جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع:

انعكاسات الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة
دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2022)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

- طهراوي خالد
- قليل التوفيق

تحت إشراف الأستاذة:

- بن يحي نسيمة

أعضاء لجنة المناقشة

شلابي نعيمة	أستاذ	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
بن يحي نسيمة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة يحي فارس بالمدية	مقررا ومشرفا
مولاي مصطفى سارة	أستاذ محاضر (ب)	جامعة يحي فارس بالمدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــــوع:

انعكاسات الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة
دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2022)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

- طهراوي خالد
- قليل التوفيق

تحت إشراف الأستاذة:

- بن يحي نسيمة

أعضاء لجنة المناقشة

شلابي نعيمة	أستاذ	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
بن يحي نسيمة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة يحي فارس بالمدية	مقررا ومشرفا
مولاي مصطفى سارة	أستاذ محاضر (ب)	جامعة يحي فارس بالمدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وعرفان

بعد شكر الله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا بنعمه الظاهرة منها
والباطنة على إتمام هذه المذكرة، فله الحمد والشكر والامتنان
أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذتي المشرفة بن يحي نسيمة،
لها مني أسمى عبارات الشكر والاحترام والتقدير لقبولها الإشراف
على هذا البحث ولم تبخل علي بنصائحها وتوجيهاتها
أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى اللجنة المشرفة التي قبلت
مناقشة هذه المذكرة
إلى الساهرين على شؤون المكتبة وما قدموه لنا من يد العون
إلى كل الساهرين على قسم الاقتصاد وما قدموه لي من مساعدة
إلى كل هؤلاء أشكرك جميعا وأتمنى لكم التوفيق
والسداد في حياتكم العملية والعلمية

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه سبحانك لا نحصي ثناء عليك
أنت كما أثنيت على نفسك، خلقت فأبدعت، وأعطيت فأفضت
فلا حصر لنعمك ولا حدود لفضلك، وصلى الله وسلم على أشرف عبادك
وأكمل خلقك خاتم المرسلين ومعلم المعلمين، نبينا محمد بن عبد الله
الأمين
خير من علم وأفضل من نصح.
أرسل بقلبي ثم بقلمي بخطوط براقة لامعة أسمى أيات الاحترام والمحبة
والشكر
إلى الذين رافقوني في مشوار حياتي
وإلى كل من سأهم في هذا العمل من قريب أو بعيد

التوفيق
خالد

المستخلص:

هدفت الدراسة الى ابراز انعكاسات الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر للفترة (2010-2022)، وجاءت اشكالية البحث متمثلة في التساؤل التالي: ما هي انعكاسات الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة في الفترة (2010-2022)؟

من أجل الوصول الى هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري (الفصل الاول، الفصل الثاني)، اما في الجانب التطبقي فقد تم الاعتماد على دراسة حالة الجزائر في الفترة (2010-2022)، و قد استخدمنا المنهج التحليلي في الفصل الثالث.

وقد اظهرت نتائج الدراسة ان سياسة الدعم الحكومي المعمم في الجزائر غير عادلة، وكذلك النسبة الكبيرة التي تؤثر بها على الميزانية العامة للدولة.

ليتم فيما بعد تقديم بعض التوصيات نوجزها فيما يلي:

- الانتقال من الدعم المعمم الى الدعم الموجه و ذلك عن طريق تسطير استراتيجية شاملة، و العمل على الخروج من التبعية لقطاع المحروقات و ايجاد مصادر اخرى لتمويل الدعم.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، الميزانية العامة، التحويلات الاجتماعية، النفقات، الإيرادات.

Abstract:

The study aimed to highlight the repercussions of government support on the State's general budget, the Case Study of Algeria for the period 2010-2022. The problems of the research were the following: What are the implications of government support for the State's general budget for the period 2010-2022? In order to reach the objective of the study, the prescriptive approach was based on the theoretical aspect (chap. I, chap. II). In the applied aspect, the case study of Algeria was based on the period (2010-2022), and we used the analytical approach in chapter III.

The results of the study showed that Algeria's policy of generalized government support was unjust, as was the large proportion affecting the State's general budget.

To be followed by some recommendations, we summarize them as follows:

- Moving from generalized support to targeted support by shaping a comprehensive strategy, working out of dependence on the burning sector and finding other sources of funding for support.

Keywords: government support, general budget, social transfers, expenditures, revenues.


فهرس المحتويات

❖ قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الإهداء	
المستخلص	
قائمة المحتويات	I-I
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	I
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للدعم الحكومي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية الدعم الحكومي	3
المطلب الأول: الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي	3
المطلب الثاني: تعريف الدعم الحكومي	10
المطلب الثالث: أهداف وأهمية الدعم الحكومي	11
المبحث الثاني: أنواع الدعم الحكومي ومصادر تمويلها	13
المطلب الأول: أنواع الدعم الحكومي	13
المطلب الثاني: مصادر تمويل الدعم	16
المطلب الثالث: الحجج المؤيدة والمعارضة لسياسات لدعم الحكومي	18
المبحث الثالث: الدعم الحكومي مبرراته سلبياته وآثاره	20
المطلب الأول: مبررات الدعم الحكومي	20
المطلب الثاني: سلبيات الدعم الحكومي	26
المطلب الثالث: آثار سياسة الدعم الحكومي	27
خلاصة الفصل	29

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الإطار النظري للميزانية العامة لدولة	
تمهيد	**31**
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة	**32**
المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة	**32**
المطلب الثاني: أنواع النفقات العامة وأسباب زيادتها	**33**
المطلب الثالث: محددات وضوابط النفقات العامة	**35**
المبحث الثاني: ماهية الإيرادات العامة	**39**
المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة	**39**
المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة	**41**
المطلب الثالث: مصادر الإيرادات العامة وأساليب تقديرها	**42**
المبحث الثالث: ماهية الميزانية العامة	**43**
المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة	**44**
المطلب الثاني: خصائص وأهمية الميزانية العامة	**45**
المطلب الثالث: أنواع الميزانية العامة	**46**
خلاصة الفصل	**50**
الفصل الثالث: تأثير سياسة الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2010-2022)	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: تطور الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	**53**
المطلب الأول: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر	**53**
المطلب الثاني: تطور حجم الإعانات الحكومية	**57**
المطلب الثالث: تقييم الإعانات الحكومية	**59**
المبحث الثاني: أثر الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة للفترة (2010-2022)	**61**
المطلب الأول: العلاقة بين الدعم الحكومي وممارسات الميزانية	**61**
المطلب الثاني: حجم انعكاسات التحويلات الاجتماعية على الموازنة العامة في الجزائر (2010-2022)	**62**

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: تطور الميزانية العامة للدولة	**65**
المبحث الثالث: جوانب إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر	**69**
المطلب الأول: إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر	**69**
المطلب الثاني: متطلبات ومعيقات إصلاح الدعم الحكومي	**70**
المطلب الثالث: الآثار المرتبطة بسياسة الدعم الحكومي في الجزائر	**72**
خلاصة الفصل	**75**
الخاتمة العامة	**76**
قائمة المراجع	**79**

❖ قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الحجج المؤيدة والمعارضة للدعم الحكومي	27
(1-3)	تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة(2012-2015)	76
(2-3)	تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الفترة (2010-2022) الوحدة بالمليار دج	78
(3-3)	تطور حجم التحويلات الاجتماعية وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة (2010-2022)	89
(4-3)	تطور أداء عمليات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2010-2022).	93

❖ قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(3-1)	أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر	75
(3-2)	منحنى التحويلات الاجتماعية	79
(3-3)	أعمدة بيانية توضح نفقات التسيير للفترة ما بين (2010-2022)	84
(3-4)	أعمدة بيانية توضح نفقات التجهيز للفترة ما بين (2010-2022)	83
(3-5)	منحنى بياني لحجم التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية (2010-2022)	90
(3-6)	تطور نسبة التحويلات الاجتماعية من عجز الميزانية والنفقات العامة (2010-2022)	90
(3-7)	تحليل تطور مكونات الإيرادات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	94
(3-8)	تحليل تطور مكونات الإيرادات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	95


مقدمة عامة

تحتل السياسة المالية مكانة هامة نظرا للدور الذي تؤديه في تحقيق الأهداف التي تسطرها الدولة للنهوض باقتصادها، حيث قامت الجزائر بالتوسع في استخدام أدوات سياستها المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها و إيراداتها العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، حيث اتبعت الدولة في الآونة الأخيرة سياسة تقشفية نظرا للظروف الاقتصادية و التي تمثلت في انهيار أسعار البترول و الأزمة الصحية كورونا، وتعد الميزانية العامة للدولة من الأدوات الأساسية لتطبيق هذه السياسة المالية، و تعكس ميزانية الدولة رغبة السلطات العامة في تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتأصلة في الظروف المعيشية للمواطنين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يزال الإنفاق العام من حيث ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تشكل حتى إلان المصدر الرئيسي لموارد الميزانية.

انتهجت الجزائر منذ بداية الألفية خيارا اقتصاديا يعتمد على طابع اجتماعي للدولة الجزائرية في ظلّ اقتصاد رأسمالي، ويعتبر هذا الخيار ضروريا لإعادة الثقة إلى الجزائريين بالنظر للظروف التي مرت بها الجزائر خلال التسعينيات، ولذلك عملت الحكومة الجزائرية من خلال قوانين المالية وبشكل مستمر على الحفاظ على هذا الطابع الاجتماعي، من خلال جعل مخصصات الدعم الحكومي من أولى الاهتمامات المسطرة في برامج السياسة العامة، للإشارة فان هاته المخصصات تتجسد بأشكال مختلفة تشمل الإعانات العينية التي تهدف بواسطتها الدولة إلى تخفيض أسعار السلع والخدمات مما يؤدي في الأخير إلى زيادة الدخل الحقيقي، وإعانات نقدية تكون عبارة عن تدفقات مباشرة للشرائح المتوفرة على شروط معينة مما أدى إلى التأثير على مداخيل الميزانية العامة للدولة.

أولا: إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة من خلال الفترة 2010-2022؟

وانطلاقا من الإشكالية السابقة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي سياسات الدعم الحكومي وكيف تؤثر على التنمية الاقتصادية؟

2-ماهي أدوات الميزانية العامة ومكوناتها؟

3-ماهي آثار الدعم الحكومي على الميزانية العامة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ توجد حاجة لتطبيق نظام سياسة الدعم الحكومي حيث أصبحت من المسلمات التي لا يمكن الاستغناء عنها.
- ✓ تعتبر الميزانية العامة أبرز الأدوات التي تستخدمها الدولة للوصول لأهدافها المرجوة.
- ✓ يوجد أثر لتطور عناصر سياسة الدعم الحكومي على الميزانية العامة.

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

تعددت الأسباب والدوافع لاختيار هذا الموضوع وأهمها:

- الرغبة في أثراء معلوماتنا حول هذا المجال.
- محاولة تشخيص واقع سياسة الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة.
- الميول الشخصي لموضوع الدراسة والرغبة في الدراسة، بالإضافة إلى الجدل القائم حول الموضوع وتعرض العديد من الباحثين في علوم الاقتصاد والتسيير له.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أهم مواضيع الساعة في الاقتصاد الوطني، وهو أثر الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر من 2010 إلى2022، باعتبارها عبئا حقيقيا على مداخيل الميزانية.

خامسا: أهداف الدراسة

نهدف من خلال الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ومناقشة وتحليل مدى أثرها على الميزانية العامة للدولة.
- التعرف على أشكال الدعم الحكومي في الجزائر وإبراز حجمها بالنسبة للميزانية العامة للجزائر.
- التوصل إلى إظهار العلاقة بين زيادة مخصصات الدعم وزيادة عجز الميزانية العامة للدولة.
- إظهار جوانب إصلاح الدعم الحكومي ومتطلبات ومعيقات الدعم.

سادسا: حدود الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على حدود الزمانية والمكانية الآتية:

- الحدود الزمانية للدراسة: 2010 إلى 2022
- الحدود المكانية للدراسة: دراسة حالة الجزائر

سابعا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

من خلال ما سبق في هذا البحث استخدمنا المنهج الوصفي لوصف المعطيات المتعلقة بظاهرة موضوع البحث وذلك بالاعتماد في الفصلين الأول والثاني على مجموعة من الوسائل والأدوات المتمثلة في الكتب والرسائل الجامعية، والمجلات المواقع الإلكترونية. وذلك للإلمام بأغلب المفاهيم المتعلقة بالدعم الحكومي والميزانية العامة، وهذا فيما يتعلق بالإطار النظري.

كما اعتمدنا في الفصل الثالث الإطار التطبيقي وذلك باعتمادنا على المنهج التحليلي وذلك لتحليل المعطيات والبيانات المتحصل عليها.

ثامنا: الدراسة السابقة

من أهم الدراسات السابقة التي تناولت احدى جوانب الموضوع وهي كالتالي:

- **فتحي حسن دندن**، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، سنة الجامعية 2023 2022.

كانت تستهدف الأطروحة في تحديد أثر سياسات الدعم الحكومي على الاقتصاد الجزائري، ولبلوغ ذلك تم التسميط على دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تحسين مؤشرات اجتماعية واقتصادية، وكذا تحليل كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تحديد أثر سياسات الدعم الحكومي على نمو الاقتصاد الجزائري.

وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة الدعم الحكومي قد ساهمت في تحسين القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وكذا السكن والحماية الاجتماعية والمرافق العمومية، وكان لها انقلابات سلبية على بعض مقاييس الاقتصادية التي تسببت في عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة. وكانت لسياسات الدعم الحكومي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي الجزائري المتمثل في دعم التعليم، الصحة والسكن وأيضا دعم الفئات المحتاجة، وأثر سلبي فيما يخص دعم المواد الضرورية ودعم الحصول على المياه والكهرباء والغاز.

- **مريم قدار، فاطمة الزهراء عيدوني**، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035م، أطروحة الدكتوراه، 2019-2020، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل سياسة التحويلات الاجتماعية في الجزائر، التي رغم أهميتها إلا أنها جد مكلفة في جانب الإنفاق العام، الأمر الذي يتطلب ضرورة إصلاحها، لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بتطبيق التحليل إلى المركبات الأساسية إلا أن الحكومة قد وجهت اهتماما كبيرا للقطاعات الاجتماعية خلال الألفية الثالثة، وبالرغم من التراجع الملحوظ في قيمة التحويلات إلا أن هذا لا يمنع الحكومة من الحفاظ على نفس السياسة الاجتماعية.

- **سندس بلعباس،** أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2019- 2022، مذكرة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، والتي قدمت دراستها بعنوان أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2019-2022، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2022-2023، وذلك لنيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير، وقد تم إلقاء الضوء في هذه الدراسة على تطور الإيرادات والنفقات العامة للدولة وكذا تحليل تطور بنود سياسة الدعم الاجتماعي خلال الفترة 2019-2022، وتم التوصل من خلال الدراسة إلى أن لسياسة الدعم الاجتماعي أثر على الميزانية العامة للدولة وبالرغم منذ لك لم تتخلى الدولة على هذه السياسة.
- **أبو بكر حنصال، سعدية بن احمد،** استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07-2008، سياسة دعم الأسعار: أسبابها، آثارها وانعكاساتها على الوضع تصادي والاجتماعي في الجزائر دارسة تحليلية قياسية، أطروحة الدكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، السنة الجامعية 2019-2020 استهدفت هذه الدارسة في إبراز آثار وانعكاسات سياسة دعم الأسعار المطبقة حاليا في الجزائر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دراسة ميدانية التي قام بها الباحث على فئة من العائلات الجزائرية تتكون من 495عائلة وكذلك ارتكز على العديد من تقارير القواعد الدولية والوطنية التي أعانته على تأكيد أو نفي الفرضيات.

توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة دعم الأسعار لا تتجاوب بصفتها الراهنة بشكل مفرط لمعايير العدالة الاجتماعية، وأكد الباحث أن لها صلاحيات سلبية كبيرة من أهمها الميل للأغنياء بدل الفقراء، وأصر الباحث على واجب الحكومة في البحث على آليات وسبل ممكنة التطبيق وأكثر ملائمة تتوافق مع تحقق شروط العدالة الاجتماعية بين أفرد المجتمع، والرفع من الكفاءة الاقتصادية لهذه السياسة.

تاسعا: هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيمه إلى ثلاث فصول حيث تم التطرق إلى ماهية الدعم الحكومي، من خلال الفصل الأول والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول ماهية الدعم الحكومي، بينما الثاني تمحور حول أنواع الدعم الحكومي ومصادر تمويله، والمبحث الثالث تناول مبررات وسلبيات وآثار الدعم الحكومي.

أما الفصل الثاني فتمركز حول الإطار النظري للميزانية العامة للدولة، وتم تقديم ماهية النفقات العامة من خلال المبحث الأول، بينما تضمن المبحث الثاني ماهية الإيرادات العامة، كما تم التطرق في المبحث الثالث إلى ماهية الميزانية العامة للدولة.

ومحاولة منا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي خصص الفصل الثالث لدراسة فالمبحث الأول تم التطرق إلى تطور الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2010-2022) أما المبحث الثاني بين أثر الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2010-2022)، أما المبحث الثالث تناول جوانب إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر.



الفصل الأول:
مدخل مفاهيمي للدعم الحكومي

تمهيد:

إن مفهوم سياسات الدعم الحكومي قد يختلف باختلاف الأهداف المرجوة من الدعم فقد يكون الدعم دعم ضريبي أي بشكل تخفيضات ضريبية محدودة، أو قد يكون دعم التوريد والذي يشمل على مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بأسعار أعلى من أسعار السوق، وكذلك قد يكون الدعم تنظيمي والذي يشمل على المدفوعات الضمنية من خلال الإجراءات التنظيمية للحكومة التي تغير أسعار السوق، كذلك دعم أسعار الصرف وتشمل الاحتفاظ بالعملات المقومة بأعلى من أي سعر حقيقي في (السوق)، وكذلك ما يعرف الدعم النقدي والذي يشمل مساعدة تقدمها الحكومة للمنتجين أو المستهلكين من دون مقابل أو قد يكون عن طريق تقديم قروض بأسعار فائدة أقل من السعر السائد.

ولقد تضمنت الدراسة ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: ماهية الدعم الحكومي
- المبحث الثاني: أنواع الدعم الحكومي ومصادر تمويله
- المبحث الثالث: الدعم الحكومي مبرراته، سلبياته وآثاره

المبحث الأول: ماهية الدعم الحكومي

لقد اختلف المفكرون في تقديم مفهوم شامل وموحد للدعم الحكومي، ولذا سنتطرق إلى أهم التعاريف من وجهة الاقتصاديين والنظرية الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الدولية لسياسة الدعم الحكومي.

المطلب الأول: الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي

لقد مر تدخل الدول في النشاط الاقتصادي بتطورات عديدة، وكان هذا التطور تجسيدا للمبادئ والخلفيات الأساسية للمذاهب الاقتصادية وأفكاره التي كانت سائدة في كل فتراته، ومن بين أهم أدوات تدخل الدولة هي سياسة الدعم الحكومي وسنستعرض لكم أهم مواقف الفكر الاقتصادي من الدعم الحكومي.

1. الدعم الحكومي في الفكر التجاريين

ظهر فكر التجاريين عند مجموعة من الدول الأوروبية مثل إسبانيا وإيطاليا، فرنسا، وإنكلترا، خلال الفترة ما بين القرن 16 والقرن 17، حيث طورت قاعدة السياسة الاقتصادية لديهم وسميت بالسياسة المركنتلية أو التجارية، وكان الهدف من هذه السياسة هو التأكيد على قوتها في ظل الفوضى التي عرفها العالم، وعرفت تلك الفترة تطورا في النشاط الاقتصادي عبر الرحلات البحرية التجارية كبرى، حيث تم استيراد سلع جديدة إلى الدول الأوروبية مثل القهوة والتبغ، وتكثيف تجارة سلع أخرى، مما أدى إلى اكتشافات كبرى نتج عنها تدفق كبير جدًا من الذهب والفضة من دول العالم إلى الدول الأوروبية.[1]

حيث ظهر في تلك الفترة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل واضح ومنتظم، بهدف تشكيل قوة اقتصادية للدولة، حيث كان تمتع الدولة بالقوة السياسية مرهونا بقوتها الاقتصادية وامتلاكها للمعادن النفيسة كالذهب والفضة، وكانت أفضل وسيلة للحصول على

[1] فتحي حسن دندن، **سياسة الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022-2023، ص34

تلك المعادن بقدر أكبر ممكن، هو بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي أو الدولي.

وعملا بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، بحيث كانت الغاية هي الحصول على المعادن النفيسة، والوسيلة هي اللجوء إلى القوة العسكرية، للاستيلاء على المناطق الغنية بالمعادن النفيسة، حتى ولو كانت خارج حدودها الإقليمية والسياسية، وبهذا قدم أنصار هذا المذهب مبررا قويا لأفكار استعمارية، بحيث استعمرت دول أوربية مختلف قارات العالم كآسيا، إفريقيا، أمريكيا اللاتينية، وأستراليا.[1]

وتبنى الفكر التجاري سياسة الدعم الحكومي وشجع على اعتماده وتقديم إعانات لتشجيع وتوسيع الصادرات، والاستكشاف المعادن النفيسة، وفي المقابل نادت بالاعتماد على سياسة حمائية عبر إنشاء الرسوم الجمركية، ووضع قواعد مختلفة لاستيراد المنتجات الأجنبية لضبط عملية الاستيراد.

تداول السلع والتجارة الخارجية في تلك الفترة كانت بالمعادن النفيسة، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من تلك المعادن من طرف التجاريين، أصبح دور الدعم الحكومي عند التجاريين عبر عرض النقاد التالية:

- ✓ الدعم الحكومي للقطاع الصناعي وهذا لتشجيعه على منافسة الأسواق الداخلية والخارجية وهذا يحصل من خلال الدعم النقدي المباشر وغير المباشر للصناعات المحلية وبواسطة منح امتيازات ضريبية.
- ✓ الدعم الحكومي لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي اللازم للقطاع الصناعي، ويكون بأسعار منخفضة، وهذا ما ينتج عنه انخفاض في تكاليف الإنتاج الصناعي، والقدرة على المنافسة في الأسواق سواء كانت داخلية أو خارجية، وهذا ما يؤدي إلى المساهمة في زيادة الصادرات والتخفيض في قيمة الواردات.

[1] محمد السيد راضي، مصطفى حسن السيد، **المالية العامة**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتعليم، 2018، ص8

- ✓ الدعم الحكومي في منح امتيازات جمركية لتشجيع استيراد الآلات، والمواد الأولية للصناعة الوطنية، وعرقلة تصدير الآلات إلى الخارج عن طريق فرض قيود، ومنع تصدير المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية.
- ✓ تكوين فائض في الميزان التجاري فقد اعتبر (forbonnis) أن الميزان التجاري يمثل ميزان القوى ويتطلب أن تكون صادرات الدولة للسلع أكبر من وارداتها، وكلما زاد الفرق كلما زاد امتلاك الدولة للمعادن النفيسة، وزادت قوتها الاقتصادية والسياسية وبذلك يصبح تدخل الدولة مبررا في هذه الحالة.
- ✓ وبالتالي كان لسياسة الدعم الحكومي دور محوري في فكر التجاريين من خلال اعتماده على مجموعة من الإجراءات من خلال استخدام آليات الدعم الحكومي لتنشيط التجارة الخارجية وتنمية القطاع الصناعي وخفض تكاليف الإنتاج لتمكن المنتجين من المنافسة الدولية والسيطرة على الأسواق الخارجية.[1]

2. الدعم الحكومي في الفكر الطبيعي أو الفيزوقراط

لقد نتج عن تطبيق السياسة الاقتصادية للتجاريين، ظهور مشاكل وتعقيدات اقتصادية وعدة اختناقات، وزيادة حدة النزاعات الاستعمارية، وكثرة الحروب للاستيلاء على الذهب والفضة، وبسبب تراكم هذه المشاكل تم انتقاد سياسة ومبادئ وأفكار التجاريين، من حيث تدخل الدولة المباشر وتأثيرها على سلوك الأفراد والمشروعات بسبب الدعم الحكومي لهم، ومن حيث فرض قيود عديدة على هذا السلوك، ومع زيادة حدة الانتقادات للمذهب التجاري، ظهر فكر اقتصادي وسياسي جديد في فرنسا، يستند على الحرية السياسية والاقتصادية لتحقيق أهدافه، وقد تشكلت مبادئ هذا المذهب في إطار الفكر اقتصادي المنظم والمتناسق، أطلق عليه اسم مذهب الطبيعيين أو الفيزوقراط.

[1] فتحي حسن دندن، مرجع سبق ذكره، ص34

وقد عارض الفكر الطبيعي المبادئ التي اعتمدها الفكر التجاري، وضنوا أنه هناك قوانين طبيعية تسير النشاط الاقتصادي بانتظام، ويجب أن يكون النظام الاقتصادي حرا حتى تستطيع القوانين الطبيعية من تسيره تسيرا منتظما وتوجهه باتجاه التوازن الطبيعي.

ومن أهم مبادئ هذا الفكر هي:[1]

- ✓ الرفض القاطع لأي شكل من أشكال تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد أو النشاط الاقتصادي، بما فيها سياسة الدعم الحكومي إلا في حدود معينة، بحيث تسمح تلك الحدود المعينة، بحماية الأفراد والمحافظة على حقوقهم الملكية الخاصة، عبر قيام الدولة بوظائف الأمن، العدالة، والدفاع والمرافق العامة، ويرى هذا الفكر أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، ولا مع مصالح الجماعة، وان تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي يعوق الأفراد في أداء مهامهم على أكمل وجه، ويصاحبه أيضا ظهور العديد من مشاكل الاقتصادية.
- ✓ يسمح عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، في ظهور منافسة حرة في الأسواق، وينتج عنها تحقيق بما يسمى بالثمن العادل بين الطلب والعرض، والذي يمثل ربحا معقولا مقبولا للمنتج والبائع من وجهة نظر المستهلك.
- ✓ هذا المذهب يرى أن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج، والذي يحقق ناتجا صافيا، ويعتبر أن الأنشطة المنتجة هي الأنشطة المرتبطة بالطبيعة، أما فيما يخص الأنشطة الأخرى كالصناعة والمهن، والحرف، والتجارة فقد وصفها بالأنشطة العقيمة وغير المنتجة، وعلى الدولة فرض ضريبة وحيدة على ناتج الأراضي الزراعية، لان الفكر أعتبرها مصدر وحيد للثروة.

وعليه فان المذهب الفيزوقراطي رفض فكرة سياسة الدعم الحكومي واعتبرها عائق في تحقيق المنافسة التامة في الأسواق من خلال عدم تحقيق السعر العادل بين العرض والطلب

[1] محمد السيد راضي، حسن لسيد مصطفى حسن السيد، ص9

وظهور مشاكل عديدة جراء إعاقة الأفراد في تنفيذ مهامهم على أكمل وجه، واعتبر أن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد الذي ينتج ويحقق أرباحا صافية.

وفي المقابل نادي الطبيعيون بأن يكون تدخل الدولة مقتصر فقط بفرض الضريبة على طبقة أملاك الأرض دون غيرها من الطبقات، وهذا لاعتقادهم أن الصناعة هي نشاط عقيم ولا يمتلك فائض يصلح للوعاء الضريبي بحيث تتساوى فيه القيمة المنتجة مع المستهلكة، وفرض الضريبة على القطاع الصناعي يؤدي إلى امتصاص جزء من نشاطها أو يكون العبء لملاك المصانع، واعتبر أنه لا يوجد اختلاف بين التجارة والصناعة وان دخل التجارة هو دخل لا يصلح عمليا أن يكون وعاء للضريبة[1].

3. الدعم الحكومي في الفكر التقليدي:

ظهور هذا المذهب هو حصيلة تفاعل بين أفكار مذهب الطبي عيين في فرنسا، والثورة الصناعية في إنكلترا، وكان الفضل في ظهوره بشكل منظم للمفكر الاقتصادي ادم سميث، عن طريق كتابه المشهور ثورة الأمم عام 1776 في نصف الأخير من القرن19 ظهوره بشكل منظم للمفكر الاقتصادي ادم سميث، عن طريق كتابه المشهور ثورة الأمم عام 1776 في نصف الأخير من القرن 19 وبدأ ظهور فكر الدولة القومية وتم إزالة طبقات الأسياد والأشراف.[2]

وسار الفكر التقليدي على منوال فكر الطبعيين، إذ قام سميث بالاستعانة بالمشاهد الواقعية من الصعب إنكارها، وقد أشار إلى ما اعتاد عليه الإنسان من طبائع تكيف أسلوبه، واستقراء بذلك أنه إذا كان العمل مصدر الثروة فان تقسيم العمل هو سر ارتفاع الإنتاجية، سعي الأفراد وراء مصالحهم الخاصة والتفاعل الحر بينهم، كفيل بان يتحصل المجتمع على السلع التي يريدها وبالكميات التي يبتغيها مقابل أقل سعر ممكن، ولا يحصل ذلك نتيجة تخطيط مسبق أو وجود العقل المدبر يقول سميث وإنما يترك الأفراد حرية التصرف وفق

---

[1] وحيد بن عبد الرحمان بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة **المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة**، معهد الادارة العامة، الرياض، 2020، ص41

[2] محمد السيد راضي، حسن لسيد. مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص9

مصالحهم الخاصة، ويتوقف تقسيم العمل وفق سميث على سعة السوق وكمية رأس المال، فكلما ارتفع حجم رأس المال في المجتمع ارتفع عدد العمال الذين يتم تشغيلهم، أي وجود رأس المال ضروري لتقسيم العمل، ويقول سميث: "أن سعي الأفراد إلى تحسين أوضاعهم عن طريق الادخار من القوة بحيث يتغلب على أخطاء الحكومات وإسرافها وسوء إدارتها، وهو بذلك يكفل التقدم للمجتمع رغم ما يعترض له الأفراد من صعوبات جراء سوء الإدارة"، وفق هذا الأساس قام رواد الفكر الكلاسيكي بإنشاء فكر نظري يعتمد على مبادئ فكرية محددة، وخلص إلى نتائج المنطقية[1].

ومن أبرز مبادئ الفكر التقليدي والذي رسمت سياساته الاقتصادية المنتهجة في قرن 18وبداية القرن 20 هي:

- ✓ وجوب توفير مناخ لممارسة الحرية السياسية والاقتصادية بمعناه الواسع أمام القطاع الخاص، وهذا من خلال حرية التملك، حرية توسيع المشروعات، حرية التعاقد، وحرية المواطنة...الخ، فنتيجة هذه الحرية تقوم الأفراد بإشباع حاجاتهم ورغباتهم، وتنظيم ثرواتهم ومنافعهم الخاصة، حتى يصل الفرد إلى استغلال كامل موارده المتاحة بأفضل وسيلة ممكنة, ووفق مفهوم اليد الخفية لأدم سميث، فان الأفراد سعيا منهم لتحقيق مصلحة خاصة، سوف يسعون في نفس الوقت لتحقيق مصلحة الجماعة، والذي اعتبر الكلاسيك الأخيرة هي محصلة جمع لمصال أفرد المجتمع، ولا وجود للتعارض بين مصلحة الفرد والجماعة، ولكي تتوفر الحرية الاقتصادية للأفراد توجب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بما فيها سياسة الدعم الحكومي، إلا في النطاقات الضيقة بما لا يؤثر على نشاط وقرارات الأفراد.[2]
- ✓ يرى التقليديون أن قوى السوق الحر وحدها في ظل المنافسة الكاملة تسمح فقط بالاستغلال الكامل والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وبصفة تلقائيا دون ضرورة

[1] وحيد بن عبد الرحمان، عبد العزيز عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص47

[2] محمد السيد راضي، حسن السيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص9

تدخل الدولة عبر سياستها الاقتصادية بما في ذلك سياسة الدعم الحكومي, بحيث لا مجال لظهور فجوة انكماشية أولا تضخمية في هذه الحالات، ولكن لا يستبعد الفكر الاقتصادي التقليدي انحراف مستوى التشغيل السائد عن مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحيث برر هذا الاختلال بكونه ظرفي ومؤقت وسرعان ما قوى السوق الحر تقوم بصورة تلقائية في العودة إلى الوضع التوازني لتشغيل كامل لموارد الاقتصادية.

- ✓ ويري الكلاسيك أن قوى السوق الحر وحدها تستطيع توزيع الناتج القومي بين عناصر الإنتاج، أو بين أفرد المجتمع بدون تدخل الدولة توزيعا عادلا .بحيث يتحصل كل فرد أو عنصر الإنتاج على عائد يساوي قيمة ناتجه الحدي، وعليه فان أي تدخل من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي خارج الإطار الذي حدده له الكلاسيك، ينتج عنه عدم قيام القطاع الخاص بدوره بفعالية وإعاقته، وحدوث اختلالات في المستوى الطبيعي للقوى التلقائية، وانخفاض فعالية قوى السوق الحر في التخصيص الأمثل والكامل للموارد الاقتصادية.[1]
- ✓ عدم تدخل الدولة في النشاط ا لاقتصادي اعتبر قاعدة عامة وفق الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، إلا أنه ألح هذا الفكر على ضرورة التدخل في حالات معينة واعتبرها حتمية لا مفر منها، فإشباع الحاجات العامة كالأمن والدفاع، والعدالة، والمرافق العامة يتطلب تدخل مباشر من طرف الدولة، لأنها تنفرد بخصائص تميزها عن غ يرها من الحاجات الإنسانية، حيث قوى السوق الحر، لا تقدر على الإشباع بكميات تتماشى مع المتطلبات الحقيقية لأفرد المجتمع[2].

ولكي لا تبالغ الدول في التدخل في النشاط الاقتصادي تحت غطاء إشباع تلك الحاجات، ورغبة الكلاسيك ونيوكلاسيك في أن يكون التدخل في أدنى مستوى لها، اقر التقليديون عدد من القواعد و الضوابط لهذا التدخل أهمها:

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليلي معاصر**، جامعة بيروت العربية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص41

[2] وحيد عبد الرحمان بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، مرجع سبق ذكره، ص41

- ✓ **قاعدة الحياد المالي للدولة:** إذا تحتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فأنه وجب أن يكون هذا التدخل حياديا، ولا يكون مؤثر بأي شكل من الأشكال على قرارات، وتصرفات الأفراد في القطاع الخاص .سواء كان هذا التدخل عن طريق نفقة، أو فرض ضريبة .أي يجب أن يكون تصرفات الأفراد وقراراتهم في مجموعها قبل وبعد التدخل الحكومي هو نفسه ولا يتغير.[1]
- ✓ **قاعدة توازن الميزانية ومحدوديته:** تنص هذه القاعدة على ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة عند إقرار التدخل، وبالتالي يتحتم أن يكون إجمالي نفقات الدولة يمثل إجمالي إيراداتها، بحيث تقوم الدولة بتقدير نفقاتها العامة في أضيق نطاق ممكن، وكذلك ما يؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد من الأمن والدفاع، والعدالة، وبعد ذلك يتم تقدير الإيرادات من الضرائب وعائدات أملاك الدولة فإذا لم يتم تغطية النفقات تلجا الدولة إلى فرض مزيد من الضرائب بحيث لا تكون مؤثرة على تصرفات الأفراد وحريتهم . ويمكن للدولة اللجوء إلى الاقتراض في حالة واحدة وهي حالة الحرب من اجل تغطية مصاريف ها، لان حالة الاقتراض العام من وجهة نظر التقليديون ي تولد عنها آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الوطني.[2]

وبالتالي نفس النهج الذي دعى إليه الطبيعيون سار عليه الكلاسيكيون فيما يخص موقفهم الرافض لسياسة الدعم الحكومي بسبب تأثيره على قرارات وتصرفات الأفراد خاصة في الأسواق وبالتالي هو يكسر قاعدة الحياد المالي للدولة ويقتصر دور الدولة على الإنفاق في القطاعات الأربعة وهي الدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة.

4. الدعم الحكومي في الفكر الكينزي

لقد رسمت العديد من الدول سياستها الاقتصادية وفق المذهب الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، وانتهجت أسسه ومبادئه لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولكن

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص23

[2] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، مرجع سبق ذكره، ص11

صاحب تطبيق هذه السياسة الاقتصادية أبرز عدة مشاكل واختلالات اقتصادية في الواقع العملي، ومع مرور الوقت تراكمت المشاكل وزادت من حدتها، ونتج عنه أزمة عالمية سميت بمشكلة الكساد العظيم والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929. وهذا ما أدى إلى تهاوي ونسف المذهب وأفكار الكلاسيكيون ونيوكلاسيكيون، ولم تستطع معالجة أزمة البطالة الحادة بل زادت من حدته ا وتفاقمها، وانتشاره ا وأصبحت مشكلة عالمية، وفي خضم الأزمة العالمية بدا ظهور فكر جديد سمي بالفكر الكينزي، والذي انتقد اليد الخفية لأدم سميث وكافة الأسس والمبادئ التي تبناها الفكر الكلاسيكي. حيث عارض الفكر التقليدي، في عدم وجود تعارض في مصال الفرد ومصال الجماعة، بل اقر وجوده وبرر ذلك في أن مطامع الفرد في السعي لتحقيق ملذاته الشخصية يضر بمصلحة الجماعة.[1]

والفكر الكينزي يعود إلى الاقتصادي جون مينارد كينز في كتابه الشهير النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود سنة 1932 ولكن يجب الإشارة إلى أن قبل ظهور النظرية والفكر الكينزي، لم تقف الحكومات الصناعية الكبرى مكتوفة الأيدي ومشاهدة تدهور مستويات الإنتاج والعمالة والدخول، بل سارعت إلى تطبيق سياسات جديدة على الفكر الكلاسيكي سبقت الفكر الكينزي في ذلك، والذي فيما بعد قدم نفس يرا نظري لهذا التدخل .حيث قام الرئيس الأمريكي روزفلت بتنفيذ نهج جديد سمي ب (new deal) والذي تمثل في تخفيض قيمة عملة الدولار الأمريكي، والرفع من قيمة الإنفاق العام المخصص للأشغال العامة، وتشييد الطرق والمطارات والجسور، واعتماد سياسة عجز الموازنة العامة للرفع من الطلب الكلي والذي كان مرفوض من الفكر الكلاسيكي، وهذا النهج خفف من صدمة الأزمة حيث انخفضت نسبة البطالة وتحرك الاقتصاد الأمريكي إلى الأفضل .أما في بريطانيا فانتهجت سياسة الدعم الحكومي من خلال منح الإعانات للتخفيف من حدة البطالة والفقر، بالإضافة إلى التخفيض من قيمة العملة سياسة الدعم الحكومي من خلال منح الإعانات للتخفيف من حدة البطالة والفقر، بالإضافة إلى التخفيض من قيمة العملة برنامج التسلح الضخم وفي

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص25

مجال البنية التحتية والأشغال العامة، زيادة على ذلك تسطير برنامج أربع سنوات للاكتفاء الذاتي.[1]

وقد أوضح الفكر الكينزي الاطار النظري الذي تبنته الدول الصناعية الكبرى وانتقد الافتراضات التي قام عليها الفكر الكلاسيكي، وتناقضها مع الواقع في أحيان كثيرة وبرر ذلك بأن المنافسة الكاملة وفق شروطه مختلفة غير واقعية ، وهذا بسبب ظهور شائع للأسواق الاحتكارية في الاقتصاديات التي تبنت الفكر الكلاسيكي وهذا ما أدى إلى انخفاض عدد المنتجين الذين ينتجون سلع متشابهة بحيث يؤثر تصرف احد المنتجين على تصرفات البقية في السوق ,ولهذا أكد الفكر الكينزي على ضرورة تدخل الدولة في تحقيق توافق بين مصلحة الأفراد و الجماعة، وأنكر وجود توازن تلقائي للاقتصاد الوطني عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.[2]

فسياسة الدعم الحكومي هي إحدى أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتطبيق السياسة الاقتصادية التوسعية وفق الفكر الاقتصادي، إذا كانت هناك فجو انكماشية أي إذا كان التوازن السائد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، تطبق الدولة سياسة الدعم الحكومي من خلال منح امتيازات وإعفاءات ضريبية، أو دعم المنتجين أو مستهلكين، لزيادة الطلب الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج، تشغيل عوامل إنتاج جديدة .أما في حالة فجوة تضخمية، أي حدوث توازن اقتصادي عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل، تدخل الدولة يكون عبر تطبيق سياسة اقتصادية انكماشية، عن طريق الزيادة من الضرائب والخفض من سياسة الدعم الحكومي أو إلغائها.[3]

فالدعم الحكومي وفق النظرية الكينزية كان واضحا عبر اعتماد الدولة على الضرائب التصاعدية، وتصاحبها مجموعة من إجراءات التامين الاجتماعي والخدمات العامة، مما يساهم في إعادة توزيع الدخل لفائدة الفئات الفقيرة، وكان استهداف كينز من خلال هذا

[1] وحيد عبد الرحمان بانافع، عبد العزيز عبد المجيد علي، مرجع سبق ذكره، ص59

[2] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد، مرجع سبق ذكره، ص13

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص25

الإجراء هو تحريك الاستهلاك لزيادة الطلب الكلي .وكان الدعم الحكومي واضحا كذلك من خلال الاعتماد على سياسة الحماية الجمركية للمنتجات المحلية ضد المنتجات الأجنبية لتشجيع الإنتاج المحلي وخلق مناصب عمل جديدة .وجعل الدعم الحكومي في هذا الفكر دور الدولة مهم ومتزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتوفير خدمات ضرورية كالتعليم والصحة.[1]

5.الدعم في فكر المدرسة النقدية

أما المدرسة النقدية فلها موقف سلبي من الدعم الحكومي ويرى روادها الذين ينتمون إليها فكريا أن الرأسمالية وحدها قادرة على تصحيح أخطاءها بنفسها وإذا كان بمقدور المجتمع القيام بحماية قوانين الاقتصاد الحر والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة سياسة المالية .ورفضت المدرسة النقدية لأي شكل من أشكال تدخل الدولة عبر سياسة المالية ورفض استخدامها، وكانت حجتهم في ذلك هو صعوبة التنبؤ بآثار السياسة المالية، ومن المحتمل أن تعتمد سياسة صحيحة وخاطئة في نفس الوقت.

المطلب الثاني: تعريف الدعم الحكومي

تتعدد تعاريف الدعم الحكومي، بالنظر إلى تعدد أنواعه وأهدافه، لذلك سنقدم بعض التعارف حسب بعض الباحثين أو المنظمات الدولية:

ويعرف الدعم الحكومي على أنه مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.[2]

تعتبر سياسة الدعم الحكومي فعالة لمعالجة الاختلال التي تنتج في السوق ,من خلال عملها على خلق توازن بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، ويهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية، حيث يمثل الدعم مجمل النفقات النقدية والعينية التي

---

[1] محمد حسن عودة، **العلاقة الاقتصادية بين الدعم الحكومي والرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة(1975-2011)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، 2013، ص13

[2] هيفاء نجيب مهودر، **الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي**، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 23، 2012، ص254

تتحملها الدولة، وتقدمها للأفراد لتحسين المستوى المعيشي لهم أو تقدمها للمنتجين لتطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

- **تعريف منظمة التجارة الدولية (OMC):** تعرف الدعم بأنه مبلغ من الأموال المقدمة من الأموال العامة لمساعدة قطاع ما والحفاظ على سعر منتج ما أو خدمة ما على مستوى منخفض، ويستند تعريف المنظمة للدعم على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1. مساهمة مالية مباشرة أو غير مباشرة
2. تصدر من السلطات العامة أو أية هيئة عامة
3. تمنح هذه المساهمة ميزة للحصول على سلعة أو خدمة بسعر منخفض

- **تعريف ريتشارد ستون (Richard stone):** عرف الدعم بأنه رسوم تتكبدها سلطة عامة بهدف تمكين الناس من الحصول على سلعة أو خدمة بأقل من الثمن الذي كان سيتعين دفعه، وتأخذ شكل مدفوعات للمنتجين لتغطية التكاليف أو تمثل الفرق في أسعار الشراء والبيع لدى السلطة العامة التي تدفع قيمة هذا الدعم.[1]
- **الوزارة المالية الجزائرية:** لقد اعتبرت الوزارة المالية الجزائرية أن الدعم هو بعض أشكال الإعانات للمنتجين والمستهلكين بصورة مباشرة وغير مباشرة بغر ض التخفيف من عبئ المعيشة على كاهل الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وإعادة توزيع الدخل لصالحهم مما يمكنها من تحقيق على درجة معينة من العدالة الاجتماعية.
- **البنك الدولي:** لقد عرف البنك الدولي الدعم الحكومي بأنه كل ما يتعلق بالإعانات المالية والمنافع الاجتماعية الأخرى والمنح ومختلف التحويلات غير القابلة للسداد وغير المعوضة في الحسابات الجارية الممنوحة للمؤسسات العامة والخاصة، وكذلك الإعانات المقدمة للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وكذلك منافع المساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والفوائد الاجتماعية لأرباب العمل العينية والنقدية.

[1] مريم قدار، **إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في أفاق 2035م**، أطروحة الدكتوراه، 2020، ص 43

- **الصندوق النقد الدولي:** اعتبر الصندوق النقد الدولي أن" الدعم هو عبارة عن مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستوى أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تقوم تلك المشروعات بإنتاجها أو بيعها أو تصديرها أو استيرادها.
- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فقد عرفت الدعم على أنه هو الدعم الذي يشمل نفقات الميزانية المباشرة والنفقات الضريبية والتي توفر بطريقة ما فائدة أو ميزة لإنتاج الوقود الأحفوري أو استهلاكه مقارنة بالبدائل.
- **منظمة الأغذية والزراعة:** وبخصوص منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فاعتبرت أن الدعم عبارة ع ن برنامج نقدي أو عيني، يسعى إلى الحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة، وتأمين حد أدنى من الرفاهية، عبر تلبية حد أدنى من الغذاء أو مساندة العائلات على إدارة المخاطر.

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا فأنه لا يمكن تحديد تعريف موحد لسياسة الدعم الحكومي يحظى بقبول جميع المفكرين وهيئات الاقتصادية الدولية، ولكنهم اجمعوا على أن تكلفتها تقع على عاتق الدولة سواء من خلال تنازل عن أي إراداتها أو من نفقات خزينتها العمومية، وهذا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية .وعليه فإننا سنتطرق في المبحث الموالي تقسيمات الدعم وأنواعه.

- **وكالة الطاقة الدولية:** وقد وصفت وكالة الطاقة الدولية دعم المواد الطاقوية بأنه (أي إجراء حكومي يتعلق في المقام الأول بقطاع الطاقة والذي يخفض تكاليف إنتاج الطاقة، أو يرفع سعر الذي يتلقاه منتجو الطاقة، أو يخفض السعر الذي يدفعه المستهلك والطاقة وهذا يعني أن فلسفة وكالة الطاقة الدولية في وجود الدعم وهي كل إجراء يسمح بان يكون سعر الطاقة في السوق المحلية أقل من السعر في السوق العالمية.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الدعم الحكومي

يشكل الدعم آلية مهمة لمساعدة أصحاب الدخول المنخفضة من عمال، وموظفين، وأرباب معاشات، أو بصفة عامة الفقراء على تحمل ارتفاع أسعار للسلع والخدمات.[1]

كما يمثل الدعم نوعًا من الإعانات التي تمنحها الحكومات للمواطنين عن طريق عرض وإتاحة بعض السلع والخدمات الأساسية بأسعار تقل عن التكلفة الحقيقية لها، سواء كانت التكلفة هي تكلفة إنتاجها، أو استيرادها، أو سعر تصديرها للخارج، وتتجه الحكومات إلى الدعم لعدم قدرتها على الإدارة وتوزيع الثروات لحماية الفقراء، وتشجيع الصناعة، وتيسير الاستهلاك، وتجنب ضغوط التضخم ولاعتبارات سياسية.

ومما سبق نلاحظ أن المبرر الأساسي من الدعم هو مساعدة القطاعات الواسعة من أبناء الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى والطبقات الأدنى، بهدف تمكينهم من مواجهة الحاجات الأساسية للحياة.

ما يدعو الحكومات لإتباع سياسة الدعم هو تحقيق جملة من الأهداف سواء اقتصادية اجتماعية أو سياسية ونلخصها فيما يلي:[2]

- ✓ حماية الفقراء ومحدودي الدخل عن طريق دعم المنتجات وخدمات المعيشة اليومية كالغذاء والدواء والتعليم والنقل والصحة.... الخ
- ✓ في الدول النفطية ينظر السكان لدعم توزيع الموارد على أنه سياسة لتقاسم ثروة البلد.
- ✓ وتهدف أيضا لدعم الصناعات الوطنية من خلال تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة أي أقل من الأسعار العالمية.
- ✓ قد تدعم الحكومة الصناعات الوطنية لمساعدتها في منافسة مثيلتها الأجنبية وتعزيز قدرتها التنافسية التصديرية.

---

[1] ربيع ضيفة، سارة سعودي، **انعكاسات الدعم الحكومي على الميزانية العامة 2005-2018**، مذكرة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020، ص8

[2] ربيع ضيفة، سارة سعودي، مرجع سبق ذكره، ص8

- ✓ تجد الإعانات مبرراتها الاعتبارات السياسية فدعم الوقود يحظى بشعبية كبيرة لتستفيد شريحة كبيرة من المجتمع.
- ✓ تأمين مصادر الدخل الفئات المتعاقدين والمحتاجين وكبار السن.
- ✓ الحد من تقلبات أسعار المواد الأساسية ودعم استقرار الأسعار ودعم الإنتاج والمنتجين.
- ✓ ويمكن أن يعتبر في البلدان المنتجة للنفط كتوزيع لربع الغاز والنفط.
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية.[1]
- ✓ يهدف الدعم الحكومي إلى التصدي لأي خلل أتي في قطاع إنتاجي تعرض لهزة فجائية فحين ترتفع أسعار المواد الأولية لقطاع إنتاجي حيوي، تتدخل الدولة لتثبيت الأسعار وإبقاءها في متناول المستهلك والمنتج على حد سواء.
- ✓ أحيانا يكون دافع الدعم سياسي، ففي حال وقوع أزمة سياسية لإشاعة جو من الطمأنينة وتصريف حالة القائمة، وهو ما يعتبر بعض الاقتصاديين شراء للسلم الاجتماعي.
- ✓ الدعم الحكومي ليس هدفا لذاته وإنما هو آلية لحفظ التوازنات الاجتماعية كمدخل أولي إلى تقليص الفوارق في الدخل بما يمكن الانتعاش الاقتصادي الشامل وتقارب مستويات الدخل لدى اغلب الفئات المتوسطة وقليلة الدخل.

بالإضافة إلى هذه الأهداف نجد أن أيضا:

- ✓ تشجيع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية
- ✓ من خلال ما تقدمه الدولة من دعم.
- ✓ تشجيع عمليات التصدير.
- ✓ تحقيق التوازن بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية
- ✓ توفير السلع الأساسية السائدة للعمليات الإنتاجية) الماء والكهرباء (وبأسعار مناسبة.
- ✓ المساهمة في تطوير الزراعة والصناعة المحليتان من خلال إدخال التقانة الحديثة.

[1] سارة احمد الشمري، سارة محمد الدخيل، **أثر الإنفاق الحكومي على نمو المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985-2017**، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد الحادي عشر، ماي 2019، ص4-5

المبحث الثاني: أنواع الدعم الحكومي ومصادر تمويلها

إن سياسة الدعم الحكومي هي أحد الأدوات التي تمارس فيها الدولة سواء متقدمة كانت أو نامية لمسؤوليتها الاجتماعية، وتكون على عاتقها وتؤخذ عدة أشكال وأنواع، والغرض من هذه السياسة تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مسطرة من طرف الحكومة، وعليه سنتناول في هذا المبحث على مختلف أنواع الدعم، ونقف عند مزايا وعيوب أنواع الدعم والتفضيل بينهما.

المطلب الأول: أنواع الدعم الحكومي

تعددت أنواع الدعم الحكومي سواء من حيث أثرها على الميزانية أو من حيث شكل تقديمه.

1. أنواع الدعم من حيث أثره على الميزانية العامة: ينقسم إلى:

أولا: الدعم المباشر أو الدعم الصريح:

وهو الإنفاق العام التي يدون بصورة صريحة وواضحة في الموازنة العامة للدولة، وتندرج ضمن بند النفقات على عاتقها، وتكون لها مخصصات مالية مثل دعم التعليم والسكن والغذاء...الخ، هذا النوع من الدعم من سهل قياسه وتحليل أسباب تزايده وكذلك وسائل ترشيده، كما يمكن إحلال سلع محل سلع تتضمنها القائمة، على سبيل المثال دعم وتوفير السلع الضرورية كالخبز والزيت والسكر.[1]

مزايا الدعم المباشر:

تتمثل مزايا الدعم المباشر في:

- ✓ يمكن قياس وتحديد حجم نفقات المالية بسهولة في الموازنة العامة للدولة.
- ✓ يسهل دراسة أسباب ارتفاعه ووسائل ترشيده، أو إحلال سلعة محل سلعة أخرى م دعمه أو إلغاء بعضها عندما تقل ضروریاتها للمستهلك.

1 فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، مرجع سبق ذكره، ص7

- ✓ القدرة على التحكم في وسائل تحويل الدعم إلى مستحقيه، واستعمال أسلوب الشرائح المتدرجة لتحديد نصيب الفئة الاجتماعية من الدعم.[1]

عيوب الدعم المباشر:

ومن أبرز عيوب الدعم المباشر هي:

- ✓ صعوبة قياس القيمة الحقيقية للدعم خاصة إذا كانت السلعة المدعومة تتحمل بالضرائب والرسوم الجمركية أو القروض وقد تم خصمها، فإن صافي ما تتحمله الخزينة العمومية هو مختلف عن الرقم المعلن في الميزانية العامة للدولة.
- ✓ إن بيع السلعة المدعمة بأسعار أقل من سعرها الحقيقي يساعد على الوافدين والسياح إلى الدولة الاستفادة من السلع والخدمات المدعومة، بالإضافة إلى تهريبها إلى الأسواق للدول المجاورة.
- ✓ يساهم في ظهور فئات اجتماعية طفيلية تسعى إلى الثراء من ووراء إعادة بيع السلع المدعمة بسعرها الحقيق أو تحويلها في ظل عدم كفاءة منشأة التوزيع، والتي يسهل حينها وصول إلى هذه السلع للفئات القادرة.

ثانيا: الدعم غير مباشر أو الدعم الضمني:

هو الدعم الذي لا يتم تسجيله في الميزانية العامة للدولة لذلك يصعب تتبعه وقياسه، والدعم الضمني هو دعم سد العجز أو دعم التوازن، ويحدث نظير وضع الدولة لأسعار جبرية لبعض السلع والخدمات، وإلزام بيعها بالسعر المحدد لها، وله عدة صور، حيث يمثل باقي أنواع الدعم الأخرى التي لا تدخل ضمن الدعم المباشر، يمكن حصرها في:

- ✓ دعم أسعار الصرف (يعني بيع العملة الأجنبية بأسعار منخفضة للمستوردين المحليين أو شراء العملة الأجنبية من المواطنين بأسعار عالية عن سعر الصرف.
- ✓ دعم أسعار الفائدة من خلال منح قروض بأسعار فائدة منخفضة والفارق تتحمله الدولة

1 احمد عرفة، احمد يوسف، **الدعم الاقتصادي حقيقة وأنواعه**، دار التعليم الجامعي، 2020، ص60

- ✓ إعفاء المشاريع من كافة الرسوم الجمركية المستحقة على استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية.
- ✓ دعم حركة إعادة التصدير من خلال إعفاء المواد الأولية المستوردة والمستعملة أصلا لإنتاج السلعة المصدرة من الضرائب والرسوم.
- ✓ تقديم الدعم والإعانات لبعض المشاريع ذات النفع العام (أي التي تخدم مشاريع أخرى) والتي لديها مشاكل إنتاجية.
- ✓ تقديم إعفاءات جبائية لتشجيع وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

2. أنواع الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين: وينقسم هذا النوع إلى شكلين الدعم العيني والدعم النقدي.[2]

أولا: الدعم العيني:

يكون الدعم العيني عندما تتدخل الدولة في خفض أسعار السلع والخدمات في سوق مما يؤدي إلى زيادة دخول الحقيقية للأفراد، وتكون حجم الاستفادة من الدعم العيني وفق حجم الاستهلاك الأفراد للسلع المدعمة، وفي كثير من الأحيان تكون السلع مدعمة أساسية وضرورية، وما يعاب على الدعم العيني أنه تكون استفادة الأغنياء أكثر من استفادة الفقراء بسبب قدرتهم على اقتناء السلع المدعمة بكميات أكبر، رغم أن الهدف من الدعم هو استهداف الشريحة الفقيرة ومحدودي الدخل، وفيه مجموعة من بالبرامج.

برامج الدعم العيني: يمكن تقسيم الدعم العيني إلى ثلاث أنواع وهي دعم المواد الغذائية، ودعم الإسكان، ودعم الطاقة.[3]

- **برامج دعم الغذاء:**

وفيه برامج متعددة نذكر منها:[4]

---

[1] احمد عرفة، احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص60

[2] فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، مرجع سبق ذكره، ص7

3 فتحي حسن دندن، مرجع سبق ذكره، ص 63

4 طارق محمد صفوت، **إصلاح الدعم المواد البترولية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2018، ص59

- ✓ **الدعم العام للأسعار:** وهنا تكون استفادة من الدعم لكافة أفرد المجتمع، حيث يكون أسعار السلع أقل من أسعار السوق لكل المستهلكين.
- ✓ **برامج التغذية المكملة:** هذا البرنامج يستهدف مجموعة معينة من المجتمع مثل نساء الحوامل أو الرضع أو تلاميذ المدارس، وهي عبارة عن وجبات مدرسية أو أغذية أطفال الصغر مثل الحليب وغيرها.

- **برامج دعم الطاقة:**

وهي عبارة عن تسعيرة المواد الطاقوية بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية بهدف تخفيض أسعاره وحماية المستهلكين من الفئات الهشة والفقيرة، مثل دعم الكهرباء.

- **برامج السكن:**

وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تسمح بتوفير السكن مجانا، أو تقديم الدعم لأصحاب الدخل الضعيف لشراء سكن، أو التخفيض في معدل الفائدة على قروض السكن، أو تخفيض الإيجارات سكنية.

الدعم النقدي:

هو الدعم الذي يتم إعطاءه للمستفيدين في شكل دخول نقدية لرفع من قدرتهم الشرائية وعلى اقتناء السلع والخدمات المعروضة في السوق، ومن أمثلة عن الدعم النقدي إعانة العجزة والشيخوخة وإعانة البطالة.

ثانيا: برنامج الدعم النقدي:

وتتكون من عدة برامج نذكر منها:

- **برنامج المساعدات الاجتماعية النقدية العامة:** تمنح الإعانة في هذا البرنامج وفق معايير معينة مثل دخل الفرد وقدرتهم على الكسب، ومن أمثلة على هذا البرنامج رعاية المعوقين وغير القادرين عن العمل وكبار السن.
- **برنامج المساعدات العائلية الخاصة:** يتم ربط الإعانة في هذا البرنامج بعدد الأطفال في الأسرة، وتهدف هذه المساعدات إلى المحافظة على قدرة العائلة على رعاية أبناءها.

- **برنامج دعم النقدي المشروط:** تمنح هذه الإعانة للأسر الفقيرة وفق شروط معينة، مثل التحاق جميع أبناء الأسرة المتلقي للمنحة بالمدارس وتحسين الحالة الصحية.

المطلب الثاني: مصادر تمويل الدعم

بالرغم من أن أبرز القواعد في إعداد الموازنة العامة هي قاعدة عدم التخصيص والتي هي عدم تخصيص أيراد معين لنفقات معينة إلا أن تمويل سياسة الدعم الحكومي عبر إيرادات معينة، يمكن أن تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها أو لا تنقص من فعالية سياسة الدعم الحكومي، ومن أهم مصادر تمويل الدعم الحكومي هي:

1. الضرائب:[1]

تفرض الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة وتستخدم إيرادات هذه الضرائب في دعم السلع والخدمات الأساسية لأصحاب محدودي الدخل والفقراء، وبالتالي الضرائب تمول الدعم لغرض إعادة توزيع الدخل.

وهكذا تستخدم الضرائب كمصدر لتمويل الدعم بانتقال جزء من القوة الشرائية للبعض وإضافتها إلى القوة الشرائية للبعض الآخر أصحاب الدخل الضعيف.

وهناك نوعان من الضرائب وسوف نتناول دور كل نوع في تمويل الدعم.

1.1 الضرائب المباشرة:

تمثل أهمية بالغة في تمويل الدعم لان هذا النوع من الضرائب يتسم بالانتظام وبصفة دورية وغير معرض للتقلبات الاقتصادية لأنها ضرائب مباشرة اتجاه رؤوس الأموال والثروة والدخل.

2.1 الضرائب غير مباشرة

هذا النوع من الضرائب يفرض على الاستهلاك والتصدير والإنتاج، وبالرغم سهولة تحصيل إيراداته وغزارته إلا أنه يعاب عليه في عدم عدالته، لأن نسبة كبيرة من الضرائب المحصلة منه من أصحاب الدخل الضعيف عكس الطبقات الغنية التي تقتطع بنسبة أقل.

[1] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص63، 64

2.المعونات الغذائية:

وهي عبارة عن مساعدات غذائية تتحصل عليها الدولة من طرف المنظمات الدولية خاصة بتمويل الدعم أو من طرف دول الأجنبية.

1.2 أشكال المعونات الغذائية:

توجد عدة أشكال وطرق لتمويل الدعم بالمعونات الغذائية أهمها:

- ✓ **الشكل الأول:** وتكون في حالة تسلم الدولة للسلع الغذائية بالسعر المدعم، وبهذا نجد أن المساعدات الغذائية مولت الدعم على هذه السلع عن طريق المنحة. ويتم توظيف حصيلة فرق البيع بين سعر السوق الجاري أو السعر المدعم في تمويل أي بند أخر من بنود الاتفاقية.
- ✓ **الشكل الثاني:** في حالة تمويل الدعم أو أي بند أخر من بنود الاتفاقية عن طريق استخدام حصيلة بيع السلع الغذائية بسعر السوق الجاري.
- ✓ **الشكل الثالث:** في حالة استلام المنح والمساعد الغذائية بالمجان وبهذا يتم توفير حاجيات الأفراد من السلع المدعمة.

2.2مزايا تمويل الدعم عن طريق المعونات الغذائية:

- ✓ تعتبر إضافة حقيقية لقوى العرض الكلي نتيجة حصول الدول النامية على هذه المعونات وترفع من حجم الموارد الموضوعة تخت تصرف الدولة وبهذا تمتص جزءا من الطلب الكلي وتحد من ارتفاع الأسعار وعليه تمويل الدعم بواسطة المعونات الغذائية من أفضل الوسائل لأنها لها آثار في التخفيف من حدة التضخم.
- ✓ استقرار أسعار السلع والخدمات نتيجة استعمال تمويل الدعم بالمعونات الغذائية في انخفاض أسعار السلع المقدمة كمنح.
- ✓ الخفض من التكاليف المرتفعة من الدعم خاصة إذا كان الحصول على تمويل الدعم بالمعونات الغذائية مجانا وبصورة المنح.

3.2عيوب تمويل الدعم عن طريق المعونات الغذائية:

- ✓ لا يتمتع هذا النوع من تمويل الدعم بالقدر الكافي من الاستقرار، لأنه يعتمد على العلاقة التي ترتبط بين الدول المانحة للدعم والدول المتلقية له، فاستمرارية حجم المعونات الغذائية وشروطها يعتمد على قوة هذه العلاقة، ولهذا لا يعتمد عليه بصفة أساسية.
- ✓ يعيق عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتلقية للدعم من هذا النوع، وهذا نتيجة ارتفاع الديون الخارجية وفوائدها، وازدياد أعباءها الناتجة عن الديون في شكل أقساط، بسبب الحصول على المعونات الغذائية على شكل قروض ميسرة.
- ✓ عدم الاعتماد على المعونات الغذائية بمفردها كمصدر لتمويل الدعم لان الدول النامية تتحصل على المساعدات الغذائية بالحجم الصغير.
- ✓ لا تتوافر هذه المعونات في الوقت المناسب.

3.التمويل التضخمي:[1]

التمويل التضخمي هو عبارة عن قيام البنك المركزي بإصدار نقود ورقية بكمية جديدة، ويتم التوسع في الائتمان المصرفي، وهذا بسبب زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، والناتج ة عن خلل في الهيكل الضريبي في الدول النامية، نتيجة عدم تناسب الدخل وتغيره بالموازاة مع ازدياد النفقات العامة.

1.3 الآثار السلبية الناتجة عن التمويل التضخمي

إن تمويل الدعم بواسطة التمويل التضخمي يؤدي إلى حدوث اختلال واضح بين الناتج القومي الحقيقي وما يقابلها من سيولة نقدية، وهذا نتيجة قيام البنك المركزي بإصدار أوراق نقدية جديدة، وفي المقابل زيادة النقود يؤدي إلى زيادة الطلب على هذا الناتج مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا يزيد من صعوبات وتعقيدات الدولة في تحمل هذا الارتفاع في الأسعار من اجل المحافظة على القيمة الحقيقية

[1] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص64، 65

للسلع والخدمات المدعمة، ولهذا تحدث زيادات في معدلات التضخم نتيجة اعتماد التمويل التضخمي.

كما أن هذا النوع من التمويل للدعم في الدول النامية يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) على السلع الاستهلاكية، وهذه الزيادة لا يقابلها أو يستجيب لها العرض الكلي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في تلك الدول، وهذا يؤدي إلى عدم العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل، والتالي عدم إعادة توزيع الدخل يتناقض مع هدف الدعم.

المطلب الثالث: الحجج المؤيدة والمعارضة لسياسات لدعم الحكومي

للدعم الحكومي مؤيدين ومعارضين ويخضع الأمر لعوامل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

1.الحجج المؤيدة لسياسات الدعم الحكومي

إن الهدف من سياسة الدع الاجتماعي هو تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية للمواطنين لبلوغ مجتمع يعمه الرخاء والرفاهية، لذلك فإن مبررات سياسة الدعم الحكومي يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- ✓ إن اتساع الفوارق الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع الواحد تعد سببا للتدخل الحكومي لتحقيق جزء من العدالة الاجتماعية، والتي لا يتطلب إقامتها تحقيق المساواة الكاملة في الثروات والدخول، وإنما التخفيف من حدة عد المساواة عن طريق إتباع سياسات الدعم الحكومي.
- ✓ إن اعتماد سياسات الدعم الاجتماعي يقضي على زيادة القدرة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي عن طريق تنمية عوامل الإنتاج من الناحتين الكمية والنوعية.
- ✓ تؤكد الدراسات الاقتصادية أن توجيه الدعم الحكومي لغرض التأثر في الاستهلاك يتم وفق سياسة تنسجم مع المستوى الاقتصادي لكل دولة، إذ نجد أن الدعم في الدول النامية

[1] احمد حافظ الطائي، **سياسات الدعم الحكومي ف يالعراق بين الرفض والقبول، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد الأربعون، 2014، ص68

يهدف بتأثيره على الاستهلاك إلى رفع المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود، أما في الدول المتقدمة فإن تأثيره على الاستهلاك يختلف بحسب إذا كانت الدولة قد وصلت إلى حالة الاستخدام الكامل أم لم تصل إليها بعد.

- ✓ إن لنفقات الدعم الحكومي انعكاسات اجتماعية إيجابية، إذا أنها توجه نحو تحسين الصحة وظروف السكن ورفع مستوى رفاهية الأفراد، مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمال، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وقد توجه نفقات الدعم نحو زيادة حجم السكان والمحافظة على صحتهم وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

2.الحجج الرافضة لسياسة الدعم الحكومي

شهد الواقع الاقتصادي جملة من التطورات دعمت مواقف الرافضين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.[1]

وتشير الوقائع الاقتصادية إلى أن الدعم الاجتماعي لا يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي إذ أنه خلال فترة الكساد (1929-1932) ضاعفت الولايات المتحدة الأمريكية الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي من (11) إلى أكثر من (22) ومع ذلك فان معدلات البطالة استمرت بمعدل (20) حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

يقدم معارضو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مجموعة من الحجج التي تدعم وجهة نظرهم لذلك فإن الحجج الرافضة لسياسات الدعم الاجتماعي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ ضخامة حجم الغلاف المالي المخصص لهذه السياسات والتي أثقلت كاهل الموازنة العامة للدولة، هذا يقتضي البحث عن موارد مالية إضافية سواء من خلال فرض ضرائب جديدة أو رفع من نسب الضرائب المفروضة، كما قد يؤدي ذلك إلى الاستدانة من الخارج.

[1] نصر الدين بن خليفة، **أثر سياسة الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2019)**، 2020، ص89

- ✓ إن زيادة حجم الدعم يؤدي بمرور الوقت إلى نتائج سلبية على الاقتصاد إذ أنه يساهم في زيادة معدلات البطالة ويخفض من إنتاجية العمل ويجعل أسواق العمل أكثر جمودا، فضلا عن أنه يحد من توجه الاستثمارات نحو القطاع الخاص ولاسيما الاستثمارات طويلة الأمد. كما أنه يؤدي إلى استمرار الضغط على الحكومة للحصول على إعانات أو قروض أو منح أو تسهيلات جمركية للقيام بمشاريع لا تعود بفائدة اقتصادية للمجتمع.[1]
- ✓ إن الإخفاقات التي يتعرض لها السوق سببيا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لذا نرى فشل وعجز الدولة في القيام بدورها في الكثير من المجالات لتوفير الاحتياجات الأساسية.[2]

والجدول الموالي يوضح أهم هذه الحجج.

جدول رقم: (1-1) الحجج المؤيدة والمعارضة للدعم الحكومي.

الحجج المؤيدة للدعم الحكومي	الحجج المعارضة للدعم الحكومي
✓حماية الفقراء ومحدودي الدخل. ✓زيادة القدرة الإنتاجية للمنتجين. ✓حماية الصناعات الناشئة. ✓تحسين الظروف المعيشية (صحة، سكن، تعليم .وتنمية الاستثمار في البشر). ✓إعادة توزيع الدخل أو الثروات وتقاسمها. ✓اعتبار سياسي قد يتعلق بالحملات الانتخابية أو المضي في الدعم من قبل الساسة والاستفادة منه تحت مظلة حماية الفقراء.	✓التكاليف المالية المرتبطة بالميزانية. ✓الأثر السلبي على ميزان المدفوعات وعجز الميزانية خاصة حالة دعم الطاقة. ✓الإخلال بالعدالة إذا كان الدعم للجميع دون تمييز. ✓الإفراط في استهلاك المواد المدعمة إلى حد التبذير. ✓الأثر السلبي على استثمارات القطاع الخاص وإزاحة المنتجين المحليين بسبب المنافسة. ✓الأثر السلبي على البطالة وخفض إنتاجية العامل وجمود أسواق العمل والضغط المستمر على الحكومات. ✓إزاحة الأموال العامة لصالح الدعم بدلا من توجيهها لقطاعات أخرى مثل الصحة والتعليم تسهم في النمو الشمولي. ●تهريب المواد المدعمة نتيجة فوارق الأسعار.

[1] احمد حافظ الطائي، مرجع سبق ذكره، ص69

[2] قويدر معيزي، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**، مجلة الاقتصاد، العدد 8، ماي 2013، ص142

المبحث الثالث: الدعم الحكومي مبرراته سلبياته وآثاره

نظرا لاهتمام اغلب بلدان العالم بسياسة الدعم الحكومي وخاصة في الدول الرأسمالية، والتي كانت في وقت مضى تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبحت هذه السياسة من أهم الوظائف الأساسية للدولة، ونظرا لتعدد أنواع الدعم الحكومي ووظائفه سنتطرق إلى أهم مبرراته وأهدافه عواقب إلغاءه كما سنتطرق إلى آثاره وكذلك سنعرج على سلبياته.[1]

المطلب الأول: مبررات الدعم الحكومي

يوجد العديد من المبررات النظرية والعملية لاعتماد سياسة الدعم الحكومي والتي تتمثل في:

1-المبررات النظرية لاعتماد الدعم:

إن وجود الدعم هو نتيجة حتمية للوضع الاقتصادي الذي كان يسود اغلب بلدان العالم خاصة خلال أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وهو ما اجبر اغلب الدول على اعتماد سياسة الدعم للخروج من المشاكل الاقتصادية التالية:

1-1- الاختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية:

إن الاعتماد على نظام السوق الحر في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وبدون تدخل الدولة أمر صعب حدوثه وفي الغالب يكون مستحيلا وهذا لعدة أسباب:[2]

- **عدم إظهار السوق الحر للمنافع الخارجية:**

إن نظام السوق الحر لا يمكنه أن يظهر المنفعة الخارجية أو ما يسمى بالتكلفة الخارجية، لأنه لا يعكس سوى منافعه وتكاليفه الخاصة فقط ويمكن أن يختلف كثيرا مع التكاليف والمنفعة الاجتماعية والتي تمثل المعيار الذي يعتمد عليه في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وفي ظل هذه الظروف فان الاستناد على نظام السوق الحر

[1] فتحي حسن دندن، مرجع سبق ذكره، ص37

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص17

وبدون تدخل الدولة سوف يجعل تخصيص الموارد بعيدا عن تخصيص الكفء و الأمثل وينتج عنه العديد من الآثار السلبية في المجتمع مثل حدوث ضغوط تضخمية وبطالة إجبارية وحدوث اختناقات عدة بين قطاعات الاقتصاد القومي، ويتولد عنه إهدار للموارد الاقتصادية بدون مبرر، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة عبر سياسة الدعم الحكومي لتصحيح هذا الاختلال في التخصيص، والعمل عل توجيه الموارد الاقتصادية لاستخدامها في تحقيق المنفعة والتكلفة الاجتماعية.

- **عدم توفر بيئة مناسبة لعمل السوق الحر بأكثر فعالية:**

ولكي يستطيع نظام سوق الحر أن يحقق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية في تصوره النظري، فان الأمر يتطلب توفر عدد من الافتراضات (assumption) الأساسية، ومن أبرزها على سبيل المثال:

- توفر الحرية الاقتصادية بأوسع معانيه مثل حرية التملك حرية الاختيار وحرية التعاقد...الخ
- توفر ظروف المنافسة الكاملة في أسواق خدمات عناصر الإنتاج وأسواق المنتجات.

عدم توفر أي من هذه الافتراضات سوف يؤدي إلى عدم استطاعة نظام السوق الحر على تحقيق التخصيص الكامل والأمثل للموارد الاقتصادية وبعد الاستقراء في نظام سوق الحر في إطاره النظري وكما تم تطبيقه في المجتمعات التي تبنته، يتضح أن هذه الفروض بعيدة كل البعد عن الواقع العملي، فالحرية الاقتصادية والتي اعتمد عليها الكلاسيك كدعامة أساسية لنظام السوق تبقى تجريدا نظريا لا قيمة له ولا جدوى من وراءه إذ لم يتمكن الأفراد من ممارسته، فحرية اختيار الفرد في اختيار المنتجات لا بد أن يسبقه دخل مناسب يسمح له بتحقيق ممارسة فعلية لعملية الاختيار، فأصحاب الدخول الضعيفة والمنخفضة لا يتمكنون من ممارسة عملية الاختيار بالنسبة للسلع والخدمات العالية السعر، والتي يقتصر استهلاكها على أصحاب الدخل المرتفع والأغنياء كما أن حرية اختيار نوع العمل الذي يعمله الفرد لن تصبح ذات فعالية إلا إذا كانت فرص العمل متكافئة ومتساوية أما الجميع، وقد أثبتت

لتجربة في دول نظام السوق آن أبناء الأغنياء لهم فرصة العمل واختياره أفضل بكثير من الفرص التي يتمتع بها أبناء الفئات الفقيرة.

وبالتالي ظروف الواقع التطبيقي قد جعلت من الحرية الاقتصادية كما افترضها وتصورها الاقتصاديون الكلاسيك شكلا ظاهريا لا يتفق وحقيقة الأمور.[1]

أما فيما يخص الافتراض الثاني فقد أثبتت ظروف الواقع التطبيقي أن الافتراض لا وجود له في الحياة العملية، وأصبح افتراض مجرد تحليل أقرب إلى الخيال من اجل التبسيط منه للواقع، فكل الشروط التي يستلزمها وجود المنافسة الكاملة مثل عدد نهائي من المشترين والبائعين، والتجانس التام لوحدات الإنتاج، وكذا حرية دخول وخروج رؤوس الأموال من وإلى السوق... الخ، كلها شروط غير متوفرة في الواقع.[2]

إن أسعار السلع والخدمات التي يحددها جهاز الثمن ابتعدت كثيرا من التكلفة الحدية للإنتاج، وأصبحت تعكس السلطة الاحتكارية التي يتمتع بها المنتجون في مجال الإنتاج وتوزيع المنتجات، وحتى هذه الأسعار في مجملها أصبحت تعكس رغبة وقدرة أصحاب الدخول المرتفعة على الدفع، بغض النظر على تفضيلات المستهلكين وبالأخص أصحاب الدخول المنخفضة، وبالتالي فان نظام سوق الحر في الظروف هذه السائدة يخدم سوى مصالح مجموعة معينة فقط من المستهلكين، والتي تمتلك من القدرة الشرائية ما يمكنها من استحواذ السلع والخدمات عند مستويات مرتفعة من الأسعار. وهذا يؤدينا إلى أن نظام سوق الحر في ظل الظروف السائدة وبدون الدعم الحكومي، سيؤدي إلى توجيه جزء أكبر من الموارد الاقتصادية نحو إنتاج السلع والخدمات التي تلبي متطلبات أصحاب الدخل المرتفع وفي الغالب هي سلع كمالية بسبب ارتفاع هامش الربح فيها، وستقل الموارد الاقتصادية الموجهة لإنتاج سلع والخدمات الضروري والأساسية، والتي هي ذات أهمية النسبية مرتفعة في قائمة التفضيل الجماعي. وبالتالي يشكل هذا النمط اختلالا صارخا وواضحا في نمط

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص34-35

[2] فتحي حسن دندن، مرجع سبق ذكره، ص39

تخصيص الموارد الاقتصادية، وهذا الأمر يستلزم تدخل الدولة عبر سياسة الدعم الحكومي لتصحيحه وتقوميه، وهذا سعيا لتحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية وزيادة من الرفاهية لأفرد المجتمع.

وسياسة الدعم الحكومي تعمل على احتواء فشل آليات السوق الحر في إنتاج، وتوفير السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد، أو عدم التمكن من إنتاج السلع بكمية ونوعية مناسبة لتوفير السلع والخدمات بكميات مناسبة تعمل الدولة عبر سياسة الدعم الحكومي على تشجيع زيادة إنتاج تلك السلع والخدمات، بواسطة تحفيزات ضريبية أو دعم مستلزمات الإنتاج، وتكون فعالة أكثر عندما يتعلق الأمر بخدمات التعليم والصحة والسكن، لما لهم أهمية بالغة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذات منفعة اجتماعية عالية.[1]

1-2- عدم وجود عدالة في توزيع الدخل:

في غياب ظروف المنافسة التامة والشروط الواجبة لعمل قوى السوق الحر بفاعلية، فان ترك نظام السوق الحر بقيام توزيع الناتج والدخل، سوف يترتب عنه العديد من الآثار السلبية على العدالة في توزيع الدخول في المجتمع، زيادة على ذلك له آثار سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية، فوجود قوى احتكارية تسيطر على مختلف أسواق عوامل الإنتاج وأسواق المنتجات، فسيؤدي إلى تحصل بعض أفرد المجتمع على جزء كبير من الناتج المحلي مقارنة مع مساهمتهم الحقيقية في الإنتاج(اكبر من أيراد حدي لإنتاجهم)، ويتحصل البعض الأخر على جزء أقل من الناتج المحلي مقارنة مع مساهمتهم الحقيقية في عملية الإنتاجية (أقل من أيراد الحدي لإنتاجهم)، وسوف ينتج عنه توزيع وهيكل غير عادل للدخل و الثروة في المجتمع.[2]

وبالتالي من المتوقع في ظل عدم تدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل عبر الدعم الحكومي أن تتسع الفجوة بين دخول الفئات الغنية ودخول الفئات الفقيرة، وكذلك زيادة القوة

[1] فتحي حسن دندن، مرجع سبق ذكره، ص39

[2] محمد السيد راضي، حسن السيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص22

الاقتصادية لأصحاب الدخول المرتفعة مع مرور الوقت، وانخفاض القوة الاقتصادية لأصحاب الدخول المنخفضة، ويؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروة والدخل بين الأغنياء والفقراء، ويتوقع أيضا أن ينخفض عدد الأغنياء ويزيد عدد الفقراء وهذا ما يؤدي إلى انخفاض روح الولاء والانتماء لدي أفرد الفئات الفقيرة وهم ذات غالبية عددية.

ولهذا تقل درجة مساهمتهم الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وقد يؤدي ذلك إلى اضطرابات سياسية إذا ترك الأمر إلى ما هو عليه إن لم تتدخل الدولة عبر آليات سياسة الدعم الحكومي في تشجيع الاستثمار والتقليل من احتكارات وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل والذي يحقق بدوره الرفاهية لأفرد المجتمع.

1-3- عدم الاستقرار الاقتصادي:

في تصور النظري للفكر الرأسمالي يرى أن نظام السوق الحر وحده وبدون تدخل الدولة كفيل بتحقيق التوازن التلقائي على مستوى الاقتصاد الوطني، وأي اختلال في مستوى التوازن هو عبارة عن اختلال قصيرة الأجل ، ولا مجال يدعو للشك أن هذا التصور النظري للفكر الرأسمالي بعيد كل البعد عن الواقع، ولا وجود لهذه التصورات في الواقع العلمي، بل قد أثبتت دراسات التاريخ الاقتصادي للدول الرأسمالية حدوث عديد من التقلبات لاقتصادية الحادة وعلى فترات شبه دورية، فتارة يزداد النشاط الاقتصادي و تسود التوقعات التفاؤلية ويتحقق الرواج، ويعقبه ظهور وحدوث ضغوط تضخمية حيث ترتفع الأسعار ارتفاعا متتاليا وسريعا، ويصاحبه ذلك ظهور كل الآثار السلبية للتضخم من انخفاض حجم الصادرات وزيادة الواردات وسوء توزيع الدخل... الخ، حتى تصل الأزمة الاقتصادية(التضخمية)إلى ذروتها، ثم يؤخذ النشاط الاقتصادي اتجاه مغايرا بحيث تسود توقعات تشاؤمية بمحيط الأعمال، وتبدأ الدخول و الأسعار بالانخفاض، فيؤدي إلى بروز مؤشرات انكماشية داخل الاقتصاد الوطني، ومع ظهور البطالة في كافة القطاعات الاقتصادية و استمرار تزايد حدة الضغوط الانكماشية، وحدوث كساد الاقتصاد القومي بحيث تكون الأسعار و الدخول إلى

أدنى مستوى لها، وينتج عنها عديد من آثار السلبية المتمثلة في زيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة وتراكم المخزون وانتشار البطالة الإجبارية في كافة القطاعات لاقتصاد القومي.[1]

وفي ظل هذه الأزمات الدورية والمتتالية والتي تظهر نتيجة الاعتماد على قوى السوق الحر وبدون تدخل الدولة، فأنه لا سبيل لتفادي الآثار السلبية و مواجهة هذه التقلبات إلى عن طريق تدخل الدولة بما تملكه من أدوات السياسات الاقتصادية المختلفة و قد اتضح في دراستنا في جزء موقف الفكر الاقتصادي الكينزي من الدعم الحكومي في المبحث الأول، أن سياسة المالية وعبر أدواتها ومن أبرزها سياسة الدعم الحكومي تحتل مركز الصدارة في مواجهة هذه الأزمات الاقتصادية بحيث تعتمد سياسة توسعية في حالة كساد الاقتصاد وسياسة انكماشية في حالة تضخمية للاقتصاد.

1-4- وجود تخلف في البلدان النامية:

من خلال استقراء للظروف وخصائص الدول النامية وبالأخص الدول الرأسمالية منها، يتبين لنا أن خصائص هذه الدول تؤد ي إلى عدم قدرة نظام السوق على تحقيق معدلات الفعالة للتنمية وبدون التوجيه الفعال من قبل الدولة، وهذا بسبب أن الأفراد يبتعدون تمام الابتعاد عن مفهوم الفرد الرشيد الذي تصوره الفكر الرأسمالي، والعديد من الأفراد لا يعظمون منفعتهم الخاصة من خلال اتخاذهم قراراتهم الاقتصادية، وهذا نظرا لارتباطاتهم ببعض التقاليد والعادات العقيمة في بعض الأحيان والتي تضر أكثر مما تنفع، وكذلك سأهم وسائل الدعاية والإعلان الحديثة في توجيه سلوك الأفراد في اتجاهات غير صحيحة ولا تتفق تماما مع مقتضيات التنمية الاقتصادية ومفهوم الفرد الرشيد، كما أن التناقض يكون واضحا في الدول النامية بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وذلك من خلال قلة درجة الوعي القومي التي يتمتع بها أفرد تلك المجتمعات، ومن جهة أخرى فان تلك الدول تعاني من اختلالات هيكلية سياسية واجتماعية واقتصادية لا تسمح بعمل بكفاءة لنظام السوق الحر.

[1] فتحي حسن دندن، مرجع سابق ص40

وفي ظل وجود تلك الاختلالات فإن نظام السوق سوف يقوم بتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة في الأنشطة الاقتصادية العقيمة، ولا تخدم عملية التنمية الاقتصادية بل قد تقوم بإعاقتها.[1]

ومن خلال ما سبق فان معدلات التنمية الاقتصادية المتحققة قد تنخفض من خلال اعتماد على قوى السوق الحر، وتكون في غالب هذه المعدلات غير قادرة على انتشال اقتصاديات الدول النامية من مستنقع التخلف الاقتصادي، وهذا الأمر يستلزم تدخل سريع من طرف الدول ومن خلال سياسة الدعم الحكومي التي تعمل على تصحيح تفصيلات وقرارات الأفراد عبر توجيه استهلاكهم، وتوجيه نحو استثماراتهم الاستراتيجية بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات فعالة للنمو الاقتصادي.

2- المبررات العملية لاعتماد سياسة الدعم الحكومي:

ليست المبررات النظرية وحدها التي دفعت الدول إلى اعتماد سياسة الدعم الحكومي، بل هناك مبررات عملية في تدهور الوضع الاجتماعي أجبرت الحكومات على التدخل والتي هي:

2-1- انتشار الفقر وارتفاع الأسعار:

في ظل عدم توفر السلع والخدمات الأساسية وبالأخص السلع الغذائية الضرورية بأسعار في متناول الشريحة الفقيرة ومحدودة الدخل، ولا يضمن اقتناء حد أدنى من السلع الضرورية للطبقات الفقيرة وهو ما يؤدي إلى تدهور مستوى معيشي وعدم تحقيق امن غذائي لهم، وفي ظل معاناة هذه الشريحة وعدم توفير مقومات الحياة الكريمة لهم وعدم قدرتهم على تحمل الأعباء المعيشية نتيجة أن دخولهم أقل من الحد الأدنى لمستوى معيشي مناسب ولائق، أصبح لابد من تدخل الدولة في تخفيض الأسعار بحيث تعتبر احد أهم المبررات

[1] محمد السيد راضي، حسن السيد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص23-24

الرئيسية في قيام الدول بتطبيق سياسة الدعم، وهي حماية الفقراء ومحدودي الدخل، ويتم هذا عبر الدعم المباشر أو غير مباشر.[1]

وعند حد معين من الدخل الذي لا يستطيع إشباع حاجياته الأساسية الدنيا، وأحيانا يدعى هذا المستوى بحد خط الفقر أو حد الكفاف لا بد من توفير حد أدنى من المعيشة لهذه الفئة، حيث ليس من العدالة الاجتماعية زيادة الضرائب لهذه الفئة من أفرد المجتمع بل لا بد من الدولة بذل مجهود لدعم هذه الحالات ويختلف مستوى الإعفاءات الضريبية من دولة لأخرى ومن زمن لأخر.[2]

2-2- انخفاض مستوى الأجور والدخول الحقيقية للأفراد:

في ظل وجود معدلات ارتفاع الأسعار أكبر من معدلات ارتفاع الأجور نسبيا وزمنيا وهذه الظاهرة منتشرة في الدول النامية يؤدي ذلك إلى تراجع مستمر ومتواصل في الدخول الحقيقية للأفراد بالشكل الذي لا يمكنهم من توفير السلع والخدمات عن طريق رواتبهم وأجورهم .مما يؤدي إلى تراجع حصتهم من الناتج المحلي الإجمالي لفائدة فئات أصحاب الحقوق الملكية والغنية، مما يؤدي إلى اتساع الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وبالتالي لابد من الدولة أن تدخل عبر الدعم لزيادة دخولهم الحقيقية وحمايتهم لتوفير احتياجاتهم الأساسية وفق مبدأ العدالة الاجتماعية.

2-3- عدم قدرة المؤسسات المحلية على منافسة المؤسسات الخارجية:

في ظل التنافس الدولي لم تتمكن اغلب المؤسسات من الصمود أمام منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة وارتفاع الرسوم الجمركية على صادراتهم، مما شكل خطرا على استمرارية المؤسسات المحلية في الإنتاج وأصبحت مهددة بالزوال، وبالتالي تفادي عواقب زوال المؤسسات من الناحية الاقتصادية المتمثلة في انخفاض النمو الاقتصادي، ومن الناحية الاجتماعية تزايد نسبة

[1] احمد عرفة، احمد يوسف، مرجع سبق ذكره، ص43

[2] خديجة العسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية، جامعة القاهرة، 2016، ص173

البطالة، أصبح من اللازم على الدول أن تقدم دعم لهذه المؤسسات من اجل الصمود ومنافسة السلع الأجنبية على مستوى الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية.

2-4- اختلال في التوازن الاجتماعي:

نظرا للتغييرات الهيكلية في الهرم السكاني التي تحدث في الدول من خلال أما لتزايد معدل الأطفال في المجتمع أو تزايد معدل الشيوخ بالنسبة لعدد السكان الإجمالي، أصبح من اللازم الاهتمام بهاتين الفئتين بسبب عجزهما على مجابهة الحياة، وهذا من خلال التوفير للفئة الأولى السلع والخدمات عبر زيادة مخصصات الدعم الموجه لبرنامج التعليم والصحة الأطفال، أما بالنسبة للفئة الثانية فأنها هناك بأمس الحاجة إلى عناية خاصة عبر الدعم الاجتماعي والضمان الاجتماعي.[1]

2-5- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي:

قبل التطرق إلى مبرر اعتماد سياسة الدعم لتحقيق الاستقرار السياسي وجب أولا فهم **ماذا نقصد بالاستقرار السياسي:** فالاستقرار السياسي هو قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات للاستجابة إلى توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدم العنف السياسي إلا في أضيق الحدود دعما لشرعيته وفعاليته، من هذا المفهوم نستنتج الاستقرار السياسي يكون عبر قدرة الدولة على الاستجابة لمتطلبات أفرد المجتمع باستخدام مؤسسات الدولة.

ووجب الإشارة أيضا إلى أن أهم مؤشر في الاستقرار السياسي هو نجاح السياسات الاقتصادية لمسئولين في الدولة، وفي ظل عدم عناية الدولة بالفئات المحدودة الدخل والتي تعتبر الشريحة الأكبر في المجتمع سيخلق جو من عدم الرضا الشعبي وعدم الطمأنينة، وبالإضافة تكون رسالة واضحة لأفرد المجتمع على عدم حماية الدولة لحقوقهم ولا محاولتها

[1] علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص128

في تحسين معيشتهم وحفظ كرامتهم وكل هذا يؤدي إلى عدم استقرار النظام السياسي ويضعف قدرته على الاستمرار وتبقى مسالة استمرار النظام مسألة الوقت.[1]

ولهذا وجب من الدولة التدخل عبر سياسة الدعم الحكومي للتكفل بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وكذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي من اجل الاستقرار السياسي في البلاد.

2-6- نمو الوعي الاجتماعي:

إن انتشار التعليم أدى إلى تزايد وعي الأفراد بحقوقهم مما تسبب في زيادة انتشار ونمو الوعي الاجتماعي، فازدادت معها مطالب الأفراد للدولة من اجل القيام بوظائفها، مثل تامين الأفراد ضد البطالة والفقر والعجز والمرض والشيخوخة وإعانة اليتامى والأرامل، مما أجبر الدولة على الرضوخ لمطالبهم وقيامها بهذه الواجبات الجديدة، من خلال تقديم الدعم اجتماعي في إطار شبكة الرعاية الاجتماعية.

المطلب الثاني: سلبيات الدعم الحكومي

بالإضافة إلى الانعكاسات الإيجابية لسياسة الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية إلا أنه له آثار سلبية على بعض منها حيث يتسبب بضغوط وعلى بعض التوازنات في الاقتصاد الوطني ومن بينها:

1. آثار الدعم على تأكل الادخار:

إن تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك والذي ينتج عنه زيادة في الاستهلاك وفي ظل ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، ويؤدي ذلك إلى انخفاض الادخار في ظل انخفاض الميل الحدي للادخار، وبالذات الشريحة والفئة التي ترتبط بالدعم الحكومي، وهذا ما ينجم عنه انخفاض في القدرة على الاستثمار، وتأثر سلبا نتيجة لذلك على القدرة الإنتاجية في الاقتصاد، وينتج عنه إعاقة في تطوير النشاطات الاقتصادية.[2]

---

[1] فتحي حسن دندن، مرجع سبق ذكره، ص43

[2] حسن فليح، **المالية العامة**، جدار للكتاب العالمي عمان وعالم الكتاب الحديث، اربد الأردن، 2008، ص 141-142

وآثار الدعم الحكومي على الاستهلاك، ينبغي أن تؤدي إلى تحسين المستويات المعيشية للفئات والأفراد في المجتمع الأقل دخلا وزيادة استهلاكهم عبر تحقيق هذه الإعانات في زيادة دخولهم الحقيقية أي ارتفاع كمية السلع والخدمات الضرورية التي يتمكنون من الحصول عليها بواسطة دخولهم النقدية، وبالشكل الذي لا ينتج عنه آثار سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالادخار والاستثمار والإنتاج والدخل القومي، بحيث يتم ضمان تطور واستمرارية وتوسع عمل النشاطات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي واستقراره.

- عبء على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات:
- زيادة الإنفاق العام للدولة نتيجة ارتفاع مخصصات الدعم المختلفة، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وخاصة إذا كانت الدولة تعاني أصلا من العجز، مما يجبر الدولة على إصدار نقود جديدة كأحد سبل سد عجز الموازنة العامة وهذا ما يدعى بالتمويل التضخمي للدعم وبالتالي حدوث مجموعة من المضاعفات الناتجة عن ضغوط تضخمية تتمثل في:[1]
- زيادة في ثراء الفئات الغنية الغير المستهدفة والمستحقة من الدعم مثل التجار والوسطاء وأصحاب الأموال الذين يستغلونهم في نشطات أخرى.
- نقص في قيمة الدعم الذي يستهدف الفئات الفقير، مما يؤدي إلى زياد ة الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة نتيجة هذه المضاعفات زيادة على ذلك مطالبة بمزيد من الدعم.

كما أن الدعم الحكومي يؤدي إلى ظهور ضغوط على ميزان المدفوعات للدولة، وخاصة التي تدعم السلع التي تستوردها وهذا لسد العجز الناتج عن عدم تحقيقها للاكتفاء الذاتي لهذه السلع.[2]

---

[1] طارق محمد، صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص68

[2] ابو بكر حنصال، سعدية بن احمد، **استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07،2018، ص44

إن الدعم يمثل عبئا ماليا متزايدا على الموازنة العامة ويعد من أحد أسباب الخلل في الموازنة العامة وميزان المدفوعات بسبب تزايد الاستهلاك نتيجة الإسراف والتبذير، وهذا ما يؤدي إلى تزايد استيراد السلع المدعمة، مما يتسبب بالتهام جزء أكبر من إيرادات الدولة.

المطلب الثالث: آثار سياسة الدعم الحكومي

زيادة الإنفاق العام الدولة نتيجة ارتفاع اعتمادات الدعم المختلفة، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وخاصة إذا كانت الدولة تعاني أصلا من العجز، مما يجبر الدولة على إصدار نقود جديدة كأحد سبل سد عجز الموازنة العامة وهذا ما يدعى بالتمويل التضخمي للدعم وبالتالي حدوث مجموعة من مضاعفات الناتجة عن ضغوط تضخمية تتمثل في:[1]

1.آثار الدعم على الكفاءة: أثر الدعم على الكفاءة يعتمد على المرونة السعرية للطلب والعرض للسلع المدعمة، بحيث ترى بعض المدارس الاقتصادية أن الدعم ينتج عنه انخفاض الكفاءة لأسباب التالي:

- تساهم سياسة الدعم في المحافظة بعض المنتجين غير الأكفاء على استمرارية في السوق بالرغم من عدم تمكنهم من زيادة إنتاجهم مما ينتج عنه إلى انخفاض الكفاءة.
- الدعم يؤدي إلى الإسراف والاستعمال الغير الاقتصادي للسلع المدعمة.

2. **أثر سياسة الدعم الحكومي على المنافسة:** الهدف من الدعم هو إعادة توزيع الموارد لتحسين مستوى المعيشي للأفراد أو بهدف تصحيح فشل السوق، وبهذا يتسبب الدعم في زيادة الإنتاج الشركة المدعم أو تغير طريقة إنتاجها، بالتالي ارتفاع سلع المعروضة ودخول في المنافسة السوقية وذلك عبر:

- مساعدة الشركات في إقامة مشروعات في مناطق نائية عن طريق منح تقدمها الحكومة.
- القروض الميسرة التي تمنح بسعر فائدة أقل من القروض مصرفية عادية أو بمدة أطول من المعتاد.

[1] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص 68

- ضمانات حكومية للقطاع الخاص مثل ضمانات القروض للمشاريع الصغيرة.
- الإعفاءات الضريبية مثل إعفاء الضريبية للشركات التابعة للجمعيات الخيرية.[1]

3. أثر سياسة الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة: زيادة الإنفاق العام الدولة نتيجة ارتفاع اعتمادات الدعم المختلفة، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وخاصة إذا كانت الدولة تعاني أصلا من العجز، مما يجبر الدولة على إصدار نقود جديدة ك أحد سبل سد عجز الموازنة العامة وهذا ما يدعى بالتمويل التضخمي للدعم وبالتالي حدوث مجموعة من مضاعفات الناتجة عن ضغوط تضخمية تتمثل في:[2]

- زيادة في ثراء الفئات الغنية الغير المستهدفة والغير المستحقة من الدعم مثل التجار والوسطاء وأصحاب الأموال الذين يستغلونهم في نشطات أخرى.
- نقص في قيمة الدعم الذي يستهدف الفئات الفقير، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الطبقة الغنية ولطبقة الفقيرة نتيجة هذه المضاعفات زيادة على ذلك مطالبة بمزيد من الدعم.

4. أثر سياسة الدعم الحكومي على الاستهلاك: لتحقيق آثار سياسة الدعم الحكومي على الاستهلاك يتوجب علينا رفع الطلب الاستهلاكي للأشخاص ومختلف القطاعات من الاقتصاد وهذا من خلال رفع دخلهم الذي تحصلوا عليه والناتج عن الدعم الحكومي مثلا المساعدات، مع العلم إن تلك الفئة يكون ميلهم الحدي للاستهلاك عاليا، مما ينتج عنه رفع الطلب الاستهلاكي، وكذا ارتفاع حجم الاستهلاك.

5. أثر سياسة الدعم الحكومي على الإنتاج: تحسين مستوى المعيشي بواسطة دعم مجالات التعليم والصحة والسكن، يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للأفراد وزيادة دخلهم،

---

[1] فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، **الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2010-2020)**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد1، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022، ص359، 360

[2] طارق محمد صفوت، مرجع سبق ذكره، ص68

وبالتالي زيادة نسبة الادخار وتحويلها إلى الاستثمار، مما ينتج عنه ارتفع طاقة الإنتاجية للمجتمع.

خلاصة الفصل:

بعد تطرقنا في هذا الفصل من خلال دراسة المفاهيم النظرية للدعم الحكومي حيث يمكن القول أن سياسة الدعم الحكومي تعتبر من أهم السياسات المعتمدة على حد سواء وباختلاف الأساليب أو الأفكار أو الخطط المتبعة بحسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في منظومة الجزائر، إذ أنها تساهم في التخفيف من مستويات الدخل وإعادة توزيعه لصالح الفئات محدودي الدخل، رغم الفعالية النسبية لهذه السياسة إلا أن الجدل ما زال مستمرا حول تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باعتباره من أهم القضايا التي تطرح دائما من زوايا مختلفة.

وبالتالي سياسة الدعم الحكومي أصبحت من المسلمات يستحيل التخلي عنها، وموضوع رفع الدعم أصبح خارج النقاش، نتيجة اهتمامها بمعالجة مشاكل اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، وأصبح الدعم أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية.



الفصل الثاني:
الإطار النظري للميزانية العامة للدولة

تمهيد:

في ظل التغيرات الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي والتطور التكنولوجي للعلوم المختلفة وتعدد المجالات التي تستوجب أن تتدخل بها الدولة لضرورة ديمومة الحياة ولذا يتطلب استخدام الموارد المتاحة في مجالات إعادة الإعمار والتي تخدم المجتمع تحقيق رفاهيته، لابد إذن في هذه أن توجه تلك الموارد في المكان الصحيح للغرض الأكثر أهمية والذي يفترض أن يكون بأقل كلفة للحصول على اكبر منفعة.

من هذا المنطلق برزت أهمية البحث في ضرورة اعتماد أسلوب سليم ومتقدم في تقدير النفقات العامة لوحدات الدول المختلفة، والميزانية العادلة في التخصص لهذه النفقات، واستخدام الميزانيات الحديثة كموازنة البرامج والأداء والتخطيط والبرمجة والميزانية الصفرية وضرورة الابتعاد عن الميزانية التقليدية في التقدير أو على الأقل أيجاد ميزانية حديثة ساندة للنظام التقليدي وخاصة للإنفاق الاستراتيجي والاستثمار حيث تعتبر الميزانية من أهم الأدوات الرئيسة وراء إنجازات الأداء العام، ولم يتوقف البحث إلى هذا الحد وإنما سينطلق لتحديد أسلوب تنفيذ الميزانية.

وقد تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: ماهية النفقات العامة
- المبحث الثاني: ماهية الإيرادات العامة
- المبحث الثالث: ماهية الميزانية العامة

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامّة، في الفترة الأخيرة مع توسّع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامّة كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامّة.

ولذلك نرى أن النفقات العامّة قد شهدت تطوّرًا وتزايدا كبيرا يساير التطوّر الذي حدث في دور الدولة.

وسنتطرّق في هذا الفصل إلى مفهومها، وكذلك تقسيماتها من حيث الغرض أو الأثر المترتب على النفقة، وكذلك من حيث الآثار الاقتصادية (نفقات منتجة وغيرَ منتجة، نفقات ناقلة وغيرَ ناقلة)، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والذي يتمثّل في تأثيرها على الإنتاج الوطنيٍ، وكذلك على إعادة توزيع الدخل الوطنيٍ، والاستهلاك غيرَ مباشر، وكذلك دراسة محددات وضوابط النفقات العامة.

المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها سلطة عمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها أنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة.

ويمكن تعريفها أنها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، ونلاحظ أن الحاجات العامة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن تاريخ معين لأخر، ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، يرتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.[1]

[1] عبد الغفور إبراهيم احمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص230

وتعرف على أنها صرف احدى الهيئات والإدارات العامة مبلغ معين لغرض سداد احدى الحاجات العامة.[1]

وقد ورد لفظ النفقة العامة في مواضيع عدّة من القرآن الكريم التي منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُم مِنْ نفَقَةٍ أو نذَرْتُم مِنْ نذَرٍ فَإِنَّ الله يعَلَمُهُ وَمَا لِلْظَالمين مِنْ أَنْصَارٍ ﴾.[2]

ومما سبق نستنتج أن النفقة العامة تتكون من الخصائص التالية:

- ✓ **مبلغ نقدي:** تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات، ويعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام[3].
- ✓ **النفقة العامة تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها:** حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، أن ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية.
- ✓ **هدف النفقة العامة** :تهدف النفقة العامة إلى تحقيق النفع العام، وتلعب العوامل والاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال دورا رئيسيا حيث أن تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع، لذلك يختلف أمر تحديد الحاجات العامة وما يحققه إشباعها من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة، وأن الحاجات العامة يتطلب إشباعها تضامن جهود المجتمع بأسره، وذلك أما لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباع بعضها رغم إمكانية تجزئتها(كالتعليم والصحة)، الأمر الذي يتطلب من الدولة ضرورة إشباعها لما ينطوي عليه من نفع عام، ولا تعتبر النفقة العامة تلك التي تعود بالنفع على

---

[1] نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية الجزائرية (1980-2008)**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010، ص11

[2] **سورة البقرة**، الآية 270

[3] نوار بومدين، مرجع سبق ذكره، ص12

فئة معينة من الأفراد، ففي هذا انحراف عن تحقيق إشباع الحاجات العامة ويعتبر اختلالا لمبدأ مساواة الجميع أمام الأعباء.

المطلب الثاني: أنواع النفقات العامة وأسباب زيادتها

لتحسين المستوى المعيشي والاهتمام الأمثل بطبقات المجتمع على مختلف أنواعها تعمدت الدولة إلى تنويع النفقات من اجل توجيهها إلى مستحقيها، ويمكن حصر أنواعها كما يلي:

1.التقسيم من حيث الشكل وإجراء الإنفاق

من حيث الشكل: تتمثل في

- ✓ الأجور والمرتبات لموظفي الدولة ويشمل البدلات والحوافز والمعاشات لمن انتهت خدمتهم.
- ✓ أثمان الأشياء التي تشتريها الدولة كالأثاث والأدوات المكتبية.
- ✓ الإعانات التي تمنح لدعم الصناعات الوطنية أو دعم الأفراد كإعانات الغلاء والشيخوخة .
- ✓ خدمة الدين العام أي سداد الديون سواء كانت ديون خارجية أو ديون داخلية

من حيث جهة الإنفاق: تنقسم النفقة إلى نفقات قومية (مركزية) ونفقات الهيئات المحلية (لامركزية) هناك دول تؤيد سياسة الإدارة المركزية وهناك دول تفضل سياسة الإدارة المحلية مثل الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية، إلا أنه أي كان ما تفضله الدولة من طريقة الإدارة فان هناك بعض النفقات التي يجب أن تكون مركزية مثل نفقات الدفاع الخارجي أو الأمن الداخلي أو الأبحاث العلمية والمختبرات.[1]

[1] رفعت المحجوب، **المالية العامة–النفقات العامة**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1996، ص113

2.التقسيم الدوري

- **نفقات عادية:** هي النفقات التي تتصف بالدورية، أي تتكرر سنويا في موازنة الدولة، وان اختلف مقدارها من سنة إلى أخرى، وتشمل رواتب الموظفين، ونفقات اللوازم والمهمات التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي، ونفقات شراء الأجهزة والآلات.[1]
- **نفقات غير عادية:** هي النفقات التي تتصف بعدم دوريتها، وبعدم انتظامها، وبعدم تكرارها في الموازنة العامة سنويا، وتشمل النفقات الإنسانية الطارئة، كالإنفاق على الحروب، وعلى إعانة المنكوبين في حوادث الزلازل والفيضانات، والنفقات الاقتصادية الكبرى كنفقات المشاريع الإنمائية الكبرى كالسدود ونحو ذلك.[2]

3. التقسيم من حيث الأثر المترتب للنفقة:

- **نفقات عمومية:** وهي تغطى ما يلزم الإدارات الحكومية كالوزارات والأجهزة المركزية للتنظيم والمحاسبات ونفقات الدين العام.
- **نفقات الرخاء العام:** وهي التي توجه إلى أغراض رفع مستوى معيشة الأفراد الصحية والتعليمية كنفقات إنشاء المدارس والمعاهد والمستشفيات.
- **نفقات الأمن العام:** وهي التي تكفل حماية الدولة خارجياً وداخلياً وكفالة العدالة.

4. التقسم على أساس التأثير معيار الآثار على الاقتصادية

- **نفقات منتجة:** وهي التي تدر عائد مثل الإنفاق على السكك الحديد والبريد والطيران.
- **نفقات غير منتجة:** وهي التي لا تدر عائد مثل شق الطرق الزراعية وقنوات الري.
- **النفقات الغير ناقلة (الحقيقية):** هي تلك النفقات التي تصرف مقابل الحصول على خدمات، أو سلع، أو رؤوس أموال إنتاجية، كالنفقات والرواتب، وأثمان اللوازم والمواد التي تحتاج إليها الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية،

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص262

[2] رفعت المحجوب، **مرجع سبق ذكره**، ص113

وتحصل الدولة عند إنفاقها الأموال على مقابل الإنفاق، يتمثل في خدمة أو سلعة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.[1]

❖ **النفقات الناقلة (التحويلية):** وهي النفقة بدون مقابل أي تنفقها الدولة دون انتظار مقابل لتحسين أحوال المعيشة وإعادة توزيع الدخل على الفقراء في شكل إعانات اجتماعية مثل إعانات الفقر والشيخوخة.

وقد تكون النفقة الناقلة في صورة إعانات اقتصادية مثل:

- إعانات الاستغلال وهي تدعم المنتجين حتى يظل سعر المنتج منخفض ويتم مقاومة التضخم مثل دعم انتتاج الخبز ودعم المواد التموينية.
- إعانات الإنشاء وهي إعانات تمنحها الدولة لمعاونة المشروعات المنتجة على تغطية نفقات الإنشاء والتمويل للمشروعات وإقامة الأصول الثابتة سواء بتقديم تلك الإعانات بسعر فائدة منخفض أو بدون فوائد.
- إعانات التجارة الخارجية وهي التي تشجع بها الدولة زيادة الصادرات أو الواردات كدعم بعض الصناعات الوطنية كالغزل والنسيج حتى يستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

5. التقسيم التشريعي للنفقات العامة في الجزائر

تتكون الميزانية من إيرادات ونفقات تحدد سنويا بموجب قانون المالية، وتقسم النّفقات العامّة إلى قسمين كبيرين هما نفقات التّسيير ونفقات التّجهيز.

نفقات التّسيير: عرفت نفقات التّسيير على أنها النّفقات الضّرورية لسير أجهزة ومصالح الدولة وتتمثل في: أجور الموظفين مصاريف الصّيانة، معدات وأدوات مكتبية...إلخ. وبالتالي فهذا النوّع من النّفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة، بما تحتاجه، حيث يوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامّة، وتسمى أيضا بالنّفقات الاستهلاكية ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية بشكل مباشر.[2]

---

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص265

[2] الطاهر شيلحي، ياسين سيي لخضر غربي، **ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 1، جوان 2019، ص59

نفقات التّجهيز: عرفت نفقات التّجهيز أو الاستثمار العمومي بأنه تلك النّفقات المتعلقة بالّتجهيزات الجماعية أشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية، والتي تهدف من خلالها الدولة إلى تكوين رؤوس الأموال قصد تنمية الثّروة الوطنية وتشْييد هياكل البنية التّحتية، وتوزع هذه النّفقات وفق المخطط الإنمائي السّنوي، وتكون موزعة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في شكل رخص البرامج، واعتمادات الدّفع، وتصنف إلى ثلاثة أبواب:[1]

1. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
3. النّفقات الأخرى برأسمال.

المطلب الثالث: محددات وضوابط النفقات العامة

إن الدولة تحدد نفقاتها في البداية ثم تحدد بعد ذلك إيراداتها اللازمة لتغطية هذه النفقات، ولابد أن يكون هناك حدود للإنفاق العام لان النفقة العامة تنفذ سياسة مالية وهي سياسة تختلف من دولة لأخرى وداخل نفس الدولة تختلف من وقت لآخر حسب الظروف الاقتصادية أي أنه يختلف حجم الإنفاق العام من دولة إلى أخرى ويختلف أيضا داخل نفس الدولة من مرحلة إلى أخرى، وهنا نجد أن حجم النفقات العامة يتوقف على مجموعة من المحددات.

ففي ظل الفكر التقليدي المعتمد على التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصارها على تقديم خدمات الأمن والعدالة والدفاع نجد أن حجم النفقات العامة يكون ضعيف لان الخدمات التي تقدمها الدولة تكون محدودة.

ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي وظهور المبادئ الاشتراكية زاد دور الدولة وزادت معه النفقات العامة وخاصة بعد أحداث الكساد العالمي 1929

[1] المادة 35 من القانون 84-17 الموافق لـ 7 جويلية 1984، **يتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص1043

وظهور الحاجة إلى تدخل الدولة، حيث بدأت الدولة في القيام بالإنفاق على بناء المصانع والمنشآت الإنتاجية بجانب قيامها بتحقيق الأمن والعدالة والدفاع.[1]

أولا: محددات النّفقات العامة

يتوقف حجم النّفقات العامّة على مجموعة من المحدّدات الأساسية وهي:

- ✓ دور الدولة في حياة المجتمع: في ظل الفكر التقليدي المعتمد على التّوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في النّشاط الاقتصادي واقتصارها على تقديم خدمات الأمن والعدالة والدّفاع، نجد أنّ حجم النّفقات العامّة يكون ضعيف لأنّ الخدمات التي تقدمها الدولة تكون محدودة، ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النّشاط الاقتصادي، وظهور المبادئ الاشتراكية زاد دور الدولة وزادت معه النّفقات العامّة وخاصّة بعد أحداث الكساد العالمي 1929، وظهور الحاجة إلى تدخل الدولة، حيث بدأت الدولة في القيام بالإنفاق على بناء المصانع والمنشآت الإنتاجية بجانب قيامها بتحقيق الأمن والعدالة والدفاع درة الدولة على تحقيق الإيرادات العامة: من المعروف أن قدرة الدولة على تحقيق الإيرادات العامّ ة يتسم بقدر كبير من المرونة فالدولة تتمتع بالقدرة على تحصيل الإيرادات السّيادية مثل الضّرائب والقروض والإصدار النّقدي الجديد، وكل ذلك يتيح للدولة القدرة على تحديد نفقاتها العامّة دون التّقيد بحدود الإيرادات العامّة، إلا أنّ قدرة الدولة في الحصول على هذه الإيرادات قد يخل بمستوى معيشة الفرد ودخله ويحدث نوع من عدم العدالة نتيجة زيادة العبء الضريبي مثلا على بعض أفرد المجتمع، ومعنى ذلك أنّ قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تحددها عوامل معينة وليست قدرة مطلقة كما تخيل البعض.[2]

يمُكن القول أنّ الحجم الأمثل للإنفاق العام هو الذي يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية ويحقق أعلى معدل نّمو في إطار من العدالة في توزيع الأعباء بين النّاس.

---

[1] شريف حجازي، **المالية العامة**، متاح على https://eco.nahrainuniv.edu.iq، تاريخ الاطلاع 2024/06/10، ص13

[2] شريف حجازي، مرجع سبق ذكره، ص14

- ✓ مستوى النّشاط الاقتصادي: يتأثر الإنفاق العام بمستوى النّشاط الاقتصادي فنجد أنه في حالات الكساد والتي ينخفض فيها الطلب ومستوى التشغيل يجب أن يزداد الإنفاق العام ليزداد الطلب الكلي ويزداد الإنتاج والتّشغيل، وتخرج الدولة من حالة الكساد، والعكس في حالات التّضخم يجب أن ينخفض الإنفاق العام للحد من زيادة الطلب ومن ثم تنخفض الأسعار وتزول حالة التّضخم.
- ✓ إلا أنه في الدول المتخلّفة والتي تتّسم بضعف مرونة جهاز الإنتاج، أي عدم قدرة جهاز الإنتاج على الاستجابة لزيادة الطّلب فإنّ زيادة الإنفاق العام في حالات الكساد قد تكون غير مجدية وتؤدي إلى حدوث تضخم وارتفاع في الأسعار لأنّ الطّلب سوف يزداد دون زيادة مماثلة في الإنتاج، أي أنّ الإنفاق العام زاد دون علاج لمشكلة الكساد وانخفاض مستوى التشغيل.

ثانيا: ضوابط النّفقات العامة

يحكم عملية تنفيذ وتسْيير النّفقات العامّة العديد من الضّوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، وهي عبارة عن جملة من القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرار النّفقات العامّة، والتي تحدد النّوع والحجم الأمثل منها بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا، والتي تتمثّل بشكل رئيسي في:

- ❖ **ضابط المنفعة:** ي قصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يُكن تبرير النّفقة العامّة إلا بمقدار المنافع التي تترتّب عليها، وبذلك فإنّ تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النّفقة يعني أنّ هذا الإنفاق لا مبرر له.

وهناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق العام منها ما يلي[1]:

[1] محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2010/2009، ص20

- **الاتجاه الشخصي:** من خلال هذا الاتجاه يتم قياس المنفعة التي يدرها الإنفاق العام من خلال إجراء عملية مقارنة بين النّاتج الاجتماعي المتولد عن ممارسة الحكومة والنّاتج عندما يترك هذا الإنفاق في يد الخواص، ولكن يلاقي هذا الاتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة.
- **الاتجاه الموضوعي:** ووفق هذا الاتجاه الذي يقوم على أساس ملاحظة نسبة ال نّمو في الدخل الوطني ومقارنتها مع نسبة تزايد النّفقات العامّة، فإذا كان هناك تزايد في النّمو مساير لتزايد نسبة النّفقات العامّة، فإنّ هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة، والعكس إذا كان تزايد النّفقات العامّة ليس له أثر على النّمو الاقتصادي فهذا يعتبر إنفاق في غير موضعه وليس له نفع على المجتمع[1].

❖ **ضابط الاقتصاد:** والمقصود بهذا الضابط هو أنّ الحكومة وباقي الهيئات الإدارية عندما تمنح لها الإجازة من البرلمان لتنفيذ النّفقات وفق قانون المالية المصوت عليه يجب عليها ألا تنفق إلا وفق الاعتمادات الممنوحة، كما يجب أن تتجنّب كل سبل التّبذير بأن لا تنفق مبلغا دون مبرر، إذ عليها أن تسير المرافق العامّة وتلبي المصالح العامّة بأقل التكاليف ولا شك أنّ الإسراف في الأموال وسوء استخدامها يضعف الثّقة في الإدارة المالية للدولة، وهذا ما يبرر

التّهرب الضّريبي، ولهذا يصبح من الواجب أن تتحقّق المنفعة العامّة بأ قّل التكاليف مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامّة إلا إذا كانت ضرورية وبالقدر اللازم فقط لتحقيق المنفعة العامّة.

وهنا يأتي دور الرّقابة المالية التي تجسد حقيقة مبدأ الاقتصاد في الإنفاق بصورها المختلفة سابقة وآنية ولاحقة لتجنب مواطن الخلل وإصلاحها في حال وقوعها وهذا ما هو منوط بالأجهزة والهيئات الرقابية داخلية كانت أو خارجية، ومن هنا تتحقق الغاية من ترشيد النفقات العامة ومنتهى ذلك هو تحقيق أكبر قدر من النّفع العام في أقرب الآجال وبأقل

[1] محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، 21

التكاليف وبأحسن الأداءات.[1]

❖ **الضّمانات:** إن ضابطي المنفعة العامّة والاقتصاد في النّفقات لن يكون فعليين إلا إذا ضمنهما ضابط آخر، وهو رقابة النّفقات العامّة سواء قبل اعتماد قانون المالية أو بعده.

فقبل اعتماد قانون المالية يُمارس البرلمان رقابته على المشروع الذي تعرضه عليه الحكومة من خلال مناقشة بنوده، فيمكن أن يفضح نواب الشعب للرأي العام كل انحراف عن المنفعة العامّة وكل محاولة لتبديد أموال الشعب.

أما لعدم اعتماد قانون المالية، فإن صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع، يخضع لقواعد محاسبية صارمة والرقابة بعدية تقوم بها الهيئات التي نص عليها القانون، فكل نفقة تؤديها هيئات الدولة تستلزم أن يرخص بها الأمر بالصرف بالنّفقة يجب أن يؤشر عليها المراقب المالي.

وبعد أداء النّفقة يأتي دور الرقابة التي يقوم بها خاصة مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية للتّأكد من مدى صرف الاعتمادات على الأوجه التي نصّ عليها القانون وفي مدى التّسيير العقلاني للأموال العمومية، وقد تتمخض المسؤولية باختلاف أنواعها عندما يتبنّ المساس بأموال الشّعب.

❖ **ضابط المرونة:** ويعتبر من الضّوابط التي زادت أهميتها فيما يخص تسيير النّفقات العامّة خصوصا بعد تزايد بروز ظاهرة الدّورات التّجارية في النّشاط الاقتصادي، بحيث أنه تشير إلى استجابة النّفقات العامّة للتّغيرات في النّشاط الاقتصادي سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة.

❖ **ضابط الإنتاجية:** ويقصد به مساهمة النّفقات العام ة في تشجيع تطور النّشاطات الاقتصادية خصوصا الإنتاجية منها، وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصا في الدول

[1] ابراهيم بن داود، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص67

النامية التي تعاني من ضعف في جهازها الإنتاجي بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامّة لدعم الجهاز الإنتاجي ومن ثم النّشاط الاقتصادي.

- **ضابط العدالة:** ويقصد منها العدالة في توزيع النّفقات العامّة من جهة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الاستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية ومن ثم توفير حافز إضافي للنشاط الاقتصادي.[1]

[1] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص52

المبحث الثاني: ماهية الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بوظيفتها لابد أن تحصل على تمويل لإنفاقها العام أي أن تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وهذه الموارد هي التي يطلق عليها بالإيرادات العامة، وإذا كانت الإيرادات العامة ينحصر هدفها في ظل الفكر المالي التقليدي في تغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية، فإن الإيرادات العامة في الوقت الحاضر ترمي فضلا عن ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية أي أنها أصبحت أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي وبعبارة أخرى أصبحت مع النفقات العامة أداتان للسياسية المالية التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة

تقوم الدول بتقديم العديد من الخدمات المحلية الهامة التي تتطلب كثيرا من الأموال، وتحت تلك الخدمات والمشاريع إلى كفاءات بشرية مدربة ومؤهلة تقوم بتحقيقها، وحتى يمكن جذبها وحفزها على العمل ويضمن بقاءها لابد من توفير موارد مالية كافية، ومن المهم معرفة مصدرها أيضا.

1. تعريف الإيرادات العامة:

يقصد بالإيرادات العامة بأنها المواد الاقتصادية التي تتحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية، من اجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة[1].

كما يمكن تعريف الإيراد العمومي من الناحية القانونية بأنه كل دين أو حق مستحق لهيئة عمومية ما.

ويمكن تعريف الإيرادات العمومية من الناحية المالية والمحاسبية بأنه مجموع الموارد المقابلة لمجموع الأعباء أي النفقات المقدرة في الميزانية التي تحلق توازن هذه الأخيرة.

فالإيراد أيضا عبارة عن مبالغ التي يتم الحصول عليها نقدا مباشرة أو لاحقا من جراء البيع الأجل للسلع والخدمات مقابل مصاريف ساهمت في تحقيق عملية البيع.

[1] محمد حسين الوادي، زكريا احمد العزام، **مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع**، عمان، 2008، ص52

وهي كذلك مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ.[1]

وبما أن الإيرادات العامة هي المصدر الوحيد للنفقات فهي تعتبر ذات أهمية كبرى للدولة لتغطية نفقاتها لا بد من إيرادات والتي بدورها تنفق في الأمن والأجور والمرافق العامة من مرافق الصحة ومرافق التعليم المرافق الحيوية وبذلك لا يمكن للدولة الاستغناء عن إيراداتها.[2]

2. تطور الإيرادات العامة

وكان مفهوم الإيرادات العامة غير معروف لدى الجماعات البدائية الأولى، إذ كان القيام بواجب الحراسة والدفاع عن الجماعة هو الوجه الوحيد للحياة المشتركة بين أفرد القبيلة الواحدة، فلم تكن ثمة حاجة إلى الإيرادات العامة ولو لتمويل الحروب، ولكن هذا الوضع تطور نتيجة تمركز بيد حاكم قوي.[3]

وفي الأصل كان الحاكم مسئولا عن أيجاد الإيرادات اللازمة لتلبية رغباته وقيامه بواجباته، ذلك لأنه السيد المطلق التصرف الموجودة ضمن حدود بلاده، يمنحها حيناً للمقربين والحاشية، ويحتفظ بها عموماً للاستفادة من ريعها و إيراداتها، وكان نتيجة لذلك كل أيراد يأتي من هذه الملكية إنما هو أيراد التاج، ينفقه على تصريف أمور وتلبية حاجاتها، فلم تعرف الممالك والحضارات القديمة المؤسسات القانونية والسياسية التي تفرق بين شخصية الحاكم وشخصية، فكانت الملكية العامة، ملكية أميرية تعود لشخص الأمير، وكان مال الحاكم هو مال وخزينة هي خزينة الحاكم الخاصة، ولم تساعد هذه النظرة في أيجاد مفهوم للإيرادات العامة يختلف عن إيرادات الحاكم الخاصة.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص87

[2] حسن صغير، **دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية**، الطبعة 1، دار المحمدية العامة الجزائر، 1999، ص53

[3] مصطفى خليل الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008، ص26

فكانت النظرية الغالبة حين انتشر نظام الإقطاع في القرون الوسطى، إن الأرض لله عز وجل يستخلف عليها أولياء الأمر فتكون لهم ويوزعون أقاليمها بين أمراء الأجناد عندهم، ويوزع الأمير إقليمه بين تابعيه، والتابع يوزع مقاطعته بين مختاريه، ويوزع كورته بين جماعته وهكذا تجري السلسلة نزولاً حتى تنتهي بالزراع، فيدعى الأعلى متبوعاً والأدنى تابعا، وحقوق المتبوع على التابع أن يلبي دعوته للحرب بعدد معين من الجند المجهز، ويفديه بماله وروحه عند الحاجة، ويدفع لخزينته مبالغ معينة.

ومع ضعف عهد الإقطاع توحدت المقاطعات، وعقد اللواء للملك صاحب السلطان المطلق، لكن هذا التطور لم يغير النظرة إلى مفهوم الإيرادات العامة، حتى إن بعض الملوك كانوا يدعون أن الأراضي جميعها ملك لهم يتصرفون بها وفق رغباتهم، وبقيت الإيرادات العامة تعتمد أساساً على الأملاك العامة، أو ما كان يعرف بأملاك الحاكم الخاصة أو الأملاك، وجد العرب المسلمون في الكتاب والسنة قواعد أساسية تحدد أنواع الإيرادات العامة ومصادرها، كما اقتبسوا ما كان معمولاً به في البلاد المفتوحة، حتى توصلوا إلى تنظيم ديوان الخراج في عهد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب.[1]

ولما تطور مفهوم وعظمت وظائفها وازدادت نفقاتها، لم تعد إيرادات أملاك الحاكم تكفي لتلبية الحاجات العامة المتزايدة، فكان يتوجه إلى الرعية يطلب العون والمساعدة، وكان ذلك في صورة تبرعات اختيارية حين تلم بالبلاد نائبة أو حين يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمة، ولم تلبث هذه التبرعات الاختيارية الاستثنائية أن صارت فرائض إجبارية ودائمة نتيجة تناقص الإيرادات الإقطاعية من جهة، وعدم استجابة الرعايا لطلبات الحاكم المتزايدة بالتبرع من جهة أخرى، فظهر مفهوم الاقتطاعات العامة مورداً أساسياً للدولة تغطي به نفقاتها وتحقق المنافع العامة.

وكان لابد من أن يقابل ذلك تبدل في مفهوم الإيرادات، فلم تعد تلك الإيرادات تأتي من أملاك خاصة للحاكم، وإنما صارت إيرادات مصدرها الرعية توضع تحت تصرف جهة عامة

[1] محمود حسن الوادي، زكرياء احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، 2008، ص52

تستخدم امتيازاتها القانونية في إدارتها، فهي بالتالي إيرادات عامة، ويتم توزيع العبء الناجم عنها بين المكلفين توزيعاً عادلاً ووفق مبدأ المساواة، فظهر مفهوم المال العام الذي يختلف عن مال الحاكم الخاص.

ونشأت مجموعة من القواعد القانونية تنظم العلاقة المالية للدولة مع الآخرين، فكان لزأما لنتيجة هذا التطور أن تصبح الإيرادات العامة وسيلة مالية أساسية تستخدمها لتوفير المال اللازم لتغطية النفقات العامة، وأداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف العامة.[1]

المطلب الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة

بمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى:

1. **الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة:** (هذا التقسيم من حيث المصدر)

- ✓ **الإيرادات الأصلية:** وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مباشرة دون أن تقتطع هذه الإيرادات من دخول الأفراد، وأهم تلك الإيرادات إيرادات أملاك الدولة.
- ✓ **الإيرادات المشتقة:** فهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتطاع من دخول الأفراد مثل الضرائب والرسوم والقروض والغرامات والإتاوات.

2. **الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية:** (هذا التقسيم من حيث دورية وتكرار الإيرادات في الميزانية) .

- ✓ **الإيرادات العادية:** وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة والهيئات العامة بصورة منظمة، كإيرادات أملاك الدولة لإيرادات العادية :وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة والهيئات العامة بصورة منظمة، كإيرادات أملاك الدولة.
- ✓ **الإيرادات الغير العادية:** فهي تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة من آن لأخر دون انتظام، كالقروض العامة والإصدار النقدي، وهي لا تظهر بصورة منتظمة في الموازنة العامة للدولة وتقتصر استخدامها على مواجهة النفقات العامة غير العادية.

[1] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص35

3. الإيرادات السيادية والإيرادات الاقتصادية:

- ✓ **الإيرادات السيادية:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا كالضرائب والرسوم.
- ✓ **الإيرادات الاقتصادية:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بدون اللجوء للأفراد، كإيرادات أملاك الدولة والقروض العامة بصفتها اختيارية.

4. الإيرادات الإجبارية والإيرادات الاختيارية: (هذا التقسيم من حيث التحصيل)

- ✓ **الإيرادات الإجبارية:** يقصد بالإيرادات الإجبارية التي تفرضها الدولة بما لها من سيادة على إقليمها وعلى رعاياها، كالضرائب والرسوم والغرامات.
- ✓ **الإيرادات الاختيارية:** وهي الإيرادات التي ليس لها صفة الإجبارية، كإيرادات أملاك الدولة والقروض والمنح والإعانات.[1]

المطلب الثالث: مصادر الإيرادات العامة وأساليب تقديرها

إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يمثل الدومين أملاك الدولة العمومية وهو يطلق على مداخل أملاك الدولة، ويقصد بالملكية العمومية الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص المعنيين وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعا عاما.

فالدومين العام الهدف منه ليس تحقيق الربح وإنما تنظيم النفع العام، فهو لا يجوز بيعه أو التصرف فيه كما لا يمكن أن يكون محلا للتملك من جانب الأفراد ولو بالتقادم، ففي هذا الإطار يستحسن التميز بين الدومين العام والدومين الخاص.[2]

لا يمثل الدومين العام مصدر الإيرادات الدولة وذلك لكونه مخصصا للنفع العام مما يجعل القاعدة فيه بنسبة كبيرة مجانية الانتفاع بالخدمات، على عكس الدومين الخاص الذي ينتج عنه موارد كبيرة للدولة من خلال فرص في الكثير من الحالات رسوما على الانتفاع رغبة منها تنظيم استعمال الأفراد وتغطية نسبة من نفقات صيانة هذه المرافق.

---

[1] محمد زكريا بيومي، **مبادئ المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص195

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص19

فالأملاك الوطنية العمومية تشمل ما يلي:

- ✓ **الأملاك الوطنية العمومية الطبيعية:** كشواطئ البحر، مجاري المياه، البحيرات، والمساحات المائية، المجال الجوي الإقليمي، الثروات والموارد الطبيعية السطحية والجوفية الممثلة في الموارد المائية بمختلف أنواعها، والمحروقات... إلخ
- ✓ **الأملاك العمومية الاصطناعية:** كالحدائق المهيأة، البساتين العمومية، المنشآت الأساسية الثقافية منها والرياضة، الطرق العادية والسريعة.

يقصد بالدومين الخاص الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، ومعدّة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها، ومن ثمّ تخضع لأحكام القانون الخاص، وبقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام تبعا لنوع المال الذي يتكون منه:[1]

- ✓ **الدومين العقاري:** يتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية والغابات (الدومين الزراعي) والمناجم (الدومين الإستخراجي) والأبنية السكنية التي تنشئها الدولة لحل أزمة السكن، ومن ثم تعد الأموال المتحققة عن أيجار هذه المساكن من قبل المواطنين من موارد الدومين، أما الدومين الزراعي فقد كان من أهم أنواع الدومين الخاص وهو يعرف بالدومين التقليدي.
- ✓ **الدومين الصناعي والتجاري:** ويمثل الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من مشروعاتها الصناعية، وتشكل قيمة إنتاجها أي الثمن العام أحد مصادر الإيرادات العامة.
- ✓ **الدومين المالي:** يقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة من قبلها، والتي تحصل منها على أرباح ضمن إيرادات الدولة من أملاكها، ويعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص.[2]

---

[1] سعود جايد مشكور، عقيل جابر الحلو، **مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق**، الطبعة الأولى، دار العالمية للنشر والتوزيع، العراق، 2016، ص55

[2] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص68

- ✓ **الدومين الخدمي:** يلاحظ أن هنالك بعض الدول التي تحتكر بعض أنواع النشاط الخدمي مثل التامين وخدمات المسارح، وهذا يعد مورودا هاما للدولة، وقد اعتمد هذا الأسلوب في البلدان الاشتراكية السابقة وبعض الدول الرأسمالية كفرنسا التي تحتكر بعض أنواع التامين وكذلك بعض الدول النامية والدول العربية التي تنتهج النهج الاشتراكي.

ويختلف الدومين العام عن الدومين الخاص بعدة جوانب منها.[1]

- ✓ إن الأملاك العامة (الدومين العام) تقدم منفعة عامة لجميع الموظفين، في حين أن الغاية من الأملاك الخاصة (الدومين الخاص) هي الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة.
- ✓إن الأملاك العامة) الدومين العام) مخصصة للنفع العام ولا يمكن تملكها من قبل الأفراد، أما الأملاك الخاصة) الدومين الخاص) فيمكن تملكها من قبل الأفراد بالبيع أو بمرور الزمن، لذلك تعتمد الدولة عندما تريد بيع ملك عام فهي تكون بحاجة إلى إصدار مرسوم خاص بتحويلها من أملاك عامة إلى أملاك خاصة.

[1] سعود جايد مشكور، عقيل جابر الحلو، مرجع سبق ذكره، ص57

المبحث الثالث: ماهية الميزانية العامة

باعتبار أن النشاط المالي للدولة يسير وفق برنامج محدد بصورة دقيقة يشمل مجموع نفقات الدولة وإيراداتها مسبقا على العموم لمدة سنة تفصلها في بيانات تقترن بالصفة الإجبارية عن طريق السلطة التشريعية، يطلق على هذا البرنامج بالميزانية العامة وعليه تعتبر الميزانية العامة المحور الذي تدور حوله أعمال الدولة ونشاطها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية...إلخ.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الميزانية العامة مع تبيان أهميتها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عرض مختلف الأشكال والاتجاهات التي مرت بها الميزانية العامة والتي تختلف تبعا لأساليب إعدادها.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة

سنتطرق من خلاله إلى مفهوم الميزانية.

مفهوم الميزانية العامة للدولة: إن مصطلح الموازنة العامة (العربي) يقابله في اللغة الإنجليزية كلمة(Budget) التي اشتقت أصلا من الكلمة الفرنسية القديمة (Bougette) وتعني الحقيبة الجلدية الصغيرة، وقد جاء من إنجلترا بعد عدة خطوات إلى أن وصل إلى المفهوم الحديث الشائع حاليا باعتباره إجازة تقدير للنفقات والإيرادات العامة، إذ استعملت إنجلترا هذه الكلمة لأول مرة في العصور الوسطى لتدل على الحقيبة الجلدية التي كان يحملها وزير الخزانة الإنجليزي (Charcellore of the Exchequer) عندما كان يذهب إلى مجلس العموم ويخرج منها الوثائق المتعلقة بنفقات الدولة وإيراداتها أثناء إلغاء بيانه أمام هذا المجلس عن السنة المالية القادمة.

أما في اللغة العربية فإن كلمة الميزانية تأخذ معان عدة منها المعادلة والمقابلة والمحاذاة والمساواة، فقد جاء في لسان العرب: وزنت بين الشيئين موازنة ووزانا، وهذا يوازن هذا إذا كان على زنته أو كان يعاذيه ...ووازنه.

وكان التعبير الشائع إلى وقت قريب هو الميزانية ولكن تم استبداله لدى معظم الدول والكتاب بالتعبير الموازنة العامة الذي يقابله اصطلاح (Budget) في اللغة الإنجليزية، في الوقت الحاضر هذا الاصطلاح أشد ارتباطا بالدولة وأكثر دلالة وانطباق على التوازن المطلوب بين النفقات والإيرادات اللذين يؤلفون الموازنة العامة.

تعددت التعاريف حول الميزانية العامة والتي ترد أيضا بمصطلح «الموازنة العامة"، وعلى الرغم من اختلاف المصطلحين إلا أنها تصب في نفس المضمون، من بين هذه التعاريف:

- نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة.
- وثيقة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة محدودة ومقبلة من الزمن، غالبا ما تكون سنة، والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف المرجوة.[1]
- وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة، كما تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- توقع وإجازة للنفقات العامة وللإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا ما تكون سنة.
- عرفها المشرع الجزائري في المادة (03) من القانون 21-90 المؤرخ في 15-1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية على أنها" الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها.

[1] جمال لعمامرة، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2001، ص114

- أما المادة (06) من القانون الجزائري رقم 17-84 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية عرفت الميزانية على أنها" تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية المعمول بها.
- عرفها المشرع الجزائري الميزانية على أنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا ويعني هذا أن الميزانية تعد من أهم أدوات تنفيذ الخطة الاقتصادية وهي ترتبط ارتباطا وثيقا من نواحي متعددة.

ويمكن إعطاء تعريف شامل للميزانية العامة على أنها «عبارة عن خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال فترة مقبلة عادة تكون سنة، حيث تتجسد في وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المخول لها ذلك، فهي وسيلة يد الدولة لتحقيق الخطط.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية الميزانية العامة

من خلال التعاريف التي ذكرناها يمكن التوصل إلى:

1. **خصائص الميزانية العامة:** المتمثلة في:

✓ الموازنة العامة وثيقة رسمية لأنها تصدر عن جهة رسمية وهي الحكومة، وهي لذلك تمثل اعترافا علنيا ومحددا من الحكومة لمجتمعها أو غيره يتضمن مستقبل النشاط المالي للحكومة.

✓ الموازنة العامة وثيقة تشريعية لا تتضمن جميع خواص القانون، بل هي سند أو وثيقة أو صك أو برنامج أو أنها عمل إداري بحث، والحقيقة أن الموازنة تتألف من قانون الموازنة وبه تقدير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية، ومن خلال جداول إجمالية وتفصيلية ملحقة به وفيها تفصيل الإيرادات المقدرة والاعتمادات المرصودة للنفقات.[1]

[1] جمال لعمارة، **أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2004، ص43

- ✓ الميزانية العامة إجازة، ويعني ذلك أن الحكومة هي التي تقوم بإعداد الميزانية لكن السلطة التشريعية هي التي تتولى إجازتها باعتمادها لها.[1]
- ✓ الميزانية العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والمالية: فالميزانية هي الإطار الذي ينعكس فيه اختبارات الدولة لأهدافها وأداتها إلى تحقيقها.[2]
- ✓ الموازنة العامة خطة سنوية فهي جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية وقد تتطابق السنة المالية مع بداية ونهاية السنة الهجرية أو الميلادية، كما قد تبدأ وتنتهي بتاريخ آخر خلال السنة.

2. أهمية الميزانية العامة: تظهر أهمية الميزانية العامة من حيث:

- ✓ **الأهمية الاقتصادية:** إن دور الموازنة العامة في الحياة الاقتصادية للدولة يختلف تبعا للسياسة الاقتصادية، فعندما ساد الاقتصاد الحركان دور الموازنة وفعاليتها محدودا ولم ينظر إلى هذه الوثيقة المالية بوصفها عنصرا في الحياة الاقتصادية، وعندما بدأت الأزمات الاقتصادية وانهيار الاقتصاد الحر تدخلت الدولة في توجيه الاقتصاد فبرزت أهمية الموازنة كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، حيث اصبح للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية والإيرادية، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمته ويدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي، أما في حالة التضخم وعندما يكون الطلب أكثر من العرض تقوم

---

[1] زينب عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص248

[2] عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص281

الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسبة الضرائب بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق فيقل الطلب بشقيه الخاص والعام مما يؤدي إلى تخفيض الارتفاع في الأسعار.[1]

- ✓ **الأهمية الاجتماعية:** تؤثر الميزانية العامة في عملية إعادة توزيع الدخل والثروة فقد تستخدم كأداة للتخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي ورفع المستوى المعيشي للفقراء أو ذوي الدخل المحدود، كما أن السياسات التي تتخذها الدولة بشأن الضرائب والرسوم وغيرها أيضا، وما تنفقه على برامج الصحة والتعليم والمرافق العامة كل ذلك من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر على دخول الأفراد وتتأثر تبعا لذلك قرارتهم المتعلقة بالعمل والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار معين.
- ✓ **الأهمية المالية:** تظهر أرقام الموازنة العامة بجلاء حقيقة المركز المالي للدولة، فالموازنة تفصل وتعدد جميع المصادر التي تغل الإيرادات العامة على الدولة في أثناء السنة المالية كما توضع في الوقت ذاته النفقات العامة التي يجب على الدولة إنفاقها.

المطلب الثالث: أنواع الميزانية العامة

مرت الميزانية العامة للدولة بعدة أشكال واتجاهات تبعا لأساليب إعدادها.

أولا: ميزانية البنود (الميزانية التقليدية): تمثل موازنة البنود الصورة الأولى التي ظهرت فيها الموازنة بمفهومها العلمي الحديث ومازالت تطبقها غالبية دول العالم، فهي مطبقة بشكل واسع في الدول النامية ويطلق عليها أيضا الموازنة التقليدية أو موازنة الرقابة.

وتعرف موازنة البنود بأنها الطريقة التي يتم فيها حصر جميع إيرادات الدولة ونفقاتها بشكل مفصل والحصول على اعتماداتها من قبل السلطة التشريعية لتتم الرقابة على مصادر الإيرادات أوجه الإنفاق من قبل السلطة التشريعية، ومحاسبة السلطة التنفيذية عن أية تجاوزات لم تعتمد ويطلق عليها أيضا الموازنة الخطية لأنه يتم تبويب النفقات إلى مجموعات ثم إلى بنود ومواد حسب هدف الإنفاق.

---

[1] روميسة غربي، رقية مرزوق، **أثر أزمة كوفيد 19 على وضعية ميزانية الدولة في الجزائر**، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2022، ص9 10،1

ويطلق عليها عدة تسميات:

- **ميزانية البنود:** بسبب تركيزها على بنود الميزانية وما يرصد فيها من اعتمادات مع ضرورة التقيد بالبنود عند النفقات.
- **ميزانية المراقبة:** لأنها ترتكز على أحكام الرقابة على النفقات العامة بين الوزارات والمصالح الحكومية.
- **الميزانية المتدرجة:** لان نفقاتها تزداد باستمرار من سنة لأخرى لكن بمعدلات صغيرة.[1]

لقد مرت موازنة البنود بعدة مراحل مما جعلها تتعرض للانتقادات، من المزايا التي امتازت بها هذه الموازنة.

1. **مزايا ميزانية البنود:**

✓ التعرف على الوضع المالي للحكومة من خلال المتحصل من الإيرادات والمستلم من النفقات.

✓ سهولة العمل بها وبساطة القرارات التي تتخذ في ضوئها.

✓ الالتزام بالتخصيص المحدد ولا يمكن تجاوزه إلى بموافقات.

✓ وضع حد للفوضى في استخدام المال العام أو جبايته.

✓ مراقبة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في إدارتها لبنود الموازنة العامة.

✓ استخدام المال العام لخدمة الصالح العام وتطبيق ذلك بتشريع.

2. **عيوب ميزانية البنود:** من أهم الانتقادات الموجهة لها:

✓ التشدد في عملية الإنفاق والحصول على الأموال العامة من قبل المسؤولين في راس الهرم الإداري خوفا من المسائلة والمحاسبة.

✓ أغلقت جانب الإنجاز في العمل علما بأنها بينت الأهداف فيه مما يعني احتمالية هدر للمال العام.

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص198

- ✓ عدم إمكانية متابعة وتقسيم أداء البرنامج والأنشطة الحكومية بسبب توزيع الاستخدامات والموارد على الوحدات الإدارية المتعددة مما يؤدي إلى هدر المال العام.
- ✓ عدم قدرتها على التكيف مع الظروف غير المستقرة والمتقلبة في هذا العصر.

وعلى الرغم من مزايا هذا النظام إلا أنه يبقى نظاما تعقيديا لا يمتثل إلى أيجاد الحلول للمشاكل والظروف التي قد تواجه الدولة.

ثانيا: ميزانية الأداء والبرامج: بدأ العمل في هذا النوع من الموازنات والأنواع الأخرى في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية على الرغم من تأخرها في استخدام الموازنة العامة، وتتمحور الفكرة الأساسية لهذا النوع من الموازنات على معرفة حجم النتائج للأعمال الحكومية ومقارنتها بالتكلفة المالية والزمنية والجهد الإنساني والموارد اللازمة لإنجاز تلك الأعمال.

مكن تعريفها بأن الموازنة التي تبين الأسباب والأهداف التي تطلب من أجلها الاعتمادات وتكاليف البرامج المقترحة لتحقيق هذه الأهداف وبيانات لقياس مدى تقدم العمل بالنسبة لكل برنامج، من خلال التعريف نجد أنها تعتمد على عدة عناصر أهمها.[1]

- ✓ تهتم بالبرامج والأنشطة التي يعهد إلى الوحدات الإدارية الحكومية مهمة تنفيذها أو القيام بها.
- ✓ تصنف الموازنة تصنيف وظيفي طبقا للبرامج التي تزعم الحكومة القيام بها.
- ✓ تطبيق قاعدة السنوية على هذا النوع من ربطها بفترة البرامج والأنشطة لكل وحدة إدارية حكومية على حدة.
- ✓ وضع معيار لتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية.

ثالثا: ميزانية التخطيط والبرمجة: تعد هذه الموازنة أحد أهم متطلبات الإدارة العلمية الحديثة وهي علامة مميزة للكثير من الوحدات على اختلاف أنواعها إذ أنها تمثل خطة عمل

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها دراسة مقارنة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 عمان، 2014، ص78

للمستقبل ومرشدا لما تسعى الإدارة إلى تحقيقه، وقد سميت بالموازنة التخطيطية أنها تنتمي لأسلوب التخطيط، ويمكن تعريفها بأنها "الموازنة التي تهتم بالتخطيط الشامل وتكاليف المهام أو الأنشطة ومدخل موازنة البرامج كاملة مما يستلزم التحديد المسبق للتكلفة الكلية للمهمة المعينة بغض النظر عن الوحدات التنظيمية التي تستخدم لتنفيذ البرامج، ونلاحظ من خلال هذا التعريف أنها ترتكز على عدة عوامل أهمها.[1]

- ✓ الاعتبارات طويلة المدى.
- ✓ أيجاد بدائل محتملة لقرارات تخصيص الموارد لتنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة.

ولغرض الإلمام بموازنة التخطيط والبرمجة نوجز أهم عناصر هذا النظام في:

- ✓ تعد مرحلة التحضير في موازنة التخطيط والبرمجة من المراحل الرئيسية.
- ✓ التركيز على الأهداف العامة التي تحاول الحكومة تحقيقها.
- ✓ عدم التزامها بقاعدة سنوية الموازنة إذ أنها ترتبط بأهداف محددة يزيد تنفيذها على سنة.
- ✓ يتم تبويب الموازنة طبقا لهذا النوع مع إظهار البرامج والأنشطة الحكومية كمجرد وسائل لتحقيق الأهداف.
- ✓ أن يكون العاملين في جهاز الموازنة العامة متخصصين في أسإلبب التخطيط العلمي وبحوث العمليات والبرمجة.

رابعا: الميزانية الصفرية: تنطلق فكرة الموازنة الصفرية من مبدأ وجوب إجراء مراجعة وتقييم شاملين لجميع البرامج والمشاريع التي تنفذها الأجهزة الحكومية، وتتطلب أن يقدم المدير الإداري المبررات والدراسات التي تدعم برامجه القديمة وكأنها برامج جديدة يطلب الموافقة على تنفيذها لأول مرة فهو مطالب بتبرير جميع برامجه مبتدئا من نقطة البداية (الصفر) فلا تقتصر المراجعة والمناقشة والتقييم على احتياجات البرامج من الأموال للسنة المالية القادمة، كما هو الحال في الموازنة التقليدية وإنما تشمل جميع مراحل ومكونات البرامج، وتتضمن أن يقدم المدير الإداري جميع ما يلزم من وثائق ومستندات أو دراسات تبين أهمية

[1] عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، ص81

كل برنامج ومدى الحاجة إليه والتكاليف اللازمة لتنفيذه ومستويات الإنفاق والعوائد المتوقعة منه ليتم على ضوء ذلك اتخاذ القرار المناسب بشأن البرنامج، فأما أن يكون القرار بالموافقة على الاستمرار في تَنفيذه وتخصص الأموال له في موازنة السنة المالية القادمة أو يكون القرار بعدم الموافقة عليه وتوقيف تنفيذه أو إلغاؤه وعدم تخصيص اعتمادات مالية له.[1]

على ضوء ما تقدم يمكن تعريف الميزانية الصفرية بأنها الموازنة التي تتطلب إجراء تقييم شامل ومنتظم لجميع البرامج والمشاريع التي تتضمنها وثيقة الموازنة العامة ولا تعطي أولوية للبرامج والمشاريع الجديدة عند توزيع الاعتمادات وتفترض تخفيض الاعتمادات المالية أو إلغائها للمشاريع تحت التنفيذ إذ تبين عند التقييم أن كفاءتها أصبحت منخفضة أو أن العائد منها أصبح لا يتناسب مع تكلفتها.[2]

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2008، ص235

[2] روميسة غربي، رقية مرزوق، مرجع سبق ذكره، ص13

خلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل مختلف أدوات سياسة الميزانية ومكوناتها الرئيسية، فلقد تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية للنفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة واستخلصنا ما يلي:

النفقة العامة هي مبلغ من النقود تصدر من شخص معنوي عام، من اجل تحقيق نفع عام، تتمتع بالعديد من الخصائص والتي تميزها عن النفقة الخاصة، وهناك العديد من المعايير التي يعتمد عليها في تقسيم النفقات العامة، فهذه التقسيمات تبين لنا الهيكل العام للنفقات العامة بكل أصنافها من جهة وآثار هذه النفقات من جهة أخرى، وتعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من أهم الظواهر الاقتصادية التي صاحبت التطور الاقتصادي، فهذه الظاهرة أصبحت مصاحبة للدور الكبير الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية، فتختلف الأسباب الرئيسية لهذا التزايد، منها ماهي ظاهرة تدهور قيمة النقود، و منها ماهي حقيقية كزيادة تدخل الدولة، إضافة إلى ذلك تتحدد النفقات العامة بتحديد الإيرادات العامة.

تعتبر الإيرادات العامة للدولة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها نفقتها العامة، وللإيرادات العامة عدة مصادر منها ما هي عادية، وأخرى غير عادية، فالإيرادات العادية هي تلك الإيرادات من ممتلكات الدولة والدومين العقاري والخاص، ما الإيرادات غير العادة فتتكون من القروض العامة والإصدار النقدي وهي من أهم المصادر التي تلجأ إليها الدول في الحالات الاستثنائية وغير العادية فمعظم الدول تتجنب اللجوء لمثل هذه الإيرادات لما لها من آثار سلبية وخيمة على اقتصاديات الدول.

تعتبر الميزانية العامة والتي تحتوي على النفقات العامة والإيرادات العامة من أبرز الأدوات التي تستخدمها الدول للوصول للأهداف المرجوة فهي تتمتع بالعديد من الخصائص جعلتها تكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني فالميزانية العامة للدولة تحميها العديد من القواعد والقوانين.



الفصل الثالث:
تأثير سياسة الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة

تمهيد:

بعد أن تم تقديم محاور الدراسة النظرية، من خلال التطرق إلى ماهية سياسة الدعم الحكومي وأنواعه ومصادر تمويله، وكذلك الحجج المؤيدة والمعارضة لسياسة الدعم الحكومي والذي كان موضوع الفصل الأول من هذا البحث، أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه لدراسة الإطار النظري للميزانية العامة للدولة، أما الفصل الثالث سيتم إسقاط أهم النقاط التي تعرضنا لها في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وسيتم تحليل أثر الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر وذلك للفترة الممتدة من 2010 إلى2022.

وبغرض الإلمام بمختلف جوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تطور الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022)
- المبحث الثاني: أثر الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة خلال الفارة 2010-2022
- المبحث الثالث: جوانب إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر

المبحث الأول: تطور الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تحليل تطور الدعم الحكومي خلال الفترة 2010-2022 بغرض معرفة أشكال الدعم الحكومي في الجزائر، وتحليل عناصر الدعم الحكومي بالمقارنة مع النفقات العامة للدولة، وكذا تحليل دعم السكن والأسر والصحة والتقاعد والمجاهدين والمعوزين، وكذلك التطرق إلى حجم الإعانات الحكومية وتقييم الدعم من حيث الإيجابيات والسلبيات خلال فترة الدراسة من 2010-2022

المطلب الأول: أشكال الدعم الحكومي في الجزائر

فيما يلي نستعرض كل بنود وعناصر الدعم الحكومي الصريح والضمني المطبق من قبل الدولة الجزائرية.[1]

الشكل رقم (1-3): أشكال الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر



المصدر: حسن فتحي دندن، **سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2022-2023، ص118.

[1] حسن فتحي دندن، مرجع سبق ذكره، ص118

الدعم الضمني:

والذي يمثل إيرادات عامة ضائعة لا تظهر بشكل صريح في الميزانية العامة، لكنها تسهم في زيادة العجز بها، وتشمل هذه الإعانات على الدعم الجبائي، والدعم ذي العلاقة بالعقار، ودعم أسعار المنتجات الطاقوية والوقود مثل البنزين بمختلف أنواعه والمازوت والتي تحدد أسعارها بأدنى من قيمتها السوقية.[1]

الجدول رقم (1-3): تطور إعانات الدعم الحكومي الضمني خلال الفترة 2012-2015

السنوات	2012	2013	2014	2015
الإعانات الضريبية	942.6	1080	954	-
الإعانات الخاصة بالعمليات العقارية	65.8	66.9	56.3	-
تدخلات الخزينة العمومية	-	-	10	-
دعم أسعار المواد الطاقوية	1923	2080.5	1386	1300
-وقود	775.5	818.20	630	
- الغاز الموجه لإنتاج الكهرباء	622	684.20	315	
- الغز الموجه للاستهلاك النهائي	525.5	587.05	441	
دعم توازن سونلغاز	0	0	154.3	0
المجموع	2931.4	3227.4	2560.6	1300
المجموع بالنسبة للناتج المحلي الخام بـ %	18.1	19.4	14.9	7.7
دعم أسعار المواد الطاقوية بالنسبة للناتج المحلي الخام بـ %	11.93	12.50	8.06	7.7

المصدر: أبو بكر حنصال، سعدية بن أحمد، **استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07، 2018، ص 122،123

من خلال الجدول (1-3) لاحظنا إن تطور الدعم الضمني خلال الفترة 2012 إلى غاية 2015، حيث ان مجموع الإعانات انخفض من 2931.4 مليار دينار سنة 2012 إلى 1300 مليار دينار سنة 2015، كذلك بالنسبة للناتج المحلي الخام انخفض من 18.1% سنة 2012 إلى 7.7% سنة 2015.

[1] أبو بكر حنصال، سعدية بن احمد، مرجع سبق ذكره، ص124

الدعم الصريح (المباشر):

يتمثل الدعم الصريح في الإنفاق العام حيث يكون مسجلة بصورة صريحة وواضحة ويشمل هذا البند كمصروفات على عاتق الموازنة العامة للدولة، ويتألف من التحويلات الاجتماعية والإعانات الخاصة للشركات العمومية والإعانات الموجهة لتخفيض معدلات الفائدة.[1]

تمثل التحويلات الاجتماعية جزءا معتبر من الموازنة العامة للدولة، التي تمول مخصصاتها العديد من أبواب الميزانية، خاصة التدخلات العمومية وإعانات التسيير ومصاريف المستخدمين (مثل المنح العائلية، المساهمات في الخدمات الاجتماعية)، وكذلك في بعض حسابات التخصيص الخاص(مثل الصندوق الوطني للسكن)، وتستهدف التحويلات الاجتماعية أساسا الأنشطة الموجهة للعائلات) دعم التربية، ودعم أسعار الحليب والحبوب والزيت والسكر، ودعم الكهرباء والغاز والماء) ، ودعم السكن (حسابات التخصيص االمناسبة)، ودعم الصحة ودعم المعوزين، والمعاقين وذوي المداخيل الضعيفة.[2]

من أجل ذلك قمنا بدراسة تقييمية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر والجدول والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

[1] فتحي حسن دندن، مرجع سبق ذكره، ص119

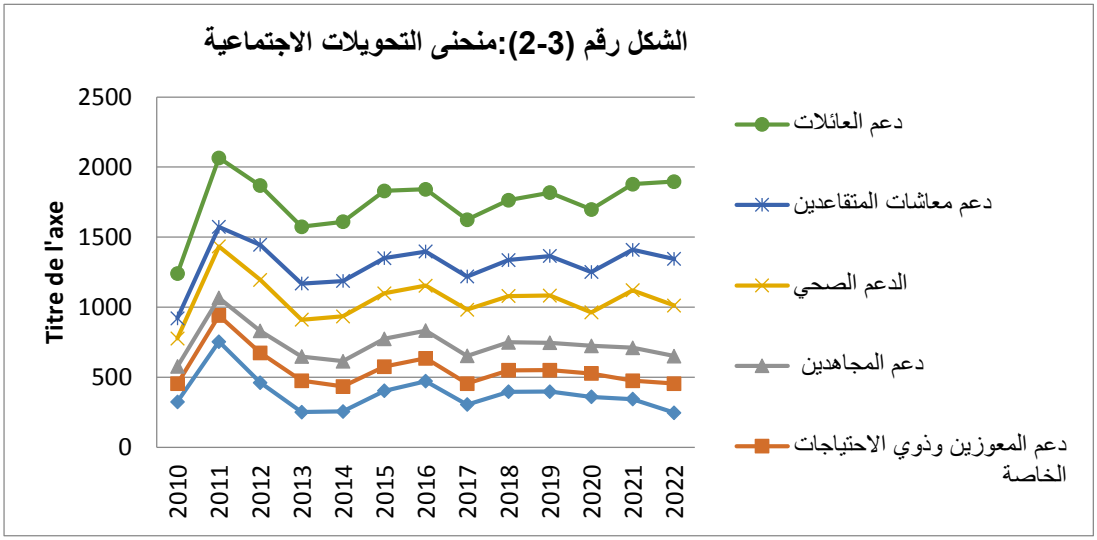
[2] **مجلس المحاسبة**، التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي، لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019، ص58-59

الجدول رقم(2-3): تطور هيكل التحويلات الاجتماعية في الفترة (2010-2022) الوحدة بالمليار دج

السنوات		2010	2011	2012	.2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
دعم السكان		324,517	754,145	461,709	250,631	255,192	403,275	471,294	304,93	396,069	396,978	360,165	343.244	247.000
دعم العائلات	1-المنح ذات الطابع العائلي	44,429	41,642	41,405	41,892	42,478	41,813	42,717	41,585	36,298	34,331	41,822	45.131	597.700
	2-دعم التعليم	87,603	89,234	90,186	100,308	103,012	409,484	114,425	116,72	111,835	121,457	124,516	130.43	131.600
	3-دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية (الحليب، الحبوب)	96,151	279,115	215,63	197,406	213,693	246,819	224,299	182,129	197,715	208,411	198,232	197.230	315.500
	4-دعم الحصول على الكهرباء والغاز والماء	90,447	82,374	76,022	65,973	62,957	81,519	62,839	65,107	81,745	88,848	81,918	96.185	105.349
	المجموع	318,630	492,365	423,243	405,579	422,140	479,635	444,480	405,54	427,593	453,047	446,488	468.976	552.44
دعم معاشات المتقاعدين		144,03	139,519	249,95	257,936	252,097	251,308	243,513	236,789	256,205	281,974	288,379	289.000	332.500
الدعم الصحي		199,275	367,823	364,252	263,708	320,478	325,204	321,343	330,186	330,212	336,873	238,262	410.000	361.00
دعم المجاهدين		124,05	125,695	156,925	171,938	180,557	198,219	197,719	197,859	200,446	195,895	198,395	235.317	196.000
دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة		128,758	185,527	211,821	224,569	178,659	172,673	163,221	149,63	153,292	153	165,889	131.678	207.600

Source : MINISTRE DE FINANCE, Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour (2016, p34), (2018, p48), (2021, P36)

الشكل رقم (3-2):منحنى التحويلات الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01)

نلاحظ الجدول رقم (2-3) والشكل (2-3) أن التحويلات الاجتماعية فاقت خمس ميزانية الدولة بقليل.[1]

1. **دعم العائلات:** وينقسم بدوره إلى:

- المنح ذات الطابع العائلي.
- دعم أسعار المواد الاستهلاكية.
- دعم الكهرباء والغاز والماء.

وقد أخذت حصة الأسد من التحويلات الاجتماعية، حيث سجلت أعلى قيمة لها وهي 492.365 مليار دينار في سنة 2011 بنسبة حوالي 24% من مجموع التحويلات الاجتماعية، وهذا راجع إلى ارتفاع اعتمادات التي خصصت لدعم أسعار المواد الأساسية، وكذلك تمت إضافة مواد أخرى ضمن السلع المدعمة وهي مادة الزيت الغذائي والسكر حسب المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس 2011، وكانت ادنى قيمة لها هي 318.630 مليار دينار جزائري في سنة 2010 بنسبة حوالي 26 من مجموع التحويلات الاجتماعية، وهذا راجع إلى سياسة الدعم الأسعار تعتبر شاملة ولا تستهدف الفئات المحتاجة

[1] مروان بن قيدة، مرجع سبق ذكره، ص25

لها، بحيث تستفيد منه كل أفرد المجتمع بدون استثناء وهذا أدى إلى ارتفاع مخصصات دعم العائلات مقارنة بأنواع الدعم الأخرى.

2.**دعم السكن:** ويغطي هذا النوع من النفقات دعم السكن العمومي الإيجاري والسكن المدعم والتي تشمل السكن الريفي، والبيع بالإيجار.[1]

وكانت أعلى قيمة له هي 754,145 مليار دينار جزائري في سنة 2011 بنسبة 36% من مجموع التحويلات الاجتماعية، ولكن سرعان ما تراجعت وأصبحت في سنة 2013 بقيمة 250.631 مليار دينار جزائري بنسبة حوالي 16%، ثم عادت لترتفع مجددا وتتساوى تقريبا في سنة 2016 مع دعم العائلات بنسبة حوالي 25% من مجموع التحويلات الاجتماعية، ثم تتراجع مجددا لتستقر في سنة 2019 عند نسبة 21%.

3.**الدعم الصحي:** ويشمل مساعدة الصحة المدرسية والمؤسسة الاستشفائية، وكذا نفقات علاج المحتاجين الغير مضمونين بالمستشفى المركزي للجيش، والمصاريف الخاصة بالخدمات المقدمة في إطار اتفاقية التعاون الطبي...الخ

ولقد خصصت له مبالغ معتبر من نفقات التحويلات الاجتماعية، بحيث شهدت سنة 2011 و 2012 أعلى قيمة لها بحوالي 365 مليار دينار بنسبة 17.8% في سنة 2011 و 19.5% في سنة 2012 من مجموع التحويلات الاجتماعية وبالرغم من تراجع الدعم المخصص للصحة في سنة 2013 بحيث بلغت قيمته 263,708 مليار دينار إلا أنه حافظ على نسبته من مجموع التحويلات الاجتماعية ب 16.7%.

4-**دعم معاشات المتعاقدين:** ويتمثل في دعم صندوق التقاعد العسكري، والتعويضات التكميلية لمعاشات تقاعد المجاهدين، كذلك تعويضات إضافية للأفراد ذو المعاشات الصغيرة.

[1] فوزية دندن، **سياسة الدعم الحكومي وانعكاساتها على القدرة الشرائية للأفراد بالجزائر في الفترة (2010-2020)**، مذكرة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2000-2023، ص32

والذي يمثل دعم صندوق الوطني للتقاعد، فلقد تحصل على اعتمادات معتبرة لمجابهة عجز الصندوق في تسديد كمعاشات المتقاعدين، رغم أنه في سنة 2010 خصص له مبلغ قليل بقيمة 144 مليار دينار هذا يدل على تحسن صندوق الوطني للتقاعد، إلا أنها بدأت مخصصاتها بالارتفاع التدريجي إلى إن وصلت قيمة 288 مليار دينار في 2020 أي حوالي ضعف ما كانت عليه في سنة 2010 بنسبة حوالي 16% من مجموع التحويلات الاجتماعية.

4. **دعم المجاهدين ودعم فئات المعوزة وذوي احتياجات خاصة:** تعد منح مخصصة لذوي حقوق كأولاد الشهداء والمجاهدين، وضحايا التفجيرات، وكذلك كبار الضحايا المدنيين.

ونلاحظ أن قيمتها متقاربة، بحيث أنه في سنة 2010 كان قيمة دعم المجاهدين 124,05مليار دينار وقيمة دعم فئات المعوزة 128,758 مليار دينار بنسبة حوالي 10% من تحويلات اجتماعية لكليهما، وفي الفترة 2012- 2013 كانت مخصصات دعم المعوزين أكثر من دعم المجاهدين، ولكن سرعان ما تقاربت القيمة في 2014 بنسبة حوالي 11% من مجموع التحويلات الاجتماعية، أما في الفترة 2015-2022 كان هناك زيادة قليلة في مخصصات المجاهدين مقارنة بالمخصصات المعوزين، حيث كانت اعتمادات دعم المجاهدين تتراوح بين 198 إلى 200 مليار دينار أما اعتمادات دعم المعوزين كانت تتراوح بين 150 إلى 173 مليار دينار.

المطلب الثاني: تطور حجم الإعانات الحكومية

أولا :تحليل تطور نفقات التسيير

الشكل (3-3) يوضح تطور نفقات التسيير وقمنا بتقسيمها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأول 2010-2014: سجلت نفقات التسيير ارتفاعها إلى غاية سنة 2012 حيث وصلت إلى 4782.63 مليار دج، لكنها انخفضت خلال السنتين المواليتين مقارنة بسنة 2012، باعتبارها السنة التي سجلت فيها نفقات التسيير أعلى قيمة، ففي سنة 2013 و

2014 بلغت 4131.54 مليار دج و 4494.33 مليار دج على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى:[1]

- ✓ ارتفاع نفقات المستخدمين (32.7%) والتحويلات الجارية (11.4%).
- ✓ ارتفاع معاشات المجاهدين بنسبة (17.2%) سنة 2010.
- ✓ ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة (50.2%) بدرجة أولى وبدرجة أقل نفقات المستخدمين في سنة2011 وهذا مقارنة بسنة 2010.
- ✓ ارتفاع نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دج سنة 2011 إلى 611.1 مليار دج سنة 2012 أي بزيادة قدرها 125 %.
- ✓ أما انخفاض النفقات الجارية خلال السنتين 2013 و2014 فيعود إلى الانخفاض في التحويلات الجارية بدرجة أولى ثم إلى الانخفاض في نفقات المستخدمين بدرجة أقل.

المرحلة الثانية 2015-2018: خلال هذه المرحلة نلاحظ أن هناك تذبذب في نفقات التسيير إذ ارتفعت في سنة 2015 حيث بلغت 4617 مليار دج لتنخفض بعدها سنة 2016مسجلة ما قيمته 4585.56 مليار دج ثم عاودت الارتفاع مجدد سنة 2017 لتصل إلى 4677.18 مليار دج، أما في سنة 2018 فقد انخفضت نفقات التسيير مجددا حيث بلغت 4584.46 مليار دج ويعود السبب إلى ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن وهذا في 2015.

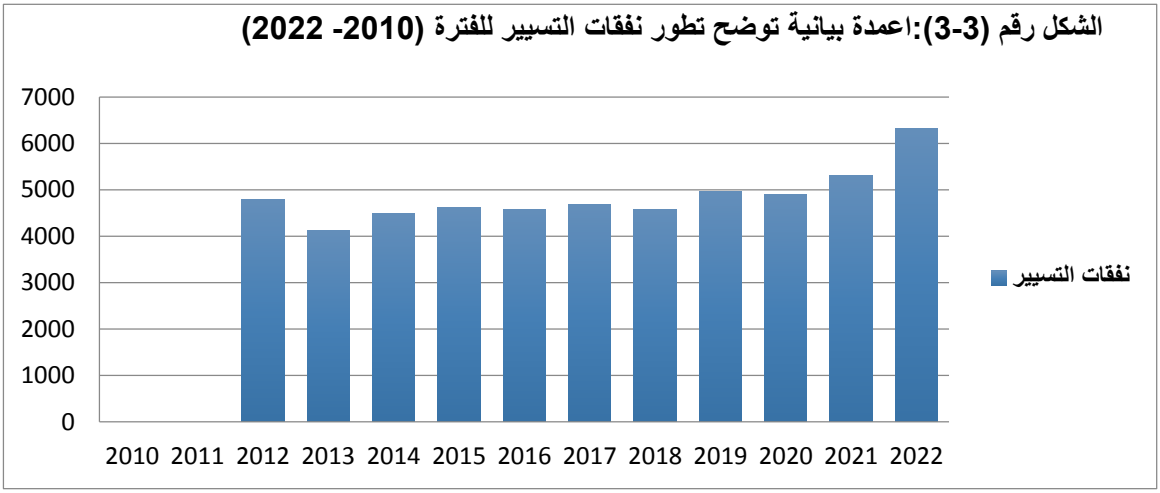
المرحلة الثالثة 2019-2022: خلال هذه المرحلة نلاحظ تزايد مستمر في نفقات التسيير بين سنتي 2019 و2022 حيث في سنة 2019 بلغت 49.54.48 مليار دينار، أما في سنة 2022 فبلغت 6311.53 وذلك راجع إلى الأثر الرجعي المترتب عن تقويم شبكة الأجور للموظفين والعمال التابعين لقطاع الوظيفة العمومية.[2]

---

[1] ربيعة ضيفة، سارة سعودي، مرجع سبق ذكره، ص34

[2] **الجريدة الرسمية**، الرقم 23 المتضمنة للمرسوم الرئاسي رقم 22-138 المؤرخ في 2022/03/31 المعدل للمرسوم الرئاسي 304/07 المؤرخ في 2007/09/29 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم.

الشكل رقم (3-3):اعمدة بيانية توضح تطور نفقات التسيير للفترة (2010- 2022)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(3)

1-تحليل تطور نفقات التجهيز

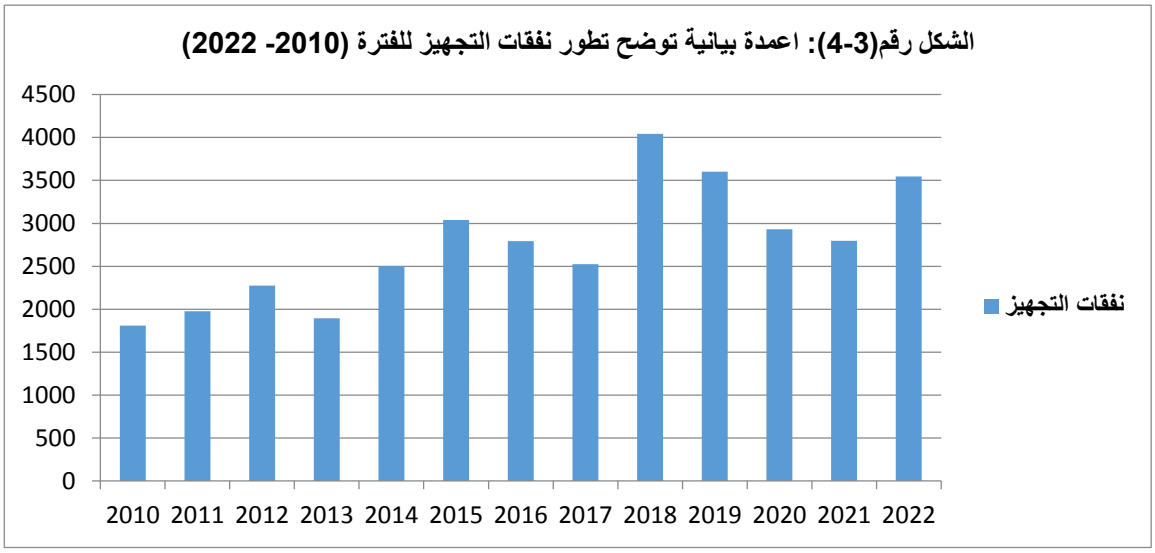
لتحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر للفترة من 2010-2022 قسمت إلى ثلاث مراحل أساسية كما هو موضح في الشكل (3-4) وهي:

المرحلة الأولى 2010-2014: وهي فترة تنفيذ البرنامج الخماسي في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، حيث يعد أضخم برنامج تنموي في الجزائر منذ الاستقلال، من خلا جدول تطور النفقات الموازنة العامة للجزائر نلاحظ أن نفقات التجهيز حققت قفزة نوعية بانتقالها من 1807.86 مليار دج سنة 2010 إلى 2501.44مليار دج سنة 2014، وهذا راجع إلى السياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي.

المرحلة الثانية 2015-2018: شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا معتبرا سنة 2015 حيث بلغت 3039.32 مليار دج أي ما يعادل نسبة (39.70%)، وهي السنة الأولى لتطبيق البرنامج الخماسي الثاني (2015-2019)، لكن انخفضت لسنة الثانية على التوالي لتبلغ 2605.45مليار دج سنة 2017 بعد أن كانت 2711.93 مليار دج سنة2016، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى 4043.3 مليار دج سنة 2018 حيث مس هذا الانخفاض كل القطاعات ما عدا قطاع السكن وبند نفقات أخرى.

المرحلة الثالثة 2019-2022: يلاحظ أن نفقات التجهيز في تراجع مستمر خلال السنوات 2019 و2020 و2021 وكانت قيمها على التوالي 3602.68 مليار دينار، 2929.67 مليار دينار، 2798.52 مليار دينار، وهذا التراجع سببه أزمة كوفيد وسياسة التقشف المتبعة من قبل الدولة، لتعاود الارتفاع سنة 2022 لتبلغ 3546.9 مليار دينار.[1]

الشكل رقم(3-4): اعمدة بيانية توضح تطور نفقات التجهيز للفترة (2010- 2022)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(4)

المطلب الثالث: تقييم الإعانات الحكومية في الجزائر

على غرار الدول النامية تقدم الجزائر الدعم لكافة الأفراد في المجتمع، على اختلاف دخولهم وأوضاعهم المعيشية، وهو ما يجعل الفئات أكثر استفادة منه، هي شرائح ذات الدخول المرتفعة، والصناعات كثيفة راس المال، و محطات توليد الكهرباء، المستهلكة لكميات كبيرة من المشتقات الطاقوية، إذا ما قارناها مع أصحاب الدخول الضعيفة و المحدودة، التي تستهلك أقل بكثير من أصحاب الدخول المرتفعة، وهو ما ينشئ تفاوت طبقي للدخول بين الأفراد، في هذا الصدد تفيد البيانات المتاحة حول استهلاك فئات المجتمع الجزائري للمواد المدعومة، إن انفاق أغنى (20%) الخمس الأغنى من الأسر الغنية يفوق 6 أضعاف مما تنفقه (20%) من الأسر الفقيرة(الخمس الأفقر) من منتجات الوقود المدعمة.

[1] ربيعة ضيفة، سارة سعودي، مرجع سبق ذكره، ص35

كما تستهلك الأسر المعيشية الأغنى (61%) من الكهرباء المدعومة و(58%) من المياه المدعمة، و(18%) من المنتجات الغذائية المدعومة أكثر من الأسر الفقيرة.[1]

وبالتفصيل في بند الغذاء بداية بالحبوب، تستفيد الفئات الأعلى دخلا من (25%) من جميع أنواع الحبوب المدعمة مقابل (13%) لصالح الفئات الخمسية الأقل دخلا، كنا تستفيد منه العديد من الصناعات الغذائية غير معنية بالدعم على غرار الحلويات والعجائن الغذائية.

كذلك تستفيد الفئات الأعلى دخلا من (28%) من الحليب المدعم مقابل (11%) لصالح الفئات الأقل دخلا، وتستفيد منه العديد من الأنشطة التجارية وبعض الصناعات الغذائية غير المعنية بالدعم على غرار المقاهي، وصناعات الأجبان، نفس الشيء بالنسبة لمادتي السكر والزيت، حيث تعتبر الفئات الأعلى دخلا المستفيد الأكبر من دعم الصناعات الغذائية والأنشطة، وبالتالي سياسة الدعم الحكومي كانت أكثر انحيازا للأغنياء على حساب الفقراء ولا تحقق العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل.[2]

خلّفت سياسة الدعم الحكومي على مدى عقود، آثارا عميقة على الاقتصاد الوطني وتوازنات الخزينة العمومية المالية. لهذا شدد صندوق النقد الدولي على أن تعيد الجزائر النظر في آليات الدعم وطرقها، بحيث أنها تملك آفاقا قصيرة في مجال استغلال البترول، ومن ثم فهناك ضرورة ملحة ومستعجلة لإحداث إصلاحات في سياسة الدعم الحكومي، مضيفا بان هناك إمكانية لتمويل نفقات أكثر تحديد وحماية أفضل للفئات الفقيرة.[3]

نذكر بعض سلبيات وإيجابيات الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر:

1. إيجابيات سياسة الدعم الحكومية

- ✓ مساعدة الأفراد والأسر الفقيرة من خلال دعم السلع والخدمات مثل الخبز والحليب. الزيت الحبوب الدواء التعليم النقل الصحة... الخ.
- ✓ مساعدة الأسر الفقيرة محدودة الدخل على توفير كل متطلبات الحياة.

[1] بن قيدة، بوزكري، مرجع سبق ذكره، ص27
[2] بوزيدي سعيدة، **أثر سياسة الدعم على الإنفاق الحكومي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،2020، ص201
[3] بوزيدي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص201

- ✓ المساواة بين جميع الفئات في المجتمع (تحقيق العدالة الاجتماعية) .
- ✓ دعم الصناعات الوطنية من خلال تحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات. للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعمة.

2. سلبيات سياسة الدعم الحكومية

- ✓ تسرب قدر كبير من الإعانات الحكومية لغير مستحقيها.
- ✓ الاستفادة من الدعم لكل من الفقير والغني مما يزيد الفقير فقرا والغني غنا.
- ✓ انتشار الفساد.
- ✓ انتشار الفقر.
- ✓ عدم استثمار الأموال في مشاريع أخرى لها فوائد.
- ✓ عجز في الموازنة العامة لان الإعانات تعطى بدون فوائد.[1]

[1] حمزة طيبي، نورالدين نوى، **انعكاسات عجز الميزانية العامة على الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2009-2018)، ملتقى الجلفة حول السياسات المالية والنقدية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، نوفمبر، 2019، ص9

المبحث الثاني: أثر الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة للفترة (2010-2022)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الدعم الحكومي وعجز الميزانية العامة للدولة، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت بيانات للفترة (2010-2022)، حيث قدمت الدراسة تحليلا وصفيا لتطوير الدعم الحكومي وعجز الميزانية العامة للدولة، والوقوف على واقع التحويلات الاجتماعية وتحليل مختلف بنودها، وكذلك إبراز العلاقة بين سياسات الدعم الحكومي وعجز الميزانية باستخدام منهج التحليل الكمي.

ولخصت الدراسة إلى أن التوسع في الدعم الحكومي ممثلا في التحويلات الاجتماعية ينجم عنه زيادة في عجز الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: العلاقة بين الدعم الحكومي وممارسات الميزانية

بطبيعة الدعم الذي تقدمه الحكومة وكيفية التأثير على عملية وتنفيذ الميزانية الحكومية يمكن أن يكون الدعم عبارة عن تمويل مباشر لبرامج ومشاريع محددة، أو حوافز ضريبية وإعفاءات أو تخفيضات في الرسوم والضرائب، وغيرها من السياسات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز أو الدعم قطاعات معينة أو تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية محددة.

تؤثر هذه الأنواع من الدعم الحكومي على ممارسات الميزانية بعدة طرق بما في ذلك.[1]

1. **الميزانية والإيرادات:** الدعم الحكومي قد يؤثر على الإيرادات الحكومية من خلال تقليل الضرائب أو تخفيض الرسوم، كما يعني أنه يتعين على الحكومة العثور على مصادر أخرى لتعويض هذا النقص في الإيرادات، سواء من خلال زيادة الدين العام.[2]

2. **الميزانية والإنفاق:** قد يتطلب الدعم الحكومي إنفاقا إضافيا من الحكومة لتنفيذ البرامج والمشاريع المدعومة، قد يؤدي ذلك إلى زيادة النفقات الحكومية والتأثير على توزيع الموارد وأولويات الإنفاق.

---

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة:03، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص91

[2] صارة بولنوار، الدعم **الحكومي وانعكاساته على ممارسة الميزانية وتطويرها في ظل تفعيل دور الحوكمة للاقتصاد الجزائري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، 2023، ص15 16

3. **الدين العام:** إذا كانت الحكومة لا تستطيع تمويل الدعم الحكومي من مصادر إيراداتها الحالية، قد تلجأ إلى زيادة الدين العام لتمويله، هذا يؤثر على ممارسات الميزانية من خلال الدين العام وتكاليف الفائدة المرتبطة به.

تأثير النفقات العامة على الدخل والاستثمار:

هناك من النفقات العامة التي ترفع من قدرة الأفراد على العمل من خلال رفع الكفاءة والأهلية وتأخذ من النفقات العامة شكلا نقديا وعينيا فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في إعانات عائلية والمعاشات والأجور والمرتبات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة أما الشكل العيني للنفقات العامة، كالخدمات الصحة والتعليمية والسكن، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة الدخل المخصص للادخار من هذه الدخول.

كما أن النفقات العامة على هذه المرافق العامة التقليدية كدافع خارجي والأمن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للإنتاج، فهذه المرافق تهيئ الظروف التي يصعب بدأها للإنتاج، فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بنشاط الإنتاج، فمن جهة تزيد هذه النفقات من إمكانات الأفراد على الادخار.

أثر النفقات العامة على توزيع الدخل:

الهدف الأسمى من وراء هذه الأنواع المتعددة من النفقات هو إعادة توزيع الدخل أي تغير حالة توزيع الدخل من حالة إلى حالة العادلة فذلك يسمح بتقارب ما بين المجتمع المتباعد ويحدث نوع من العدالة الاجتماعية فيما بينها.[1]

لإعادة توزيع الدخل الوطني بين أفرد طبقة المجتمع لابد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فالضرائب التصاعدية تساهم في اقتطاع جزء هام من دخول طبقات غنية، وعن طريق النفقات العامة يمكن تحولها إلى ذوي دخول منخفضة عن طريق أشكال متعددة (إعانات النقدية كإعانات الشيخوخة والبطالة، إعانات المدرسية و...) فهي تساعد الطبقات

[1] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الاتفاق العام بتباع منهج الانضباط بأهداف**، أطروحة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر قايد، سنة2009، ص39

الفقيرة على تحسين مستواها في إعادة توزيع الدخل لصالحها، كما أن دعم الدولة لسلع الاستهلاكية أساسية ليست إلا زيادة في دخول طبقات أخيرة في طرق غير مباشرة.

المطلب الثاني: حجم انعكاسات التحويلات الاجتماعية على الموازنة العامة في الجزائر (2010-2022)

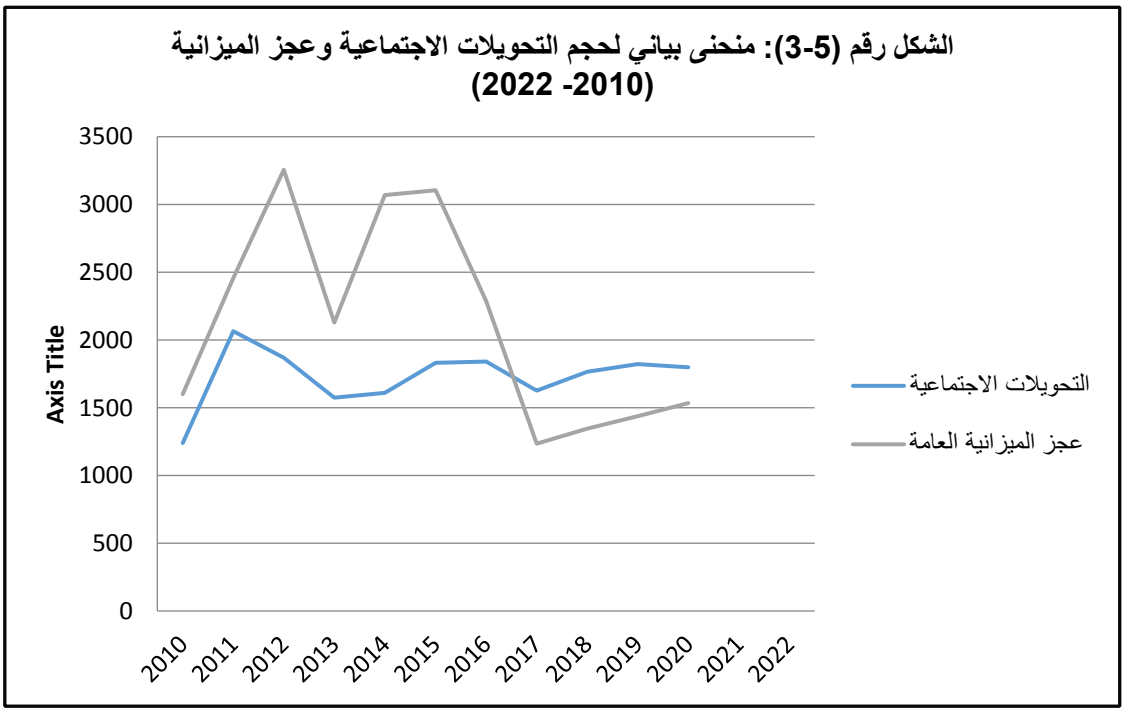
نظرا لتنوع الدعم المخصص للتحويلات الاجتماعية، ونظرا لاستفادة كافة أفرد المجتمع من دعم المخصص للعائلات في مجال التعليم ودعم الأسعار السلع الأساسية والدعم الصحي وعدم تخصيصها للفقراء، فأنه ترتب على ذلك تخصيص اعتمادات معتبر لها في الموازنة العامة والجدول رقم (04) يوضح قيمة التحويلات الاجتماعية ونسبتها من مجموع نفقات العامة ومجموع عجز الموازنة والشكل رقم (05) يوضح حجم التحويلات مقارنة بحجم عجز الموازنة والشكل رقم (06) نسبة التحويلات الاجتماعية من عجز الموازنة ومجموع النفقات العامة وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم(3-3): تطور حجم التحويلات الاجتماعية وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة (2010-2022)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التحويلات الاجتماعية (مليار دج)	1239,26	2065,07	186,85	1574,36	1609,12	1830,31	17415,7	16249,2	1763,81	1820,67	1797,57	1927.49	1942.00
النفقات العامة للدولة	465,76	593,04	705,82	602,41	699,58	765,63	729,75	728,26	772,63	820,01	782,31	8113.03	9858.40
التحويلات الاجتماعية / النفقات العامة للدولة	26,6	34,8	26,4	26,1	23	23,9	25,2	22,3	22,8	22,2	22,9	23.75	19.7
عجز الميزانية العامة للدولة	1600,9	2456,7	3254,1	2128,8	306,8	3103,8	2285,9	1234,7	134,61	1438,1	1533,4	/	/
التحويلات الاجتماعية / عجز الميزانية العامة	77,4	84,0	57,4	73,9	52,4	58,9	80,5	131,6	131	126,6	117,2	/	/

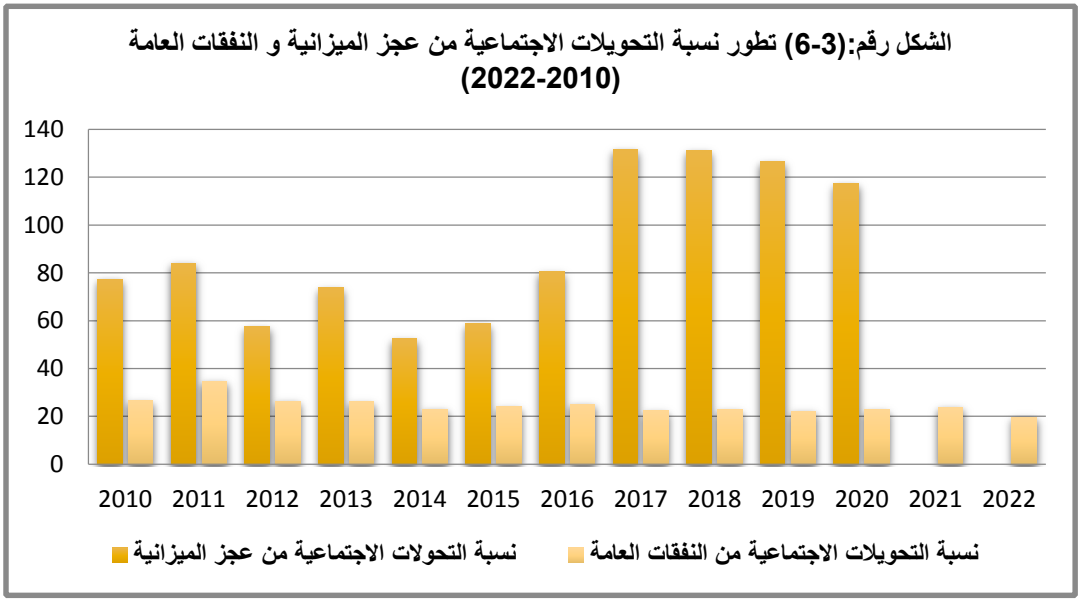
المصدر: فتحي حسن، زين الدين قدال، **الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2010-2020)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022، ص364

الشكل رقم (3-5): منحنى بياني لحجم التحويلات الاجتماعية وعجز الميزانية (2022 -2010)



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول(4-3)

الشكل رقم:(3-6) تطور نسبة التحويلات الاجتماعية من عجز الميزانية و النفقات العامة (2022-2010)



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (4-3)

يتضح من الجدول رقم (4-3) والشكل رقم (5-3) والشكل رقم(6-3) أن:[1]

عجز الموازنة العامة شهد ارتفاع ملحوظ في ظرف سنتين بمقدار أكثر من الضعف في الفترة 2010-2012، فبعدما كان في سنة 2010 مقدار العجز ب 1600 مليار دينار

[1] فتحي حسن، زين الدين قدال، **الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2010-2020)**، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022، ص365، 366

أصبح 3254 مليار دينار، سنة 2012، وتزامن هذا مع التوسع في حجم مخصصات التحويلات الاجتماعية حيث بلغ 66% حيث كانت في سنة 2010 بقيمة 1239 مليار دينار وأصبحت في سنة 2012 مقدار 1868 مليار دينار.

وما نلاحظ من المنحنى أن ذروة التحويلات الاجتماعية في سنة 2011 حيث بلغ قيمته 2065.07مليار دينار، وهذا الارتفاع راجع إلى توسع في اعتماد دعم مواد الأساسية كالسكر والزيت وفق المرسوم التنفيذي رقم 108 – 11 مؤرخ في 6 مارس سنة 2011، وهذا استجابة لموجة المظاهرات التي شاهدتها البلاد في بداية سنة 2011 احتجاجا على ارتفاع أسعار المواد الأساسية حيث كان مؤشر أسعار الاستهلاك إلى (150%) وهذا ما أدى إلى تسبب التحويلات الاجتماعية بعجز ميزانية الدولة بنسبة 84% في سنة 2011 و 57%في سنة 2012، كما أن الدولة كانت في أريحية مالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل في سنة 2011 إلى 112 دولار وبلغ رصيد صندوق ضبط الإيرادات مقدار 5381 مليار دينار.

أما من سنة 2013 شهدت التحولات الاجتماعية وحجم النفقات العامة تراجع في قيمتها، مما أدى إلى تراجع عجز الموازنة العامة بمقدار 1125 مليار دينار أي بنسبة 35% مقارن بسنة 2012، كما بقيت التحويلات الاجتماعية محافظة على حصتها من مجموع النفقات العامة مقارنة بسنة 2012 بنسبة (26%).

وفي بداية سنة 2014 بدأت قيمة مخصصات التحويلات الاجتماعية في ارتفاع ملحوظ حتى سنة 2016، وفي ظل تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار البترول بداية من سنة 2014 حيث في سنة 2017 أصبح الصندوق لا يملك أي أرصدة مالية، إلا أن الدولة حافظت على حصة الدعم الاجتماعي من مجموع النفقات العامة وكانت النسبة تتراوح ما بين 22% و 25% ، وهذا ما تسبب في عجز الموازنة العامة تدرجيا بداية من سنة 2014، وكانت نسبة 52% من العجز الموازنة العامة تسبب فيها نفقات التحويلات الاجتماعية، حتى بلغت هذه النسبة 80% في سنة 2016 بقيمة عجز قدره

2285.9مليار دينار، ورغم محاولة الدولة ترشيد الدعم الاجتماعي في سنة 2017 حيث انخفضت إلى 1624 مليار دينار بنسبة 12% مقارنة بسنة 2016 ، إلا أنها تسببت كذلك في عجز الموازنة العامة بنسبة 130% رغم أنه في تلك الفترة انخفض عجز الموازنة العامة إلى 1234.7 مليار دينار والذي يعتبر أقل قيمة له في فترة الدراسة.

إلا إن الدولة سرعان ما زادت من قيمة مخصصات الدعم حيث ارتفعت في سنة 2019 بنسبة 12% مقارنة بسنة 2017، وفي الفترة (2017-2020) حافظة التحويلات الاجتماعية على حصتها من حجم النفقات العامة بمقدار 22% تقريبا، وبقيت تتسبب في عجز الميزانية العامة بمقدر 120% تقريبا.

وهذا ما أدى إلى اعتماد سياسية التمويل التضخمي لتمويل عجز الموازنة العامة حيث صرح وزير المالية أنه تم طبع ما قيمته 2185 مليار دج في سنة 2017 و1555 مليار دج منذ بداية سنة 2018 في إطار التمويل الغير التقليدي، مما تسبب في ارتفاع العام للأسعار وفق مؤشر الأسعار الاستهلاك الذي بلغ 215.21% في سنة 2020 في مدينة الجزائر.

المطلب الثالث: تطور الميزانية العامة للدولة

عرفت الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (2010-2022) اختلالات توازنية كان سببها الرئيسي التوسع في الإنفاق العمومي لاستكمال مشاريع البرامج التنموية المسطرة منذ 2001، بالإضافة إلى التغيرات الطارئة على سعر النفط في الأسواق العالمية نتيجة العديد من الأزمات المالية مثل ما حدث في سنة 2014 و2020، الأمر الذي أثر سلبا على أداء الميزانية العامة للدولة، والجدول أدناه يوضح ذلك.[1]

يتضح من الجدول أدناه تنامي كبير في عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من سالب 74 مليار دينار في سنة 2010، إلى سالب 1138.9

[1] الهواري بن لحسن، منصوري مراد، **الملتقى الدولي حول استراتيجيات وأليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية**، واقع وأفاق، وتجارب دولية، جامعة وهران -2-محمد بن احمد، نوفمبر 2022، ص47

مليار دينار في سنة 2019، معناه تضاعف هذا العجز بأكثر من 15 مرة خلال الفترة (2010-2022)، وقد تم تسجيل أكبر عجز في الميزانية العامة لدولة الجزائر سنة 2015 بواقع سالب 2353.2 مليار دينار وأقله سنة 2010 بواقع سالب 74 مليار دينار، ولغرض تحليل حالة هذا العجز ومعرفة أسبابه لابد من تحليل تطور مكونات كل من النفقات والإيرادات العامة كالتالي.

الجدول رقم (4-3): تطور أداء عمليات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2010-2022).

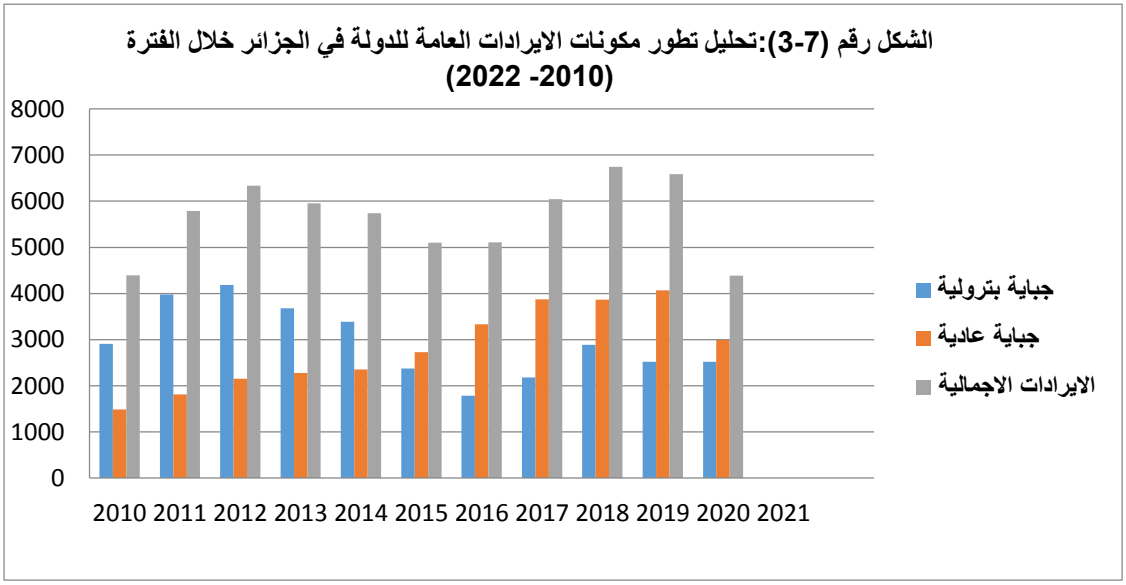
السنوات	إيرادات الميزانية العامة (مليار دج)			نفقات الميزانية العامة (مليار دج)			رصيد الميزانية العامة
	جباية بترولية	جباية عادية	الإيرادات الإجمالية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الإجمالية	
2010	2905.7	1487.9	4392.9	2659.0	1807.9	4466.9	74-
2011	3979.7	1810.4	5790.1	3879.2	1852.2	5731.4	22.3-
2012	4184.3	2155.0	6339.3	4782.1	2276	7058.1	718.8-
2013	3678.1	2279.4	5957.5	4131.6	1892.5	6024.1	66.1-
2014	3388.4	2350.0	5738.4	4494.3	2501.4	6995.7	1212.3-
2015	2373.5	2729.6	5103.1	4617.0	3039.3	7656.3	2553.2-
2016	1781.1	3329	5110.0	4583.8	2713.7	7282.7	2187.4-
2017	2177.0	3870.9	6047.9	4677.2	2605.5	7782.7	1234.8-
2018	2887.1	3864.0	6747.9	4648.3	3078.0	7726.3	975.2-
2019	2518.4	4068.0	6586.5	4879.1	2846.3	7725.4	1138.9-
2020	1394.7	2994.1	4388.9	3489.9	1521.0	5010.9	622-
ق م2021	1919.23	192.20	5328.18	5314.51	2798.52	8113.03	17.96-
م ق م2022	2103.91	231.10	5683.22	6311.53	3546.90	9858.43	21.40-

المصدر: الهواري بن لحسن، منصوري مراد، **الملتقى الدولي حول استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية**، واقع وآفاق، وتجارب دولية، جامعة وهران 2-محمد بن احمد، نوفمبر 2022، ص47.

Source : MINISTRE DE FINANCE, Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour(2022 pqge 33)

أولا-تحليل مكونات الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (2010-2022): يعتبر الاقتصاد الجزائري أحادي المورد، يعتمد على الإيرادات البترولية في تكوين المجاميع الكلية مثل الميزانية العامة، فبتفحصنا لهيكلها نجد أن الجباية البترولية هي المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة، بنسبة متوسط تمثل أكثر من 50.26% والشكل أدناه يوضح لنا ذلك[1].

الشكل رقم (7-3):تحليل تطور مكونات الايرادات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2010 -2022)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (5-3)

يتضح لنا من الشكل البياني رقم(7-3) أعلاه و الجدول رقم(5-3) أن الجباية البترولية تشكل اكبر نسبة من إجمالي الإيرادات في معظم سنوات الدراسة بنسبة 50.5% ، تليها الموارد العادية المكونة في الأساس من الجباية العادية بنسبة ضعيفة مقارنة بالجباية البترولية 48.5% نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية (112.9 دولار سنة 2011، و109.5 دولار سنة 2013)، إلا أنه في سنة 2015 شهدت الإيرادات العامة انخفاضا قدر ب 10.8% عن سنة 2014، وكان ذلك نتيجة تراجع مساهمة الجباية النفطية لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية جراء أزمة النفط العالمية منتصف سنة 2014، حيث انخفض يعر النفط من 100.2 دولار سنة 2014 إلى 53.1 سنة 2015، لكن التنامي الحاصل في حجم الإيرادات العادية نتيجة الإصلاحات الجبائية التي أقرتها الدولة انقذ الموقف، لتعرف بعدها الإيرادات العامة تعافي تدريجي إلى غاية نهاية 2019، بداية

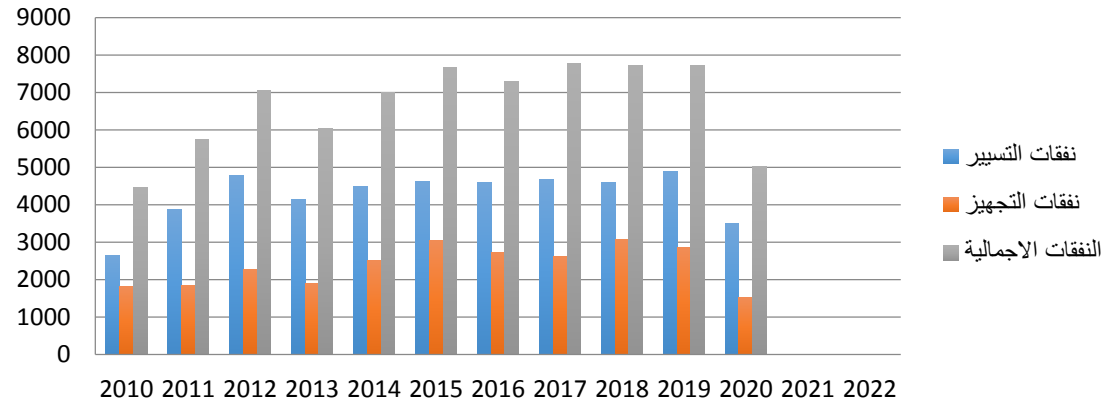
[1] الهواري بن لحسن، منصوري مراد، مرجع سبق ذكره ص48

2020 عرفت الإيرادات تقهقر آخر في مساهمة الجباية البترولية وهذه المرة كان السبب أزمة كوفيد 19 التي عصفت بالاقتصاد العالمي وبالتالي تأثرت أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أما سنة 2021فبلغت الإيرادات 6586.6مليار دينار منها 39.61% جباية بترولية، وفي سنة 2022 بلغت الإيرادات 5683.22 مليار دينار، مثلت الجباية البترولية نسبة 50.28%.[1]

ثانيا-تحليل مكونات النفقات العامة في الجزائر للفترة (2010-2022): عرفت الجزائر منذ بداية الألفية تطور في نفقاتها سواء نفقات التسيير أو التجهيز، وذلك ضمن مختلف برامجها التنموية، ورغم تذبذب مصدر الموارد المالية الرئيسي للميزانية العامة إلا أن الدولة لم تتخلى عن برامجها التنموية، ليس هذا فحسب وإنما توسعت فيها أيضا، الأمر الذي أدى إلى تفاقم عجز الميزانية العامة للدولة، والشكل رقم (8) يلخص لنا تطور مخصصات الميزانية خلال الفترة ما بين (2010-2022) كالتالي:[2]

الشكل رقم(3-8):تحليل تطور النفقات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة2010-2022



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (5-3)

[1] سندس بلعباس، **أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2019-2022**، مذكرة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2023، ص

[2] الهواري بن لحسن، منصوري مراد، مرجع سبق ذكره، ص49

يتضح من خلال الشكل أعلاه و الجدول رقم (8-3) أن النفقات العامة عرفت تطورا كبيرا خلال الفترة (2010- 2022)، وبالخصوص نفقات التسيير و التي تعد نفقات غير منتجة على عكس نفقات التجهيز التي عرفت ارتفاعا لكن بنسب أقل، حيث عرفت نفقات التسيير ارتفاعا في الفترة (2010- 2012) بمعدل متوسط 18.9% وذلك لارتفاع نفقات التسيير الراجع إلى ارتفاع التحويلات الجارية، بما فيها الدعم و ارتفاع دخل الموظفين و مراجعة الأنظمة التعويضية بأثر رجعي من عام 2008، واستقرار المبالغ المدفوعة بموجب نفقات التجهيز في اطار برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)، الذي يندرج تحت ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001، بقيمة إجمالية 21214 مليار دينار، أما في الفترة الممتدة من (2015- 2022) فقد عرفت النفقات العامة ارتفاعا سواء نفقات التجهيز التي عرفت ارتفاعا نتج عن ارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية و الإدارية، وقطاع السكن، أو نفقات التسيير التي عرفت ارتفاعا طفيف نتج عن ارتفاع في نفقات المستخدمين، سنة 2016 أقرت الحكومة الجزائرية قرار بترشيد النفقات العامة نتج عنها انخفاض مخصصات العامة ب 4.6%، لتعرف بعدها نفقات استقرارا وتعاود الارتفاع سنة 2019.

ما نخلص إليه من تحليل تطور مكونات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة أن كل تذبذب في أسعار النفط سينعكس لا محالة على حجم إيرادات الميزانية العامة وبالتالي حجم الإنفاق العام، للارتباط الوثيق بين النفط والإيرادات العامة للدولة في ظل ضعف الجباية العادية، وهو ما يفسر التنامي الكبير لعجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.[1]

[1] الهواري بن لحسن، منصوري مراد، مرجع سبق ذكره، ص49

المبحث الثالث: جوانب إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر

تواجه الجزائر وضعا ماليا صعبا في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وكذا الاستمرار في تمويل مختلف برامج الدعم، ولهذا من أجل تشجيع سياسة إصلاح الدعم وجب عليها توفير عوامل متعددة تساعد في تطبيق آليات وإجراءات معينة ومنه التوجه نحو سياسة الدعم الموجه تدريجيا لتفادي بعض الآثار غير المرغوب فيها.

المطلب الأول: إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر

في ظل سياسة الدعم الحالية في الجزائر، والتي تتميز بعدم فعاليتها واتساع نطاقها، وتكلفتها الغالية، لا بد من إعادة النظر فيها من خلال إعداد استراتيجية متكاملة لإصلاح الدعم الحكومي في الجزائر.

أولا- الجهود المبذولة لإصلاح الدعم في الجزائر: مع بداية 2016 خطت الجزائر خطوة جريئة نحو إصلاح الدعم، حيث قامت بتعديل تدريجي على أسعار الوقود لأول مرة منذ سنة 2005، ومن بين التدابير المتخذة تعديل الضريبة على القيمة المضافة على المواد البترولية من 0.01 دينار للتر إلى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز، وإلى 4 دينار للتر لبنزين العادي، وإلى 2 دينار للتر للديزل، مع تعديل الضريبة على القيمة المضافة للديزل، واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 205 كيلوواط، واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية من 7% إلى17% ، حيث قضت هذه الإجراءات بما يلي:[1]

- ✓ رفع سعر الديزل من 13.7 دينار للتر إلى 18.76 دينار للتر، والبنزين الممتاز من 23دينار للتر إلى 31.42 دينار للتر، والبنزين الخالي من الرصاص من 22.6 دينار للتر إلى 31.02 دينار للتر، وهذا بنسبة زيادة لأسعار البنزين والديزل ما بين (34%-38%)

[1] طارق إسماعيل، **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ضبي الإمارات، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 44، 2018، 2007، ص44

- ✓ زيادة تعريفة الكهرباء بنسبة(15%-31%) للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذين يتجاوز استهلاكهم 250 كيلوواط.
- ✓ زيادة أسعار الغاز الطبيعي بنسبة (15%-42%) للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذين يتجاوز استهلاكهما 2500 وحدة حرارية.
- ✓ في ذات السياق ومع مطلع 2018، تم زيادة تسعيرة الرسم على المنتجات البترولية وذلك ب 5 دينار للتر للبنزين و2 دينار للديزل، إذ ارتفعت أسعار البنزين الممتاز وبدون رصاص ب 14 دينار للتر، وب 13 دينار للتر للبنزين العادي، و4 دينار للديزل، وعلى الرغم من هذه الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الطاقوية منذ2005 ، إلا أن أسعارها لا تزال الأدنى عالميا كما ذكرنا سالفا، وهو ما يستدعي مزيدا من الجهود للمضي في إصلاح الدعم ليشمل مواد أخرى.

ثانيا-خطوات إصلاح الدعم في الجزائر:

- ✓ الحكومي يمكن اتباع الخطوات المناسبة لذلك كما يلي:[1]
- ✓ وضع خطة إصلاح شاملة بحيث يجب على الدولة أن تظهر الخطة بشكل مفصل من حيث الأهداف والتدابير التعويضية بسبب سياسة الإصلاح.
- ✓ زيادة كفاءة الشركات المملوكة للدولة للحد من دعم الإنتاج: يجب على الشركات العمومية أو التابعة للقطاع العام زيادة كفاءتها وتعزيز الحوكمة فيها، من أجل تخفيض التحويلات المقدمة لها لتعويض عدم الكفاءة في الإنتاج.
- ✓ اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة آثار إصلاح الدعم بهدف حماية الفقراء: يجب على الدولة أن تظهر استعدادها لحماية الفقراء من مخلفات تحرير الأسعار، كأن تقوم قبل تنفيذ عملية الإصلاح ببرامج اجتماعية على المدى القصير، تخصيص تحويلات نقدية لدعم الطبقة المستهدفة.

[1] نسيمة بن يحي، نعيمة شلابي، **استراتيجية إصلاح نظام الدعم الحكومي في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: إصلاح نظام الدعم في الجزائر بالإشارة لتجارب دولية ناجحة، دراسة تحليلية استشرافية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 14 ديسمبر 2023، ص9

- ✓ مخاطبة الجمهور من خلال وسائل الإعلان: يجب على الدولة إعلام الجمهور قبل الشروع في تعديل الأسعار، وذلك من أجل أيصال الفكرة الصحيحة عن سبب القيام بهذه الإجراءات.
- ✓ زيادة الأسعار يجب أن تكون على نحو تدريجي ملائم: بينت الدراسات أن معظم عمليات الإصلاح الناجحة كانت بتخفيض تدريجي للدعم، هذا يعطي الأسر والشركات الوقت الكافي لتعديل أوضاعها، كما يتيح للدولة الوقت لبناء المصداقية والشفافية في استخدام أموال الدعم، كما يساهم هذا التدرج على تفادي التأثير على التضخم.
- ✓اختيار الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة في ظل الآثار الاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد -19على مستوى الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاد الجزائري خصوصا، يكون من الصعب تمرير أجندة إصلاح الدعم خاصة مع تراجع أسعار النفط والضغوط على الميزانية، لذا لابد من اختيار الظروف الاقتصادية المناسبة لعملية الإصلاح التدريجي للدعم بالجزائر.[1]

المطلب الثاني: متطلبات ومعيقات إصلاح الدعم الحكومي

يتوقف إصلاح الدعم على توافر مجموعة من الظروف والمتطلبات، وتذليل كل الحواجز والمعوقات التي تحد من نجاح خطط الإصلاح.

1.**الحواجز أمام الإصلاح:** رغم الآثار السلبية المرتبطة بالدعم الحكومي، إلا أن التجارب الدولية تشير إلى وجود عدد من العقبات التي تعترض إصلاح الدعم وهي:[2]

- ✓**قصور في المعلومات والبيانات التي تتعلق بحجم الدعم الكلي:** عادة لا تظهر التكاليف الكلية للدعم في ميزانية الدولة، خاصة ما يتعلق بالدعم الضمني، والآثار الخفية الأخرى للدعم، فمثلا دعم الطاقة يزيد بعد الضريبة، نتيجة الإعفاءات والتخفيضات التي تمس

---

[1] مروان بن قيدة، الجيلالي بوزكري، **إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2024، ص17

[2] حسني وسام، **تحليل سياسة الدعم الحكومي بالجزائر: التشخيص والفعالية خلال الفترة (2000-2021)، الجزائر**، 2022، ص10

مواد الطاقة المدعمة بعد الدعم الأولي، إضافة إلى التكاليف الناتجة عن الآثار السلبية للدعم والتي تنعكس سلبا على الميزانية.

- ✓ **المعارضة من فئات تستفيد من استمرار الدعم والوضع القائم:** بحسب طبيعة نظام الحكم القائم ونوعية المشاركة فيه، قد تنشأ جماعات ضغط ذات رأي مسموع سياسيا تستفيد من الدعم، يمكن أن تمنع تنفيذ إصلاحات الدعم.
- ✓ **غياب الثقة والمصداقية في الحكومة ومستوى أدائها:** في حالة غياب الثقة ومصداقية الحكومة القائمة وارتباطها بالفساد، خاصة في البلدان المصدرة للنفط والتي تتوسع في دعم الطاقة مثلا، فحتى مع اعتراف الشعب بحجم الدعم الواسع وآثاره الضارة، إلا أنه لا يثق في أن الحكومة سوف تستخدم الوفرات الناتجة عن إصلاح الدعم في الاتجاه الصحيح الذي يدعم النمو الشمولي، وبالتالي يقف ضد عملية الإصلاح.
- ✓ **الآثار الضارة على الفقراء:** في ظل غياب أنظمة للحماية الاجتماعية فعالة وقوية، ونظم للتحويلات النقدية المباشرة للفقراء ومحدودي الدخل ومعايير جيدة للانتقاء، تكون آثار الإصلاح كبيرة على الفقراء خاصة عند بداية التطبيق، وهنا تتخوف الحكومات من عملية الإصلاح.
- ✓ **الآثار السلبية على التضخم والقدرة التنافسية الدولية:** تتخوف الحكومات من عملية الإصلاح، خاصة مع ارتفاع المستوى العام للأسعار والأجور وزيادة التضخم، وأضعاف القدرة التنافسية الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بدعم الطاقة، وبالتالي تتردد الحكومات من مباشرة الإصلاح.
- ✓ **الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة:** عموما تقل المقاومة ضد إصلاح الدعم في حالة النمو الاقتصادي المرتفع والمعدلات المنخفضة للتضخم، أما إذا صادف نمو اقتصادي ضعيف ومعدل تضخم مرتفع يكون من الصعب تمرير ونجاح خطة الإصلاح، ضف إلى ذلك تعرقل الظروف السياسية السيئة عملية الإصلاح، ففي حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، هذه الظروف تحد من إصلاح الدعم ونجاحه.

2.**مقومات إصلاح الدعم الناجحة:** عمليا لا يوجد نموذج موحد لعلمية إصلاح الدعم، وهذا راجع بالدرجة الأولى للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلدان، وحجم الدعم نفسه ونطاقه والفئات التي يشملها، لذا ينبغي على الحكومات أن تضع الوصفة التي تتناسب مع أوضاع كل بلد، ونشير هنا إلى عدد من العوامل التي ارتبطت مع نماذج الإصلاح الناجحة وهي:[1]

- ✓**محاكاة تجارب إصلاح الدعم الدولية الناجحة:** على الحكومات الراغبة في إصلاح سياسة الدعم الحكومي، أن تقوم بمحاكاة التجارب الدولية الناجحة في إصلاح الدعم الحكومي ومعرفة خصوصية الظروف التي تمت فيها العملية.
- ✓**الإعداد الجيد لخطة الإصلاح، والكيفية التي يتم بها، ونطاقه:** من المحتمل أن تنجح خطة الإصلاح المعدة بشكل جيد، خاصة إذا كانت شاملة وتعمل في اتجاه إلغاء الدعم وتشمل عدة منتجات. كما أن نهج الإلغاء التدريجي للدعم يميل لأن يكون أكثر نجاحا مقارنة بنهج الصدمة، إذ يمنح للأسر والمؤسسات الوقت الكافي للتكيف مع زيادات الأسعار، ويمنح للحكومات الوقت لتطبيق إجراءات التخفيف. في المقابل تلقى الزيادات الحادة في الأسعار معارضة شديدة تجاه الإصلاح مثل ما حدث في عدة بلدان.
- ✓**حكومة قوية وشفافة ملتزمة بالإصلاح والتواصل البناء** : يعتمد إعداد خطة إصلاح الدعم الحكومي على قيادة حكومية قوية وشفافة ملتزمة بتنفيذ عملية الإصلاح، قادرة على بناء جسور التواصل مع عامة المجتمع وممثليهم وأصحاب المصلحة بما فيها الخاسرين من إصلاح الدعم، وإشراكهم في العملية وذلك لزيادة الدعم السياسي وتخفيف المعارضة ضد إصلاح الدعم، كما ينبغي أن تشرح أهم الآثار والتشوهات والتكاليف الظاهرة والخفية المرتبطة بمواصلة الدعم، خاصة الدعم الضمني لأنه لا يظهر في بنود

[1] سدر الفيتش، **إصلاحات الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 2014، ص4

الميزانية، كما تشرح أيضا أهم الفوائد والمزايا التي تتحقق من عملية الإصلاح في المدى المتوسط والطويل.[1]

- ✓ **استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي لتخفيف أثر إصلاح الدعم على الفقراء:** على الحكومات استحداث شبكات فعالة للأمان الاجتماعي، فهي مهمة لتخفيف ارتفاع الأسعار على الفقراء ومحدودي الدخل، وتدعم المضي في الإصلاح، كما أنه من الممكن أن تتوسع تدابير التخفيف لتشمل الطبقة الوسطى، من خلال زيادة الأجور أو خفض الضرائب عليهم على أن يكون الاستهداف مبني على معايير دقيقة، وإلا تؤدي إلى تآكل وفرات الدعم.
- ✓ **توافر الظروف الاقتصادية والسياسية المواتية للإصلاح** :من المهم جدا في عملية إصلاح الدعم اختيار الوقت المناسب للإصلاح، حيث من المرجح نجاح الإصلاح عندما يتزامن مع معدل نمو اقتصادي مرتفع والتضخم منخفض، واستقرار في الأوضاع السياسية. في المقابل تكون فرص النجاح أقل في حالة نمو اقتصادي ضعيف ومعدل تضخم مرتفع، وصراع سياسي قوى داخل الحكومة القائمة.

المطلب الثالث: الآثار المرتبطة بسياسة الدعم الحكومي في الجزائر

من بين هذه الآثار نذكر ما يلي:

1. **الضغوط على ميزانية الدولة نتيجة التكاليف المالية المرتفعة:** تشكل سياسة الدعم الحكومي في الجزائر ضغطا هائلا على ميزانية الدولة من سنة لأخرى، وهو يكاد يعادل عجز الموازنة، ففي سنة 2015 بلغ إجمالي الدعم حوالي (13.6 %) وعجز الموازنة (15.4%)، وبدلا من توجيه إعانات الدعم توجيها مستداما يدعم المستحقين فقط والنمو الاقتصادي، فهو شامل ودون حدود، وتكاليفه الضمنية والصريحة تزيد مع ارتفاع أسعار المواد المدعومة في السوق العالمية.

[1] حسني وسام، مرجع سبق ذكره، ص11

2. **الدعم الحكومي في الجزائر يتميز بالطابع الشمولي ويدعم الأغنياء ومتوسطي الدخل أكثر من الفقراء:** على الرغم من أن إعانات الدعم تفيد الفقراء وهي موجهة لهم على وجه الخصوص، إلا أنها في الجزائر موجهة للجميع الفقراء والأغنياء دون استثناء، وهي واسعة النطاق ودون حدود قصوى أو قيود، ما شجع الاستهلاك المفرط للمواد المدعومة . ومن هنا فهذه الإعانات تعزز من عدم المساواة وتخل بمبدأ العدالة كما هو ساري في باقي البلدان الناجحة في سياسة الدعم الحكومي .في هذا الصياغ تفيد البيانات المتاحة حول استهلاك فئات المجتمع الجزائري للموارد المدعومة: إن إنفاق أغنى (20%) (الخمس الأغنى) من الأسر الغنية يفوق 6 أضعاف مما تنفقه (20%) من الأسر الفقيرة (الخمس الأفقر) من منتجات الوقود المدعمة.[1]

كما تستهلك الأسر المعيشة الأغنى (61%) من الكهرباء المدعومة، و(58%) من المياه المدعمة و(18%) من المنتجات الغذائية المدعومة أكثر من الأسر الفقيرة.

زيادة استهلاك المواد المدعمة وما يرتبط بها من آثار جانبية :من بين الآثار المرتبطة بالدعم الحكومي، هي التوسع في استهلاك المواد المدعمة، وهو ما يؤثر سلبا على المركزين الخارجي والمالي للجزائر، فمثلا أدى انخفاض أسعار الطاقة إلى نمو سريع في استهلاك الطاقة المحلي، وعلى الرغم من الزيادة النسبية للمواد الطاقوية بعد 2015 ، إلا أن أسعارها لا تزال الأدنى عالميا، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عالميا فيما يخص أسعار البنزين (0.347) دولار للتر والمرتبة الخامسة فيما يخص أسعار الديزل (0.219) دولار للتر لشهر جانفي 2021.

ومع انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، أثر ذلك سلبا على ميزان المدفوعات، كما زادت خسائر الإيرادات الحكومية، إذ تراجعت بنسبة (22.9%) من إجمالي الناتج المحلي ما بين سنتي 2015 و2018.

[1] سدر الفيتش، مرجع سبق ذكره، ص5

كما أدى الدعم الواسع للطاقة إلى إزاحة وتحويل الموارد المالية العامة بعيدا عن الأنفاق الذي يحقق النمو الأكثر شمولا بالبلد، إذ فاقت مخصصات دعم الطاقة ميزانيتي التعليم والصحة مجتمعتين لسنتي 2014 و2005، ضف إلى ذلك الأسعار الرخيصة لمواد الطاقة وبعض المواد الأخرى، تزيد من الهدر وسوء الاستغلال والاختناقات المرورية والتلوث البيئي بالمدن، ويحد من الكفاءة في الطاقة والنقل العام النظيف والاستثمار في الطاقات المتجددة والصناعات كثيفة العمالة.[1]

كذلك تشوهات اقتصادية على مستوى الأسعار والقطاعات يؤدي الدعم المفرط للمواد إلى تشوهات في الأسعار، خاصة إذ تعلق الأمر بفروق الأسعار مع دول الجوار، فهي تخلق حافزا للتهريب عبر الحدود، حيث تفيد التقديرات أنه في عام2012 تم تهريب 1.5 مليار لتر من البنزين والديزل وهو ما يعادل ربع الإنتاج المحلي إلى دول الجوار، حيث تزيد الأسعار بثلاثة إلى خمسة أضعاف، وهنا قد تحرم بعض لأنواع من المركبات من التزود بالوقود بالحدود الجزائرية، ضف إلى ذلك يؤثر الدعم سلبا على جودة المواد المدعمة مثل (البنزين والديزل، والحليب والخبز....)، ومع انخفاض أسعار هذه المواد نتيجة الدعم، ترتب على ذلك التوسع في الاستهلاك ما حفز على زيادة وارداتها حيث تعد واردات الحليب والقمح المدعوم من اعلى المعدلات في العالم على أساس نصيب الفرد، ما ينعكس سلبا على الاستهلاك وإزاحة المنتجين المحليين بسبب عدم القدرة على المنافسة، في قطاع الإسكان، أدى الدور المهيمن للحكومة في تمويل السكن إلى تثبيط تطوير آليات السوق لتمويل السكن بدون قصد، كما قد تستغل هذه المواد في غير محلها، فالحليب المدعم يستفيد منه أصحاب المقاهي ومصانع الأجبان والحلويات والمطاعم، ويستغل القمح المدعوم من قبل مطاحن الأعلاف عن طريق تحويل القمح المخصص لإنتاج الخبز إلى أعلاف بعد الطحن الجزئي، أو خلط دقيق القمح اللين الصافي مع أعلاف أخرى، وبالتالي يختل الهدف المقصود من الدعم.

[1] حسني وسام، مرجع سبق ذكره، ص12

خلاصة الفصل:

أدت سياسة الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر إلى عجز مستمر في الموازنة العامة ومن أحد أهم أسبابها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بدرجة الأولى، يعتمد على أيراد قطاع وحيد وهو قطاع المحروقات، أن التقلبات في أسعار النفط العالمية التي شهدتها فترة الدراسة، وخاصة انهيار الأسعار في منتصف سنة 2014 كأن لها تأثير كبير على موازنة الجزائر الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى تبني سياسة التمويل غير تقليدي، ولتفادي وقوع آثار سلبية على المدى البعيد والمتوسط أهمها تدهور قيمة العملة النقدية، وارتفاع معدلات التضخم و البطالة، ولتفادي هذه الآثار وجب مصاحبة هذه الآلية بمجموعة من الإجراءات كترشيد الأنفاق العام، والتنويع في الاقتصاد وغيرها التي تساعد على تطبيقه بفعالية وتقلل من عواقبه الوخيمة.


خاتمة عامة

خلال فترة هذه الدراسة قمنا بمعالجة إشكالية البحث و المتمثلة في مدى تأثير سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة، فلقد قمنا بتطرق إلى مفهوم سياسة الدعم الحكومي والميزانية العامة، حيث ترى الحكومة الجزائرية أن اللجوء إلى سياسة الدعم الحكومي هو إجراء لابد من تطبيقه في ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة، والتي نتجت عن انخفاض أسعار البترول الذي تعتبر إيراداته المورد الأساسي لتمويل عجز الموازنة العامة ، فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بدرجة الأولى وبما أن سياسة الدعم الحكومي تتطلب جهاز إنتاجي مرن وهو ما يفتقده الاقتصاد الجزائري فأن تطبيقه في الجزائر سينجر عنه آثار سلبية على المديين المتوسط و البعيد، ولتجنب الوقوع في مثل هذه الآثار وجب على الحكومة الجزائرية القيام بالعديد من الإجراءات كالتمويل غير التقليدي، وكذا ترشيد الأنفاق العام، والتنويع في الاقتصاد، ومن ثم الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وغيره من الإيرادات التي من شأنها الزوال في يوم ما.

ولاختيار فرضيات الدراسة قسم البحث إلى ثلاث فصول، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لسياسة الدعم الحكومي الذي يشمل ماهية الدعم الحكومي وأنواعه ومصادر تمويله وآثاره على المواطن والميزانية العامة للدولة، أما الفصل الثاني فتطرقنا لدراسة الميزانية العامة للدولة، وفي الفصل الثالث حاولنا إسقاط أهم النقاط التي تعرضنا لها في الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وسيتم تحليل أثر الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر وذلك للفترة الممتدة من2010 إلى 2022.

أولا: الإجابة على بعض الفرضيات

للإجابة على الفرضيات التي نصت على أنه يوجد أثر لسياسة الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة والتي تم إثبات صحتها من خلال الدراسة والتحليل.

- أكدت الدراسة على وجود ضرورة لتطبيق نظام سياسة الدعم الحكومي وهذا ما يؤكد على حفاظ الدولة على الطابع الاجتماعي للنفقات.
- أكدت الدراسة أنه هناك أثر لتطور تحليل مكونات ميزانية التجهيز والتسيير.

- أكدت الدراسة أنه هناك أثر على لتطور عناصر الدعم الحكومي على الميزانية العامة.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال معالجتنا لموضوع سياسة الدعم الحكومي على الميزانية العامة للدولة من 2010-2022 توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- سياسة الدعم الاجتماعي تسبب ضغوطات على الميزانية العامة للدولة
- سياسة الدعم الاجتماعي لا تحقق مبدا العدالة الاجتماعية، وذلك لاستفادة الأغنياء منها أكثر من الفقراء.
- سياسة الدعم الحكومي في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجباية البترولية، هذا ما أدى إلى تقلبات في سياسة الدعم بسبب تغيرات أسعار النفط.
- سياسة الدعم الحكومي تعطي أولوية قطاع على حساب الآخر، حيث نلاحظ أولوية واضحة لدعم قطاعات السكن، والأسرة والصحة والمجاهدين والتقاعد والمعوزين.
- سياسة الدعم الحكومي لا تتناسب مع خصوصية الاقتصاد الوطني باعتبار اقتصادا ريعيا يعتمد بصفة كبيرة على إيرادات المحروقات.

ثالثا: اقتراحات الدراسة

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن وضع أهم الاقتراحات من خلال معالجتها لهذا الموضوع:

- الانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه، وذلك عن طريق تسطير استراتيجية شاملة تتضمن تكاليف البرامج، ومدة التجسيد، ونسبة الاستهداف
- رقمنة كل القطاعات قصد تصميم قاعدة بيانات تساعد على تقدير احتياجات كافة الشرائح.
- العمل على الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى لتمويل الدعم.

رابعا: آفاق الدراسة

نظرا لأن موضوع الدراسة شاسع تعذر علينا معالجة بعض النقاط، لذلك نطرحها كإشكالية مستقبلية:

- ما هو أثر اعتماد سياسات الدعم الحكومي على الناتج الخام الجزائري؟
- ما مدى نجاعة الإصلاحات لسياسات الدعم الحكومي في استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية؟
- تقييم الدعم الحكومي في تطبيق سياسة الدعم الحكومي.
- انعكاسات إلغاء سياسة دعم الأسعار على الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.


قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1.إبراهيم بن داود، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009

2.احمد حافظ الطائي، سياسات الدعم الحكومي في العراق بين الرفض والقبول، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الأربعون، 2014.

3.احمد عرفة، احمد يوسف، الدعم الاقتصادي حقيقة وأنواعه، دار التعليم الجامعي، 2020

4.جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2004

5.حسن صغير، دروس في المالية العامة والمحاسبة العمومية، الطبعة 1، دار المحمدية العامة الجزائر، 1999.

6.حسن فليح، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي عمان وعالم الكتاب الحديث، اربد الأردن، 2008

7.حسين مصطفي حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

8.حمد زكريا بيومي، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت،1978

9.حمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 1، 2008

10.خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة: 03، دار وائل للنشر، عمان، 2007

11.خديجة العسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، جامعة القاهرة، 2016،

12.زينب عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006

13.سدر الفيتش، إصلاحات الدعم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 2014

14.سعود جايد مشكور، عقيل جابر الحلو، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الأولى، دار العالمية للنشر والتوزيع، العراق، 2016

15.سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، جامعة بيروت العربية، دار الجامعية، الإسكندرية، ،2008

16.شريف حجازي، المالية العامة، متاح على https://eco.nahrainuniv.edu.iq، تاريخ الاطلاع 2024/06/10

17.طارق محمد صفوت، إصلاح الدعم المواد البترولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2018

18.طارق. ا، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، دراسات اقتصادية، 2007

19.عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1996

20.عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007

21.عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها دراسة مقارنة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 عمان، 2014

22.عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009

23.علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهرan للنشر والتوزيع، عمان 1999

24.محمد السيد راضي، حسن لسيد مصطفي حسن السيد، المالية العامة، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتعليم 2018

25.محمد حسين الوادي، زكريا احمد العزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008

26.محمود حسن الوادي، زكرياء احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان

27.مصطفي خليل الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008

28.وحيد بن عبد الرحمان، عبد العزيز عبد المجيد علي، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، معهد الإدارة العامة، الرياض

ثانيا: الأطروحات

1.بن عزة محمد، ترشيد سياسة الاتفاق العام بتباع منهج الانضباط بأهداف، اطروحة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر قايد، سنة 2009.

2.فتحي حسن دندن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، سنة الجامعية 2023 2022.

3.مريم قدار، إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035م، أطروحة الدكتوراه، 2019-2020

ثالثا: رسائل ماجستير

1.محمد بن عزة، ترشيد سياسة الأنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الأنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسأن،2010/2009.

2.محمد حسن عودة، العلاقة الاقتصادية بين الدعم الحكومي والرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة(1975-2011)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، 2013.

3.نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم–دراسة حالة قطاع التربية الوطنية الجزائرية (1980–2008)، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010.

رابعا: مذكرة الماستر

1.حسني وسام، تحليل سياسة الدعم الحكومي بالجزائر: التشخيص والفعالية خلال الفترة (2000–2021)، الجزائر، 2022.

2.ربيع ضيفة، سارة سعودي، انعكاسات الدعم الحكومي على الميزانية العامة 2005–2018، مذكرة الماستر، 2019–2020

3.روميسة غربي، رقية مرزوق، أثر أزمة كوفيد 19 على وضعية ميزانية الدولة في الجزائر، مذكرة الماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2022

4.سندس بلعباس، أثر سياسة الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2019–2022، مذكرة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2023

5.صارة بولنوار، الدعم الحكومي وانعكاساته على ممارسة الميزانية وتطويرها في ظل تفعيل دور الحوكمة للاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، 2023

6.فوزية دندن، سياسة الدعم الحكومي وانعكاساتها على القدرة الشرائية للأفراد بالجزائر في الفترة (2010–2020)، مذكرة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2000–2023

7.نصر الدين بن خليفة، أثر سياسة الدعم الاجتماعي على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2019)، 2020.

خامسا: المداخلات

1.حمزة طيبي، نورالدين نوى، انعكاسات عجز الميزانية العامة على الدعم الحكومي (التحويلات الاجتماعية في الجزائر للفترة (2009–218)، ملتقى الجلفة حول السياسات

المالية والنقدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، نوفمبر، 2019

2.نسيمة بن يحي، نعيمة شلابي، استراتيجية إصلاح نظام الدعم الحكومي في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: إصلاح نظام الدعم في الجزائر بالإشارة لتجارب دولية ناجحة، دراسة تحليلية استشرافية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 14 ديسمبر 2023

3.الهواري بن لحسن، منصوري مراد، الملتقى الدولي حول استراتيجيات وآليات الدعم الحكومي من منظور متطلبات الرعاية الاجتماعية ومقتضيات الفعالية الاقتصادية، واقع وآفاق، وتجارب دولية، جامعة وهرأن -2-محمد بن احمد، نوفمبر 2022

سادسا: المقالات

1.بوزيدي سعيدة، أثر سياسة الدعم على الأنفاق الحكومي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،2020

2.حسن فتحي دندن، زين الدين قدال، الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(2020-2010)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022

3.سارة احمد الشمري، سارة محمد الدخيل، أثر الأنفاق الحكومي على نمو المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985-2017، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد الحادي عشر، ماي 2019،

4.سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 1، 2008

5.الطاهر شيلحي، ياسين سيي لخضر غربي، ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة (2018-2000)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 1، جوان 2019، ص59

6.قويدر معيزي، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد، العدد 8، ماي 2013.

7.مروان بن قيدة، الجيلالي بوزكري، إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 2024

8.هيفاء نجيب مهودر، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، العدد 23، 2012، ص254

سابعا: القوانين والمراسيم التنفيذية

1.الجريدة الرسمية، الرقم 23 المتضمنة للمرسوم الرئاسي رقم 22-138 المؤرخ في 2022/03/31 المعدل للمرسوم الرئاسي 304/07 المؤرخ في 2007/09/29 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم

2.المادة 35 من القانون 84-17الموافق لـ 7جويلية 1984، يتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص1043

3.مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي حول المشروع التمهيدي، لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019.

4.المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس 2011

ثامنا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Source : MINISTRE DE FINANCE, Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour (2016, p34), (2018, p48), (2021, P36

2. Source : MINISTRE DE FINANCE, Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour (2022 pqge 33